جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار
كلية التربية للعلوم الإنسانية



النحو العربي
بين
الظن واليقين

رسالة تقدّم بها الطالب

معتصم وارد حاتم العجلي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار, وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية و آدابها / الدراسات اللغوية.

بإشراف

أ.د. رياض يونس السَّوَّاد

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ – ث
التمهيد: مفا هيم عامة(القاعدة، والظن،والاحتمال، واليقين)	٢ – ٨
أولاً: القاعدة	٢ – ٤
القاعدة لغة	٢- ٢
القاعدة اصطلاحاً	٢–٤
ثانياً: الظن	٥–٦
الظن لغة	٥–٥
الظن اصطلاحاً	٥–٦
الاحتمال	٧-٧
الاحتمال لغة	٧-٧
الاحتمال اصطلاحا	٧-٧
ثالثاً: اليقين	٨–٨
اليقين لغة	٨–٨
اليقين اصطلاحاً	٨–٨
الفصل الأول: أسباب الظن ومصادر اليقين	٩–٩٩
المبحث الأول: أسباب الظن	١٠–٧٨
الأسباب الذاتية	١١–٥٥
أولاً: سعة المعنى وقصور الشكل	١٢–٣٥
١- تعدد المعاني للمبنى اللفظي	١٤–١٨

أ-تعدد وجوه إعراب (ما)	١٦-١٦
ب-تعدد وجوه إعراب(من)	١٦-١٧
ج-كلمة (خاسئين)	١٧ - ١٨
٢- غياب القرائن	١٨-٣٥
أ-المقام	١٩-٢٢
ب-التنغيم	٢٣-٢٦
ج-الوقف	٢٦-٣٠
د-العلامة الإعرابية	٣٠-٣٥
ثانياً: قابلية اللغة على التأويل والاحتمال	٣٥-٤١
ثالثاً: تداخل المعاني الإعرابية	٤١-٤٤
رابعاً: اختلاف الألسن	٤٤-٥٥
١-القراءات القرآنية	٤٥-٥١
٢-تعدد اللهجات	٥١-٥٥
الأسباب الخارجية	٥٦- ٧٨
أولاً: التعصب	٥٦-٦٣
١- التعصب الديني	٥٦-٦٠
٢- التعصب النحوي	٦١ - ٦٣
ثانياً: التقيِّد بالنص القراني	٦٣-٦٧
ثالثاً: الوضع والانتحال	٦٧-٧١
رابعاً:ضعف الأستقراء	٧٢-٧٤
رابعاً: التمايز والظهور	٧٥-٧٨
المبحث الثاني: مصادر اليقين	٧٩-٩٩
اولاً: تواتر النص	٨١-٨٦

ثانيا: القياس المطرد	**٨٦–٩٠**
ثالثا:الاجماع النحوي	**٩٠–٩٣**
رابعا:انسجام المعنى	**٩٤–٩٥**
خامسا: توافر القرائن	**٩٥–٩٩**
الفصل الثاني: أشكال الظن في النحو العربي	**١٠٠ - ١٥٥**
أولاً:الأدلة النحوية	**١٠١–١٣٠**
١- المادة اللغوية	**١٠١–١١٩**
أ- النص القراني	**١٠٢–١٠٧**
ب- الحديث النبوي الشريف	**١٠٧–١١١**
ج- الشعر	**١١٢–١١٩**
٢-القياس	**١٢٠–١٢٤**
٣-استصحاب الحال	**١٢٥–١٢٩**
ثانياً: المصطلح والحد النحويان	**١٣٠–١٣٧**
١- المبتدأ	**١٣٢ - ١٣٣**
٢- الفاعل	**١٣٤–١٣٥**
٣- المفعول المطلق	**١٣٥–١٣٦**
٤- خبر كان	**١٣٦–١٣٧**
٥- اسماء الافعال	**١٣٧–١٣٧**
٦- الفعل المضارع	**١٣٧–١٣٧**
ثالثا:العلل النحوية	**١٣٨–١٤٣**
رابعا:التقسيم والتفريع	**١٤٣–١٥١**
١- تقسيم الكلمة	**١٤٥–١٤٩**
٢- تقسيم الجملة	**١٥٠–١٥١**

خامسا: مسائل النحو	**١٥١–١٥٥**
الفصل الثالث: آثار الظن في النحو العربي	**١٥٦–٢٠١**
المبحث الأول: الآثار الايجابية	**١٥٩–١٨٠**
اولاً: اتساع دائرة البحث في الأصول النحوية	**١٥٩–١٦٣**
ثانيا:تنشيط الحركة الفكرية عند الدارسين	**١٦٣–١٦٨**
ثالثاً:التوسع في الجواز	**١٦٨–١٧٣**
رابعاً:الأتساع الدلالي	**١٧٣–١٨٠**
المبحث الثاني: الآثار السلبية	**١٨١–٢٠١**
أولاً: تعدد المدارس النحوية	**١٨٢–١٨٥**
ثانيا: توظيف الآراء الظنية في الصراع المذهبي	**١٨٦ - ١٩٣**
ثالثا: البعد عن الواقع اللُغوي	**١٩٣–١٩٩**
رابعاً:كثرة العلل النحوية	**٢٠٠–٢٠١**
الخاتمة:	**٢٠٢–٢٠٥**
المصادر والمراجع	**٢٠٦-٢٢٥**
ملخص باللغة الإنكليزية	**A–B**

التَّمهيد

مفاهيم عامة

القاعدة، والظن، والاحتمال، واليقين:

قبل الدخول في التفصيل لا بأس من الوقوف على مفاهيم ذُكرت في البحث، وهي: (القاعدة النحوية، والظن، والاحتمال، واليقين).

لاسيما وأنَّ موضوع البحث ـ على حدِّ اطلاع الباحث ـ يمثل نافذةً جديدةً في الدراسة النحوية.

أولاً: القاعدة النحوية:

* **في اللُّغة:**

القاعِدَة: أَصلُ الأُسّ، والقَواعِدُ: الإساسُ،. وقَوَاعدُ البِنَاءِ: أساسه وَفِي التَّنْزِيلِ:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾(١)، وقَوَاعِدُ الهودج: خشباته الجارية مجرى قواعد البناء(٢), والقاعدة: ما يقعد عليه الشيء، أي يستقر ويثبت(٣).

* **في الاصطلاح :**

هي ((قضيةٌ كليةٌ منطبقةٌ على جميع جزئياتها))(٤), أو هو ما يعطيه اللَّفْظ من تحديد وضابط يفيد العموم(٥).

والقانون وَالْقَاعِدَة قَضِيَّة كُلية تعرف مِنْهَا بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَة من الْفِعْل أَحْوَال جزئيات موضوعها مثل كل فَاعل مَرْفُوع(٦).

والقواعد النحوية: ((أحكام كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة))(٧).

---

(١) البقرة, الآية: ١٢٧.
(٢)ينظر: لسان العرب،ابن منظور،مادة(قعد):٣٦١/٣،والمفردات في غريب القرآن: الراغب الاصفهاني :٦٧٩/١،مادة(قعد).
(٣) التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين عبد الرؤوف:٢٦٦.
(٤) التعريفات: الجرجاني:١٧١.
(٥) ينظر:المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد الفيومي:٣٠٧/١.
(٦) ينظر دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): القاضي عبد النبي نكري:٣٩/٣.
(٧) اللُّغة العربية بين الوهم وسوء الفهم،كمال بشر:١٥٥.

وعند التأملِ في حقيقةِ القاعدةِ النحوية نَخْلُصُ إلى التوضيح الآتي: إنَّ اللُّغةَ ظاهرةٌ نشأتْ من واقع الحاجةِ الإنسانيةِ، من أجل التواصلِ بين الأفراد، وكانت قبل جهود التقعيد غيرَ موقوفٍ علمياً على حقيقة الترابط الذي يجمع ألفاظها، ولكنَّ الناطقَ بها يشعر أنَّ ثمةَ قانوناً متفقاً عليه بين الأفراد ينظم مفردات اللُّغة عند تداولها، وحينما التفت المؤسس إلى الخطر الذي يهددها، خطر الضياع بسبب تفشي اللحن بين الناس انبرى من بين العرب من قام بوضع بذور القواعد، التي تنتظم على أساسها، فظهرت على شَكْلِ مسائلَ بدائيةٍ أوليةٍ، وبعد ذلك تطورت وعظمت, فشكَّلت الجهود النحوية التي قام بها المؤسسون، والذين تبعوهم نوع اكتشاف لحقائق علمية، تحكم اللُّغة العربية، لذلك نلحظ أنَّ القاعدة النحوية مرَّت بمرحلتين الأولى:المرحلة التي هي قبل التقعيد النحوي، والثانية: مرحلة الكشف عن القاعدة النحوية، وهذا المعنى يمكن أنْ نفهمه من كلام كمال بشر، حينما فرَّق بين التقعيد النحوي وبين القواعد النحوية إذ يقول: ((القواعد فهي هناك في اللغة، شئنا أم لم نشأ، أدركها الناس أم لم يدركوها، وتتَحَقَّقُ القاعدة المعينة في الظواهر اللغوية التي تسلك مسلكاً عاماً واحداً مطرداً، والتي تتماثل في السلوك في سياقها المعين، وتقوم بوظائف واحدة, إنَّها ملك اللغة))[1].

ففي المرحلة الأولى وجود القاعدة النحوية في اللغة شئنا أم لم نشأ، فهي ملك اللُّغة، ولكن غير مكتشفة بالشكل الذي عرفت عليه لاحقا.

وأمَّا المرحلة الثانية فهي مرحلة التقعيد إذ يقول: ((التقعيد النحوي هو عملية وضع القواعد، أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية ، وجعلها أحكاماً كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة، والتقعيد بهذا المعنى من صنع الدارس أو الباحث، وكما يختلف الدارسون في اتجاهاتهم وأهدافهم تختلف أساليب التقعيد عندهم))[2].

فالقاعدة النحوية في كلتا المرحلتين موجودة، إلَّا أنَّ الاختلاف بين كشفها وعدمه، وبتعبير آخر أنَّ اللُّغة بالنسبة للناطقين بها قديماً وحديثاً تمثِّل معايير يلتزم بها المتحدث من دون الالتفات إلى تدوين أو تسجيل تلك المعايير على شكل قواعد كلية، وأمَّا بالنسبة للنحاة

(١) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:١٥٥.
(٢) المصدر نفسه:١٥٥.

فهي موضوع بحث، يستخرج منها قواعد كلية، تحتِّمُ على الناطقين بالعربية الالتزام بها تجنباً للحن، وعند التدبر في كلام تمَّام حسَّان نجد هذا المعنى يقول: ((اللُّغة إذن بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة، وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع))[١].

والقاعدة المكتشفة تعني مجموعة الأحكام المستخلصة من الأنماط التركيبية للُّغة من قبيل رفع الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والتلازم بين الموصول وصلته، والإسناد، والعامل[٢].

وكذلك تعني((ما يخص تفكير النحويين عند تعليلهم للظواهر النحوية، وتأويلهم لها وترجيحهم ما تعارض من الكلام العربي الفصيح))[٣].

وبعبارة أشمل أنَّ القاعدة النحوية، هي الحكم النحوي الذي يعتمد عليه المتكلم والمتعلم لبناء الكلام العربي الفصيح[٤].

وهي بهذا المعنى تتوسَّط بين قضايا أصول النحو، التي تعتبر الرافد والمرتكز الدليلي، وبين مسائل الإعراب التي تمثِّل المظهر التطبيقي، لذلك ندرك الارتكاز الوجودي بين القاعدة وأصولها وأثارها.

فالذي تمَّ دراسته في بحثنا هذا تحت مفهوم النحو العربي موصوفاً بالظن أو اليقين يشمل الأحكام الكلية المستخلصة من الأنماط التركيبية للُّغة، وأثرها وهو (الإعراب)، وأصول النحو.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: ٣٢.
(٢) ينظر: أسباب التعدد في التحليل النحوي: محمود حسن الجاسم :٩٥.
(٣) اثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية: معن عبد القادر بشير:٢٣٥
(٤) ينظر: أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية:٢٤٠

ثانياً: **الظن**:

* **في اللغة:**

((ظَنّ الظَّاءُ وَالنُّونُ أُصَيْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: يَقِينٍ وَشَكٍّ, ويأتي بمعنى التُّهْمَةَ. وَالظَّنِينُ: الْمُتَّهَمُ. وَيُقَالُ: اظَّنَّنِي فُلَانٌ))[١], وفُسِّرَ في التنزيل في قراءة من قرأ:(وَما هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) [٢].

ويأتي أيضاً بمعنى ((مَظِنَّةُ الشَّيْءِ، وَهُوَ مَعْلَمُهُ وَمَكَانُهُ. وَيَقُولُونَ: هُوَ مَظِنَّةٌ لِكَذَا))[٣], وكذلك من معاني الظنّ ((الظَّنُّ: التَّرَدُّدُ الرَّاجِحُ بَين طَرَفَي الاعْتِقادِ الغيرِ الجازِمِ))[٤], وقالَ الرَّاغبُ: ((الظنُّ اسمٌ لمَا يَحْصَل مِن أَمارَةٍ، وَمَتى قَوِيَتْ أَدَّتْ إِلَى العِلْم))[٥].

وقد عدَّ أهلَ اللُّغة الظنَّ من الأضداد، يكون يَقِيناً، وَيكون شكاً، كالرجاء يكون أمناً وخوفاً[٦], وعدَّ أيضاً أهلَ اللُّغة الشكَّ ضد اليقين[٧].

* **الظنُّ في الاصطلاح:**

اختلفت عبارة المُعَرِّفِين للظنِّ في الاصطلاح، وإنْ اتفقوا في المعنى كما يلي:عرَّفه الجرجاني: ((هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل في اليقين والشك...))[٨].

وعرَّف بأنَّه: ((تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر عند المجوِّز))[٩]

وعرَّفه ابن قدامة المقدسي: ((ما للنفس سكون إليه وتصديق به، وهي تشعر بنقيضه أو لا تشعر، لكن إن شعرت به لم ينفر طبعها عن قبوله))[١٠], وعرَّفه أبو يحيى السنيكي:

---

(١) مقاييس اللغة: ابن فارس:٤٦٢/٣، مادة (ظ ن ن) جمهرة اللغة: ابن دريد:١٥٤/١،مادة(ظنَّ)
(٢) جمهرة اللغة:١٥٤/١،مادة(ظ ن ن). والآية:٢٤من سورة التكوير
(٣) مقاييس اللغة:٤٦٢/٣.
(٤) تاج العروس: الزبيدي:٣٦٦/٣٥،مادة(ظنن) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء الحنفي:٥٩٣/١.
(٥) المفردات في غريب القرآن:٥٣٩/١،مادة(ظن).
(٦) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية:٥٩٣/١.
(٧) ينظر: جمهرة اللغة :١٥٤/١.
(٨) التعريفات:١٤٤.
(٩) شرح الورقات في أصول الفقه: جلال الدين المحلي الشافعي:٨٥.
(١٠) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ابن قدامة الأندلسي:٨٩/١.

((الطرف الراجح من التردد بين الأمرين))[1].

وعرَّفه المظفر: ((وهو أن ترجح مضمون الخبر أو عدمه مع تجويز الطرف الآخر...))[2], ((وَعند الْفُقَهَاء: هُوَ من قبيل الشَّك لأَنهم يُرِيدُونَ بِهِ التَّرَدُّد بَين وجود الشَّيْء وَعَدَمه سَوَاء اسْتَوَيَا أَو ترجح أَحدهمَا))[3].

فنجد أنَّ الفقهاء ركَّزوا في معنى الظن على التردد بين وجود الشيء وعدمه، بغض النظر من أنَّ الطرفين استويا أو ترجَّح أحدهما.

وبعد التعرُّف على هذه التعريفات يمكننا القول: إنَّ تعريف الظن في الاصطلاح يقارب التعريف اللُّغوي، إذ كلا الطرفين عرَّفاه بأنَّه الاعتقاد الراجح المتردد بين الطرفين, وأنَّ اللّغويين عدُّوا الظنَّ يدلُّ على الشك مثلما الحال عند الفقهاء.

والظنُّ الذي ندرسه كوصف للقاعدة النحوية هو الظنُّ الذي يقابل اليقين سواء كان الظن على المعنى الاصطلاحي الأول أو على معنى الظن عند الفقهاء.

(١) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد السنيكي:٦٧/١.
(٢) المنطق: المظفر:١٦.
(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية :٥٩٣.

ثالثاً: الاحتمال:

* **في اللغة:**

((الحاء، والميم ،واللام أصلٌ واحد يدل على إقلال الشيء، يقال حملتُ الشيء أحملُه حملاً، والحمل: ماكان في بطن أو على رأس شجر))[١].

جاء في القرآن الكريم: ﴿ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَى وَءَالُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلاَئِكَةُ﴾[٢], وفي قوله تعالى: ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[٣].

ويستعمل الحَمْلُ للخير، والاحتمالُ للشَّر، قال ابن منظور: ((حَمَل الشيءَ يَحْمِله حَمْلاً وحُمْلاناً فهو مَحْمول وحَمِيل واحْتَمَله **فَحَمَلْتُ بَرَّة واحْتَمَلْتَ فَجَارِ** عَبَّر عن البَرَّة بالحَمْل وعن الفَجْرة بالاحتمال لأَن حَمْل البَرَّة بالإضافة إلى احتمال الفَجْرَة أَمر يسير ومُسْتَصْغَر)) [٤] قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾[٥].

* **الاحتمال في الاصطلاح:**

وأمَّا في الاصطلاح فهو ((ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويُراد به الإمكان الذهني))[٦].

ويستعمل الاحتمال بمعنى الجواز فيكون لازما، ويستعمل بمعنى الاقتضاء والتضمين فيكون متعدياً نحو:(يحْتَمل أَن يكون كَذَا) و (احْتمل الْحَال وُجُوهًا كَثِيرَة). [٧].

فإذن الاحتمال هو حكم جائز وممكن للطرفيين، وهو بهذا المعنى يتَّفقُ في المصداق مع الأمور الظنية، التي أيضا يكون الطرفان فيه ممكنين.

---

(١) مقاييس اللغة: ا بن فارس:١٠٦/٢،(مادة: حمل)
(٢) البقرة, الآية:٢٤٨
(٣) المسد، الآية:٤
(٤)ا لتعريفات،الجرجاني :١٢
(٥) الأحزاب،الآية:٥٨
(٦) التعريفات :١٢
(٧) المصدر نفسه :١٢

رابعاً: **اليقين**:

* **اليقين في اللغة:**

هو ((العِلْم وَإِزَاحَةُ الشَّكِّ وتحقيقُ الأَمر ...واليَقِين: نَقيض الشَّكِّ))[١], وقال الراغب: ((هو سكون الفهم مع ثبات الحكم ...))[٢].

* **اليقين في الاصطلاح:**

اعتقاد الشيء بأنَّه كذا، مع اعتقاد أنَّه لايمكن الَّا كذا، مطابقاً للواقع ،غير ممكن الزوال[٣], واليقين((اعتقاد جازم لايقبل التغير من غير داعية الشرع))[٤].

ولليقين معنيان عند المنطقيين:اليقين بالمعنى الأعم، وهو مطلق الاعتقاد الجازم, واليقين بالمعنى الأخص، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع لا عن تقليد[٥].

والذي ندرسه وصفاً للقاعدة النحوية، هو المعنى الثاني اليقين بالمعنى الأخص، المطابق للواقع؛ لأنَّ المعنى الأول قد يُوقِعُ الإنسان في الجهل المركب، عندما يكون موقناً بأمر، وهو غير مطابق للواقع، وهو غير عاصم للخلاف.

(١) لسان العرب:٤٥٧/١٣,(مادة: يُقْنِ)العين: الخليل بن احمد الفراهيدي:٢٧٠/٥،(مادة:شك)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري:٢٢١٩/٦،(مادة:يقن)
(٢) المفردات في غريب القران :٨٩٢/١،(مادة:يقن)
(٣) التعريفات:١٤٤.
(٤) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة:٦٨/١.
(٥) ينظر:المنطق: المظفر:١٦و٢٧٠.

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا اله إلا هو الملك الحق المبين، المدبر بلا وزير، ولا خلقٍ من عباده يستشير، والصلاة والسلام على سفن النجاة، وسادة الورى محمد وآله الميامين، وصحبه المنتجبين.

أمَّا بعد:

فعلم النحو جزءٌ من نظام العربية له منزلةٌ كبيرةٌ، وأهميةٌ جليلةٌ في ميادينَ متنوعةٍ، منها وأهمُّها الحصانةُ التي يُقدِّمُها للنص القرآني عن التحريف، فضلا عن ذلك أنَّ النحوَ يهبُ الدارس نضجاً عقلياً، ولساناً سليماً في حال مراعاته قواعد النحو.

النحـــو يبســـطُ مـــن لســـانِ الألكـــنِ والمـــرءُ تُكرِمُـــهُ إذا لـــم يلحـــنِ

وإذا طلبـــتَ مـــن العلـــوم أجلّهـــا فأجلُّهـــا منهـــا مقـــيمُ الألســـنِ[1]

وانطلاقاً من هذه الأهمية جاء البحث ملقياً الضوء على ظاهرةٍ نحويةٍ، حلَّلها إلى أسباب، وأشكال، ونتائج.

كان السعيُ فيه جهد الإمكان التمركزَ والحفرَ في صميم الموضوع، والعدولَ به عن المواضيع ذات الصلة، التي قد تُطيل المقام، أو تَخْرُجُ عن قصدِ القول، متجنباً القضايا النحوية التي قد استنفذ فيها الباحثون الدرسَ، فأضحى تحليلاً واقعياً، يفتحُ نافذةً للنظر الى ما وراءَ النظامِ النحوي، تمثَّلَ ذلك في التحليل الواقعي للمرتكز الذي قام عليه الحكمُ النحوي.

والبحث عبارةٌ عن بذرة ألقاها إليَّ صاحبها، الدكتور رياض السواد ، فأخذتُها وغرستُها وبذلتُ لها جَهْدَ الزارعين، فاهتزتِ الأرضُ لها، ونبتتِ البذرةُ، وأخرجتْ شَطْأَها، إلى أن اكتملَ نَضجها، مشكلةً صورةً كاملةً، على شَكل بحثٍ، يحملُ ملامحَ مخصوصة، من غير أنْ يجريَ على مثالٍ سابقٍ بحسب اطلاع الباحث.

(١) البيتان للشاعر المعروف بابن الطيب :ينظر : الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي :٢٦٧/٨

فقضى الباحثُ مع هذه الفكرة شطراً من الوقت بحثاً وتفكيراً، من أجل ظرف خاص، يحوي مادةَ البحث، مفصلاً تفصيلاً علمياً، يستوعبُ النحو العربي مصنفاً بين مفهومي الظنِّ واليقين.

وكأنَّ لسانَ حالِ الباحثِ يقول:

سهري لتنقيحِ العلومِ ألذُّ لي من وصلِ غانيةٍ وطيبِ عناقِ

فشكَّل التفكيُر المتواصلُ والموازي لعمليةِ البحثِ من أجل توجيه المادة النحوية بين الظنِّ واليقين أحد صعوبات البحث، ولاسيما بعد الإيمان بالمبدأ الحكيم: أنَّ العلمَ روحه الفهم، بمعنى الصدق في الطرح، وفي تبنِّي المسائل العلمية، وهذا ما حاول الباحث جاهداً على تحقيقه.

وبتوفيق الله وإقبال الأستاذ المشرف توجيهاً ودعماً توصَّلَ البحثُ إلى صورة نهائية، جاءت في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وهي:

التمهيد: تناولَ الباحثُ فيه مفاهيمَ عامةً وهي (القاعدة، والظن، والاحتمال، واليقين) محاولاً تحديد المعنى الذي تمَّ توظيفُهُ في البحث.

الفصل الأول: حمل عنوان أسباب الظنِّ ومصادر اليقين، وقد ضمَّ مبحثين, **المبحث الأول:** أسباب الظنِّ التي تفرَّعت إلى نقطتين رئيستين الأولى: أسباب ذاتية والثانية: أسباب خارجية ضمَّت الأسباب الذاتية:(سعة المعنى وقصور الشكل، وغياب القرائن، وقابلية اللُّغة على التأويل، وتداخل المعاني الإعرابية، واختلاف الألسن).

أمَّا الأسباب الخارجية فكان نصيبُ الحديث فيها عن (التعصب، والوضع والانتحال، وضعف الاستقراء، والتمايز والظهور), و**أمَّا المبحث الثاني:** فجاء تحت عنوانِ مصادر اليقين: تخصَّصَ الحديث فيه عن خمسة موضوعات شكَّلتْ مصادر لليقين في النحو العربي وهي: (تواتر النص، والقياس المطَّرد، والإجماع النحوي، وانسجام المعنى، وتوافر القرائن).

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان (أشكال الظن) تطرَّق فيه الباحثُ إلى نماذجَ من الأشكالِ الظنيةِ في النحو العربي، فصُنِّف على شكل نقاط رئيسة متسلسلة، وهي: الأدلة النحوية، وقد تحدثنا فيها عن (النص القرآني، والحديث، والشعر), وكذلك شمل عنوان الأدلة النحوية الحديث عن (القياس، واستصحاب الحال), وبعد ذلك كان الحديث في أشكال الظنِّ عن (المصطلح النحوي، والعلل النحوية، والتقسيم والتفريع، وتمَّ التطرق في هذه النقطة إلى (أقسام الكلمة، وأقسام الجملة), وفي النقطة الخامسة كان الحديث عن (مسائل في النحو) مثلَّت شكلاً ظنياً.

الفصل الثالث: حمل عنوان (آثار الظن) تخصَّصَ الحديثُ في هذا الفصل عن آثار الظنِّ النحوي على شكل مبحثين **الأول:** آثار إيجابية وقد شملت (اتِّساع دائرة البحث في الأصول النحوية، وتنشيط الحركة الفكرية عند الدارسين، والتَّوسُّعَ في الجواز، والاتِّساع الدلالي). أمَّا **المبحث الثاني:** فقد تخصَّصَ الحديثُ فيه عن الآثار السلبية، وكان نصيبُ الحديث فيها (الاختلافَ إلى مدارس نحوية، وتوظيفَ الآراء الظنية في الخلاف المذهبي، والابتعادَ عن الجانب العملي للنحو، وفي هذه النقطة من الآثار كان نصيبُ الحديثِ في التمارين غير العملية، كثرة العلل النحوية). وانتهى البحثُ بخاتمة لأهم النتائج التي توصَّل البحث إليها.

وفي الختم إنني أتوجه بوافر الشكر ومزيد الامتنان لأستاذي الدكتور رياض السواد، للعناية التي أحاطني بها إرشاداً علمياً، ودعماً معنوياً، مما جعلني أجد نفسي محظوظا بإشرافه لي على الرسالة.

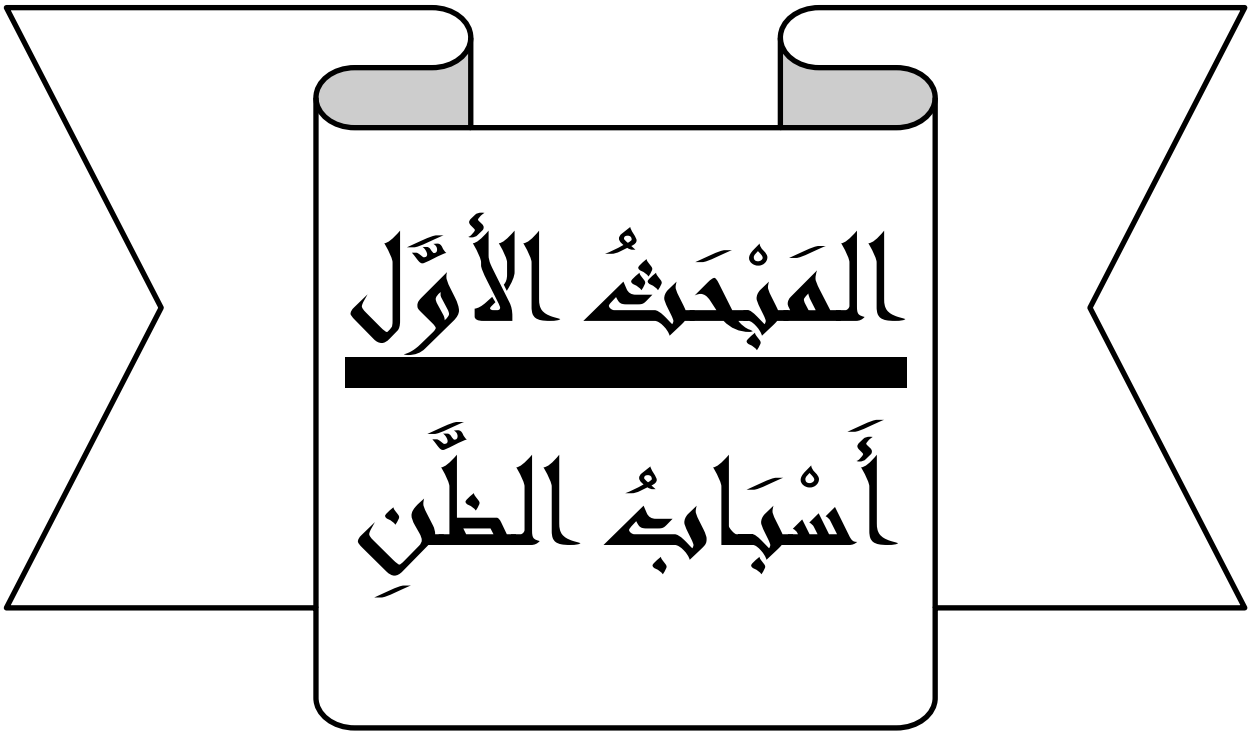
وأخيرا فإنَّ هذا البحثَ هو محاولة علمية، تمخَّضت عن جَهدٍ ومثابرةٍ مع بضاعةٍ علميةٍ محدودةٍ، فإنْ أصبتُ فيما كتبت فمنه وحده سبحانه، وإن أخطأتُ فهو بسبب القصور الذي جُبِلَ عليه الإنسان.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين وصلَّى اللهُ على محمدٍ وآلهِ وصحبهِ المنتجبين.

الفصل الأول

أسباب الظن

ومصادر اليقين


المَبْحَثُ الأوَّل
أَسْبَابُ الظَّنِ

الأسباب الذاتية:

اللُّغة العربية أثرٌ إنسانيٌ منظَّمٌ، له كيان حيوي، تربط بين مفرداته علاقات مقننة تُشكِّل تراكيب تُدرس على مستويات متعددة، وغاية الدراسة هي الوصول إلى نتائج علمية لنا أن نصفها بالظنية أو اليقينية، ومن القوانين التي تحكم التراكيب اللّغوية النظامُ النحوي، الذي يتمُّ استخلاصُهُ من النص العربي الفصيح، وعندما يوصف بالظنِّ وأنَّ له أسباباً وراء الظن لايقلل من أصالته وعلميته , وإنَّما نقرِّرُ أمراً واقعاً في الدراسة النحوية.

لذلك ممَّا يدعو إلى التوقف عنده الجانب الذاتي للُّغة، ونقصد به مفردات اللُّغة ودلالتها وعلاقتها فيما بينها التي عن طريق امتزاجها تتكوَّن التراكيب اللّغوية محكومة بقوانين, تفرض على الباحث النابه وضع العلل والأسباب لكلِّ ظاهرة جزئية منبثقة عن أحد أنظمة اللُّغة، والحال هذه عندما نتصوَّر النحو قد امتزج في مسائله الوصف الظنِّي دعانا واقع التأمُّل إلى البحث عن الأسباب، التي أثَّرت في خلق الظنِّ فيه، وبالفعل توجَّه الحديث على شكل مبحثين، الأول عن الأسباب الذاتية، والمبحث الثاني عن الأسباب الخارجية, وقد شمل المبحث الأول :

* سعة المعنى وقصور الشكل.
* قابلية اللُّغة على التأويل والاحتمال.
* غياب العلامة الإعرابية.
* تداخل المعاني الإعرابية.
* اختلاف الألسن.

أولاً: سعة المعنى وقصور الشكل:

اللغة أصوات يعبِّرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم[1], وكلمات اللغة كثيرة وواسعة لكنها تُشكّل وعاءً مادياً محدوداً, أمَّا المعنى فهو عالمٌ أوسعٌ وبحرٌ متلاطم الأمواج ليس له ساحل, تأتي الألفاظُ دالةً على المعنى بهذه الحقيقة.

يضاف على ذلك أنَّ المعنى له جانبٌ آخر غير حقيقة الأشياء التي تنقلها الألفاظ بشكل تقريري، ونقصد المعنى الفنِّي او الدلالة الهامشية، التي يستثمرها الشعراء و الأُدَباء في كتاباتهم، مضافا الى ذلك الوهم، كما في كلمة السعالي في الأبيات الاتية:

لقد رأيت عجبا مـــذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا لاترك الله لـــــهن ضرسا

ولا لقين الدهر الا تعسا [2]

فيتضح أنَّ هناك طرفين، الأول حامل والثاني محمول، وأحدهما أوسع من الآخر، وهما اللفظ والمعنى, فهذه حقيقة واضحة نجدها بين اللفظ والمعنى؛ لذلك وجود الطرفين بهذه العلاقة أفرز نتائج أثَّرت على اللُّغة بأنْ ازدحمت المعاني على مورد ظهورها وهو اللفظ.

فألفاظ العربيّة أقلُّ من المعاني، ومع ذلك وسعت المعنى، وأبدعتْ في ابرازه وأعجزتْ بفضل توظيف المفردة لأكثر من معنى، فمن تلك الألفاظ مادةُ (ضرب), التي من جملة معانيها:الضرب اذا أَوْقَعَ شخصٌ بآخر ضرباً، ومن معانيها السفر من أجل التجارة، ويقال للصنف من الشيء الضرب وَيَقُولُونَ: إنَّ الْإِسْرَاعَ إِلَى السَّيْرِ أَيْضًا ضَرْبٌ، وَالطَّيْرُ الضَّوَارِبُ: الطَّوَالِبُ لِلرِّزْقِ وغيرها ....[3], وكذلك في كلمة (هدى)، أصلها أرشد, ومنه ﴿وَاهْدِنا إلى

---

(1)ينظر:الخصائص: ٣٣/١

(٢) الأبيات من شواهد الكتاب التي لم تنسب الى شاعر ينظر:الكتاب: ٢٨٥/٣، والأبيات لم يعرف قائلها وقيل للعجاج أبي رؤبة ينظر:الخزانة للبغدادي:١٧٣/٧.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ابن فارس: ٣/ ٣٩٨.

سَواءِ الصِّـراطِ ﴾[١] وتأتي كلمة (هدى) بمعنى(بيّن), قال تعالى: ﴿وَأَمَّـا ثَمُـودُ فَهَـدَيْناهُمْ ﴾[٢] وتأتي بمعنى (ألهم), قوله تعالى:(الَّذي أعْطَى كُلَّ شيءٍ خَلْقَه ثمَّ هَدَى) أي ألهمه مصلحته، وقيل إتيان الأنثى ويكون هدى بمعنى(دعا) كما قال تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَـادٍ ﴾[٣] أي نبي يدعوهم[٤].

أو تستعمل الكلمة ولايُراد بها الحمل على الحقيقة، وإنَّما على المجاز كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُيَدُ الله مَغْلولةغُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[٥]((اي خير ممسك))[٦].

وكذلك في كلمة (العرش)، جاءت في القرآن الكريم على شكلين, الأول: بمعناها الحقيقي، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾[٧], والشكل الثاني في المجاز في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾[٨]؛لأنَّ الله سبحانه لايُكيف بكيف ولا يُأين بأين.

فنلحظ أنَّ اللفظة الواحدة تُوظَفُ لأكثر من معنى، وعن طريق ذلك تتَّسعُ اللُّغةُ؛ لتحيط وتستوعب المعاني، التي تتنزَّل عن عالم المعنى.

ومما سبق نتعرف على المعنى وعلاقته بالكلمات بشكل عام، بعد ذلك نُخصِّصُ الحديث أكثر فنقول: إنَّ دلالة الألفاظ لها تأثير رئيس في الحكم الإعرابي، فعندما ننشئ أو نتلقى جملة فعلية مثل (أكرم سعيدٌ الضيفَ) لايمكن لنا أنْ نرفع الفاعل وننصب المفعول إلَّا بعد إدراك دلالة الفعل (أكرم).

إدراك دلالة الألفاظ وعلاقتها بالتوجيه النحوي أمرٌ بديهي, ونضيف على ذلك أنَّ الألفاظ في كثير منها تحتمل أكثر من معنى ، فيعكس ذلك تعدداً في التوجيه النحوي, فيبرز

---

(١) ص, اية: ٢٢.
(٢) فصلت, اية: ١٧.
(٣) الرعد, الآية: ٧.
(٤) ينظر:معاني القران: ابو جعفر النحاس: ٦٦/١.
(٥) سورة المائدة, اية: ٦٤.
(٦) مجاز القران:ابو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري:١٧٠/١.
(٧) النمل, اية: ٣٨.
(٨) الاعراف, اية: ٥٤.

في المسألة الظنُّ, وهذا ماسوف نقف عنده في النقطة الاولى تحت عنوان: (تعدُّد المعاني للمبنى اللفظي) وبعدها نقف عند قرائن المعنى لنلحظ كيف يُسبِّبُ غيابُها تعدداً دلالياً محتملاً، يترتب عليه تعددٌ إعرابيٌ ظنيٌ في النقطة (ب) تحت عنوان: (غياب القرائن).

١- تعدّد المعاني للمبنى اللفظي:

في العربية تتعدّد المعاني للمبنى اللفظي الواحد، فيُؤثِّرُ هذا التعدّدُ على فرض احتمالاتٍ إعرابيةٍ متعددةٍ ظنيةٍ.

ويظهر التعدد الذي تُؤدي إليه طبيعة اللُّغة عند تعدد معاني المبنى اللفظي لانعدام قرينة تحدد وجهاً معيناً في الأدوات،والأفعال، والأسماء[١].

تأتي هذه الحقيقة لتعالج سعة المعنى ومحدودية اللفظ؛ لأجل توسُّع اللَّفظ، ليستوعب المعاني التي تُفرَض، فكان للمفردة الواحدة توظيف متعدد, ((ويرتبط النحو...ارتباطا جوهريا بالدلالة ليس فقط لأنَّ قواعده هي أداة التوصيل إلى الدلالة وإنما؛ لأنَّ عنصر الدلالة مكوَّن من مكونات القاعدة نفسها من ناحية، كما أنَّه من ناحية ثانية وسيلة لدراسة هذه القواعد وتفسيرها وتعليلها))[٢].

الدلالة لها أثرٌ كبيرٌ في التوجيه النحوي أمام الشاهد الواحد، إذ نرى كثيراً من النصوص العربية تُروى بأكثر من رواية، ولكل رواية لها توجيه نحوي ، ولكل توجيه دلالة معنوية, فبتعدد الموقع الإعرابي لكلمات الشاهد ينتج عنه تعدد في المعنى المصاحب لكلِّ رواية، فتختلف رواية الشاهد النحوي الواحد أحياناً تبعاً لاختلاف المعنى الذي يراد[٣].

(١) ينظر:أسباب التعدد في التحليل النحوي: محمود حسن الجاسم: ١١١.
(٢) الاثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع : محمد قاسم حسين: ٢٨.
(٣) ينظر:المصدر نفسه: ٣٠

يدلِّل على ذلك قولنا في التعجب: (ما أحسنَ زيدًا!), وفي النفي: (ما أحسنَ زيدٌ), وفي الاستفهام: (ما أحسنُ زيدٍ؟) مستفهماً عن اي شيء منه حسن, فلولا الإعراب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام(١).

فالإعراب يساعد على وضوح المعنى الوظيفي المراد،وإذا خفي الإعراب فإنَّ العامل الدلالي يساعد على فهم المعنى الوظيفي، فبمجرد فهم دلالة المتكلم نتوصَّل إلى التوجيه المناسب للحركة بين النصب أو الرفع أو الجر(٢).

وإذا دخل الاحتمال على الدلالة عن طريق تحمُّل التركيب اللغوي تعدداً محتملاً للمعنى، فإنَّ التوجيه الإعرابي يتبع ذلك، بأنْ يتعّدد وتتكوَّن آراء نحوية ظنية.

وفي القراءات القرآنية نجد للدلالة دوراً في توجيه أو ترجيح الوجه الإعرابي، كما في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٣)

قُرئتْ (غشاوة) بالنصب والرفع، قال ابن مجاهد قرأوا كلهم (غشاوة) فِي الْبَقَرَة رفعاً وبالألف إِلَّا أَن الْمفضل بن مُحَمَّد الضَبِّي روى عَن عَاصِم وعَلى أبصرهم غشوة نصباً(٤).

ورجَّح الزجاج قراءة الرفع عادَّاً إياها أمَّ الباب، وعليها مذهب القراء, والنصب جائز في النحو على تقدير: وجعل على أبْصَارهم غِشَاوةً(٥).

وسبب ترجيح قراءة الرفع؛ لأنَّها تحمل معنى يختلف عن قراءة النصب؛ لأنَّ دلالة قراءة النصب تؤدي إلى أنْ يكون الختم على الأبصار، وهو غير مناسب، وإنَّما الختم يكون للقلوب والأسماع,(٦) فنجد للدلالة دوراً في التوجيه الإعرابي.

وفي الشعر قول الفرزدق :

---

(١) ينظر:أسرار العربية: ابن الأنباري:٤٨.
(٢) ينظر:الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع:٣٠.
(٣) البقرة،اية :٧
(٤) كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد البغدادي:١٤١.
(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج: ٨٤/١.
(٦) ينظر: الاثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع:٣١.

كم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلبتْ علىَّ عِشاري(١)

ذكر ابن يعيش أنَّ : هذا البيت– في كلمة عمة– يُنشَد على ثلاثة أوجه: رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍّ:

فالرفعُ على الابتداء، وكم خبر، وحسُن الابتداء به حيث وُصف بالجار والمجرور وهو (لك) ودلالة الرفع بأن تكون (كم)، واقعةً على الحَلَبات، فتكون مصدرًا، والتقديرُ: كم مرّةٍ، أو حَلْبَةٍ عَمَّةٌ لك قد حلبتْ عليّ عشاري.

والنصب على التميز ويكون التوجيه: كم: مبتدأ في موضع مرفوع، وقوله: (قد حلبت عليّ عشاري) في موضع الخبر، وتكون (كم) واقعةً على العَمّات.

وامّا الجرُّ ، فعلى أنّه خبرٌ بمعنى (رُبَّ). وأجودُها الجرُّ؛ لأنّه خبرٌ، والأظهر في الخبر الجرُّ. والمراد الإخبار بكثرة العمَّات الممتهِنات بالخِدْمة (٢).

فنجد أنَّ الروايات الثلاث, على الرفع, والنصب، والجر كل واحدة تحمل توجيهاً دلالياً خاصاً,فضلا عن أنَّ ابن يعيش رجَّح رواية الجر لسبب دلالي وما ذلك إلَّا للأثر المعنوي على التوجيه النحوي.

ومن أمثلة تأثير المعنى على التوجيه النحوي:

أ– تعدد وجوه إعراب **(ما)**:في قوله تعالى ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾(٣)

((فَمَا أَصْبَرَهُمْ) (مَا) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَالْكَلَامُ تَعَجُبٌ عَجَّبَ اللَّهُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ. وَأَصْبَرَ فِعْلٌ فِيهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى مَا.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا اسْتِفْهَامًا هُنَا، وَحُكْمُهَا فِي الْإِعْرَابِ كَحُكْمِهَا إِذَا كَانَتْ تَعَجُّبًا، وَهِيَ نَكِرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ تَامَّةٌ بِنَفْسِهَا, وَقِيلَ هِيَ نَفْيٌ أَيْ فَمَا أَصْبَرَهُمُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ))(٤).

---

(١) ينظر:ديوان الفرزدق :،٢١٣والكتاب: ٧٢/٢, و المقتضب:٥٨/٣.
(٢) ينظر:شرح المفصل ابن يعيش: ١٧٩/٣.
(٣) البقرة, اية: ١٧٥.
(٤) التبيان في إعراب القران: أبو البقاءالعكبري:١٤٢/١.

الأداة (ما) حملت توجيهين نحويين؛ بسبب قابليتها على التوظيف لأكثر من معنى، وهذه القابلية لم تأتِ عن شذوذ وإنَّما عن حاجة المعنى الواسع وضيق اللفظ، وكأنَّ المسألة معالجة لظاهرة(سعة المعنى وضيق اللفظ), فالمعنى بحاجة إلى ظرف مُتَّسع لمساحته الوجودية واللَّفظ محدود, فبرز الاستعمال المتعدد للمبنى اللفظي الواحد في أكثر من معنى، فجاءت الأداة (ما) في توجيهين إعرابيين تبعاً لقابليتها على تحمُّلها أكثر من معنى، والتعدد المحتمل هو الظن.

ب- تعدد وجوه إعراب(**من**):في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكاذِبِينَ﴾[1].

تحتمل(من) في هذا التركيب أنْ تكون موصولة، وأنْ تكون شرطية[2],ولايوجد دليل يُلغي أحد الاحتمالين.

فنلاحظ قابلية الأداة (من) على تعدُّد التوجيه المحتمل غير المقطوع به دلالياً, وهذه القابلية أثَّرت في التوجيه الإعرابي لأكثر من رأي,إذ احتملت الشرطية والموصولية وليس لنا أنْ نقطع بأحد الرأيين بأنْ يكون هو المراد أو هو الأصح, فأضحت النظرة إلى هذين التوجيهين نظرة ظنية وليست قطعية.

ج- كلمة (**خاسئين**): في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[3].

تعددت التوجيهات الإعرابية في كلمة (خاسئين), وكلُّ وجه إعرابي يأتي نتيجة للدور الدلالي الممكن في التركيب؛ بسبب وجود كلمة (خاسئين) فيه,فقد ورد في توجيهها إعرابيا ((صِفَةٌ لِقِرَدَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِ كَانَ، وَالْعَامِلُ فِيهَا كَانَ))[4], ثلاثة توجيهات إعرابية ظنية للعامل الدلالي دور فيها وهي:

(١) ال عمران, اية: ٦١.
(٢) ينظر: تفسير البحر : أبو حيان الأندلسي :١٨٧/٣.
(٣) البقرة, اية: ٦٥.
(٤) التبيان في اعراب القران:أبو البقاء العكبري: ٧٢/١.

يُرجَّحُ النصبُ على الخبر الناسخ؛ لأنَّ الحالية أو الوصفية يزيدان على سياق الآية دلالة جديدة،فالوصف والحال من لفظ (قردة) لدلالتها على الذل والصغار والخسَّ,وفي الإخبار دلالة على سرعة فعل الله تعالى ومسخه لليهود بما تتم به الدلالة المرادة,ومن توجيهات النحاة السابقين نستشف أهمية دور العامل الدلالي في هذه التوجيهات(١).

فنجد كلمة (خاسئين) يترجَّح النصب فيها على الخبرية للفعل الناقص (كان) للدلالة الأكثر تناسباً وأكثر بلاغة؛وذلك لأنَّ كلمة (خاسئين), عندما تعرب خبراً تدل الآية على سرعة الأخذ الالهي.

ويأتي الإعراب على الحالية أو الوصفية بالمرتبة الثانية تبعاً لدلالة الآية على الذل والصغار الذي أصابهم, فكانت كلمة (خاسئين) صفةً أو حالاً من القردة, وكلتا الدلالتين ظنيتان, والوجهان الإعرابيان المترتبان عليهماظنيان أيضاً, فيتحصَّل عندها أنَّ التوجيه الإعرابي هو توجيه ظني وغير يقيني.

٢- **غياب القرائن**:

يبدو أنَّ العناصر التي تُشكِّل المعنى في ذهن المتلقي متنوعة، يصعب فصل بعضها عن بعض، ومن هذه العناصر معطيات المقام، والصورة الصوتية التي يُؤدَّى بها الكلام والتي تُسمَّى بالأداء المتمثلة بظاهرتي التنغيم، والوقف(٢).

المقام، والقرائن الصوتية، من العناصر المؤثرة في المعنى، التي عند قيامها يتحدَّد المعنى، وتصبح مصدراً من مصادر الدلالة القطعية, وعند غيابها يحتمل التركيب اللغوي أكثر من معنى, فيحدث التعدد في التوجيه النحوي تبعاً للمعنى المحتمل.

عند تجرد الكلام من معطيات المقام والأداء لاشك أنَّ الكلام يبقى له مايُعرف بالسياق اللغوي, وهو المعنى الذي تولده العناصر اللغوية(٣).

(١) ينظر: الاثرالدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع: ٣٤.
(٢) ينظر:المعنى وبناء القواعد النحوية: محمود حسن جاسم:٧٠.
(٣) ينظر:المصدر نفسه: ٧١.

المقام والأداء (التنغيم، والوقف)، قرائن لها دور مهم في ابراز المعنى وعند غيابها يتشكَّل أكثر من وجه إعرابي ظنِّي أحياناً.

حينما ننظر إلى بدايات البحث النحوي، إنَّما قاد إلى قواعده تفَهُّمُ المعنى القرآني؛ ذلك أنَّ كثيراً من العناصر التركيبية لايمكن فهمها من دون تصوُّر المعنى الدلالي للعبارة،والوقوف عند مكوناته والإشارة الى خفاياه، فقضايا النحو لايمكن النظر إليها دون التأمل في معطيات المعنى ومكوناته(١).

فمن العناصر المهمة التي تشكِّل المعنى في تراكيب اللغة العربية المقام والأداء، اللذان يُعدَّان عاملين مساعدين، يساندان الجانب اللفظي المحدود؛ من أجل استيعابه المعنى الواسع.

ويدخل ضمن غياب القرائن (العلامة الاعرابية)، فإنَّ غيابها أيضاً يُشكِّل سبباً من أسباب الظن النحوي، كما سوف يتمُّ توضيحه.

إذن في هذه النقطة من أسباب الظنِّ سوف يكون الحديث عن غياب القرائن : (المقام، والتنغيم، والوقف، والعلامة الإعرابية).

أ- المقام:

هو الظرف الذي حدث فيه (المقال)(٢), أو ((هو الحالة التي يقال فيها الكلام كأن يكون مقام حزن وبكاء أو فرح وسرور أو مقام تكريم أو مقام ذم أو غير ذلك))(٣).

ومعطيات المقام مجموع العناصر غير اللغوية، المكوِّنة للموقف اللّغوي التي تشمل الناس المشاركين في الكلام جميعاً, وتشمل الظروف الزمانية، والمكانية، والعلاقات الاجتماعية،والسياسية،والدينية، والتاريخية، والفكرية، والأمور الأُخر, ممَّا يُؤثِّر في الكلام

(١) ينظر:المعنى وبناء القواعد النحوية:٨١.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان:٢٠.
(٣) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: أحمد خضير عباس:١٣.

وفي مراده، إذ كلُّ ماهو خارجي يحيط باللَّفظ ويُسهِمُ في تشكُّل المعنى عند المتلقي يدخل ضمن مفهوم المقام[١].

والمعنى المقامي((وهو مكوَّن من ظروف أداء المقال وهي التي تشتمل على القرائن الحالية وكل ذلك يسمى المقام))[٢].

وقد عني العلماء قديماً بالسياق، ووجدوا أنَّ اللَّفظ المجرد من سياقه لايكشف عن المعنى، إذ للظروف المحيطة بالحدث الكلامي دور مؤثر في اظهار المعنى، متمثلاً ذلك بربطهم بين فكرتي (المقام) و(المقال)[٣].

وكلمَّا كان تحديد المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي أكثر وضوحاً، إلى أنَّ تجتمع القرائن فتؤدي إلى وضوح كلِّ عبارة من عبارت النص[٤].

فعدم تحديد المقام يؤثر في تعدد فهم النص، الذي يُبنى عليه التعدد الظني للتوجيه النحوي؛ بسبب فرض أكثر من معنى ممكن، مترتب عليه أكثر من وجه إعرابي.

فإذن هكذا يُصبح المعنى:عدم الجزم بالمقام يخلق تعدداً في المعنى، وتعدد المعنى يخلق التعدد في الآراء النحوية، وبالتعدد والاختلاف في الآراء النحوية تنشأ البيئة الحاضنة للظن النحوي.

يتنوع المقام ويؤثر في المعنى فيؤثر في تعدد التحليل النحوي[٥], وعند التعدد يكون الظن.

ورُبَّما لم يكن للعبارة مقام فيؤدي غيابه إلى التعدد في التحليل النحوي، ويظهرغياب المقام في الأمثلة التي يعرضها النحاة للتنظير التعليمي، وفي المسائل التي يولِّدُها القياس[٦]. من أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر:المعنى وبناء القواعد النحوية: ٧٠.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها:٣٣٩.
(٣) ينظر:ملامح السياق في الدرس اللغوي الحديث: محمد اسماعيل بصل وفاطمة بلة:١٠.
(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٣٤٦.
(٥) ينظر:أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١١٧.
(٦) ينظر:المصدر نفسه: ١٢٠.

*** في جملة: (كرم زيدٌ اباً)**

لأنَّ الحديث في هذه الجملة يحتمل معنيين في شأن زيد، بأنْ يكون هو المقصود في مدحه بالكرم، وبين أنْ يكون المقصود أباه, والاختلاف جاء في توجيه المعنى بسبب غياب المقام؛ لأنَّ هذه الجملة تستعمل مثالاً تعليمياً خالياً من المقام, فغيابه يفرض للجملة أكثر من دلالة ممكنة، تحتمل أكثر من وجه إعرابي محتمل ظني, ونورد هنا ما ذكره ابو حيان الأندلسي بقوله: ((والتمييز إن صح أن يكون خبراً للاسم قبله كان له، أو لملابسه المقدر مثال ذلك: كرم زيد أبا، فهذا يصح أن تقول: زيدٌ أب، فيجوز فيه وجهان أحدهما: أن يكون زيد هو الاب أي كرم زيد نفسه أبا أي ماأكرمه من أب، ولا يكون منقولاً من فاعل، ويجوز دخول من عليه. والوجه الثاني:أن يكون التمييز ليس زيداً، وإنَّما هو أبوه، فيكون الأصل: كرم أبو زيد أي ما أكرم اباه, ويكون منقولاً من فاعل, ولايجوز دخول من عليه))[1].

فنلحظ أنَّ التمييز(أبا) يحتمل توجيهين نحويين ظنيين, فمرة تمييز لزيد ومدحاً له ويجوز أنَّ تدخل عليه من، ومرة أخرى تمييز لـ(أب) منقول عن الفاعل, وكأنَّ التقدير (كرم أبو زيد), وفي هذه الحالة يمتنع دخول(من)على التمييز.

وأمثال هذه الأمثلة فإنَّ المتكلم لايأتي بها من غير مقام، ولكنَّ النحوي إنَّما يأتي بها من غير مقام من أجل توضيح ما يعرض من قواعد[2].

*** في قوله تعالى ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[3],**

القياس أنَّ الفعل (تستكثر) حقه الجزم جواباً للطلب، وهو أحد وجوه قراءة الجزم .[4] ولأنَّ المقام يوجِّهُ المعنى وجهة مغايرة لأصل القياس قُرئ بالرفع، على أنَّ الفعل (تستكثر) ليس جوابا للطلب، وإنَّما هو في موضع الحال كما ذكر ذلك ابن هشام ((... وليس هذا بجواب وانما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)، فكأنَّه قيل:(ولاتمنن

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي: ١٦٢٥/٤.
(٢) ينظر:أسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٢٠-١٢١.
(٣) المدثر, الآية:٦.
(٤) ينظر:التبيان في اعراب القران:١٢٤٩/٢

مستكثرا) ومعنى الآية: أنَّ الله تعالى نهى نبيه أنْ يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوَّض من الموهوب له أكثر من الموهوب))[1].

ابن هشام يبيّن المقام الذي بسببه امتنع الجزم, ويذكر بعد ذلك ثلاثة تخريجات لقراءة الجزم فيقول: ((فإن قلت:فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر)بالجزم قلت:يحتمل ثلاثة أوجه:

احدها: أنْ يكون بدلاً من (تمنن) كأنَّه قيل: لاتستكثر، أي لاترى ماتعطيه كثيراً.

الثاني: أنْ يكون قدَّر الوقوف عليه لكونه رأس آية فسكَّنه؛ لأجل الوقف ثُمَّ وصله بنية الوقف.

والثالث: أنْ يكون سكَّنه ليناسب رؤوس الآي وهي فانذر، فطهر، فاهجر))[2].

نلحظ أكثر من وجه إعرابي للفعل(تستكثر) الأول:الجزم على أنَّه جواب للطلب، والثاني:الجزم على أن الفعل (تستكثر) بدل من (تمنن)،والثالث: الرفع على أنَّ الفعل في موضع الحال، من اسباب تعدد الوجوه الظنِّية إمكانية فرض أكثر من مقام. فغياب القطعية لمقام محدد أثَّرَ على التعدد في الدلالة المُسبِّبَة في ظنِّية التوجيه الإعرابي.

*** جملة: (زيد عمرو ضاربه هو):**

عندما تُنشأ جملة تعليمية ، مثل (زيد عمرو ضاربه) فإنَّ فيها لبساً وعدم تمييز في عودة الضمير, على من؟ أهو عائد على زيد، أم عائد على عمرو، والسبب في ذلك غياب المقام, ولكن لو أنَّ هذه الجملة ومثيلاتها تكلم بها أحد مخاطباً شخصاً اخر، وقد حضر المتكلم والمخاطب وقد شاهدا الضرب من قبل بعينيهما فقال احدهما مثلا للآخر (زيد عمرو ضاربه فيجب أن يعاقب) علم الطرفان بالمقصود من غير لبس؛ وذلك لأنَّهما قد عاشا وحضرا حدوث الضرب.

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام : ١١٣-١١٤.
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:١١٤.

لذلك ذهب البصريون إلى وجوب ذكر الضمير(هو) فتكون الجملة (زيد عمرو ضاربه هو), فيتعين الضارب (زيد), ويُعرب الضمير (هو) فاعلاً[١].

من المسائل المرهونة بالمقام والتي ولَّدها القياس أنْ تقول: (زيد عمرو ضاربه هو) عند حذف الضمير (هو)، يقع الاحتمال في عود الضمير المتصل في (ضاربه) على زيد ويحتمل أن يعود على عمرو؛ ليكون الضارب زيد[٢].

فالجملة مسوقة للتعليم، ومَثلٌ نحوي خالٍ من المقام, فكان سبباً من أسباب الظن في الحكم النحوي, إذ لادلالة قطعية في الجملة, فيتبع ذلك تعدد إعرابي ظني.

ب- التنغيم:

التنغيم هو((ارتفاع الصوت وانخفاضه في اثناء الكلام،وهو عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الايقاعات في حدث كلامي معين))[٣].

ويُشكِّل قرينةً صوتيةً مهمةً في إبراز دلالة التراكيب اللُّغوية، إذ يتجلّى المعنى المقصود عن طريق نوعية أداء الكلام.

وللتنغيم أثرٌ دلالي مهمٌ في تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً،وهو قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدلالي، وله المسؤولية أحياناً في تحديد عناصر الجملة المكونة لها[٤]،وبذلك نلحظ التوسع اللفظي المادي من أجل استيعاب المعنى الواسع المجرد, ويأخذ مساحة مهمة في دلالة التراكيب اللغوية فيُدرس عنصراً من عناصر التوجيه النحوي,لأنَّ النحو مادته الموضوعية التي يحل فيها هوالتركيب اللُّغوي، والتنغيم دوره في تغير الدلالة الأسلوبية لا في تغيير الدلالة المعجمية[٥].

(١) ينظر:ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١١١٢/٣.
(٢) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٢٠.
(٣) المدخل الى علم اصوات العربية: غانم قدوري: ٢٥٧, وكذلك في دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة، عبد الحميد السير :٥١.
(٤) ينظر: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية: سامي عوض وعادل علي نعامة :٩٨.
(٥) ينظر:القرائن اللفظية واسم الاشارة في نهج البلاغة: محمد مناضل عباس: ١٤٢.

وهو من العناصر المهمة على المستوى الصوتي، التي تفرّق بين معاني العبارات والكلمات [١].

فالتنغيم عنصُر صوتي يَنظِّمُ إلى اللفظ المنطوق، للدلالة عن المعاني التي يقصدها المتكلم عن طريق أساليب الأداء المتنوعة, فالكلام في الاستفهام حال نطقه يختلف عن الاخبار.

وله وظيفة نحوية ودلالية مهمة، فهو الفيصل بين الجملة الخبرية والاستفهامية,وعن طريقه تتمُّ معرفة نوع الأسلوب الذي ينتمي إليه الحدث الكلامي (الخبر أو الاستفهام أو التقرير أو التعجب)[٢].

ولمَّا كان التنغيم له وظيفة كبيرة في تحديد دلالة التراكيب المنطوقة فإنَّ غيابه يؤدي إلى تعدد دلالي ظني، يتبعه تعدّد في التوجيه الظني؛ لأنَّ الأخير فرع عن الأول.

فعند غياب الصورة الصوتية المتمثِّلة بالتنغيم المناسب للجملة، يقود هذا الأمر إلى تعدّد في فهم المعنى الذي ينعكس على عملية التحليل النحوي[٣].

إنَّ النص اللّغوي يأتي مكتوباً وليس منطوقاً, والتنغيم في بعض الأحيان لايقطع به إلَّا إذا كان منطوقاً, فعندما يرد التركيب اللُّغوي المكتوب يحتمل أكثر من أداء تنغيمي يؤدي إلى احتمال أكثر من معنى, يسبب في تعدد التوجيه النحوي فيقع الظن في الآراء النحوية, إذ ((إنَّ ما يذكر من خروج التراكيب إلى أساليب مختلفة، أو دلالة الأداة على أكثر من معنى، واختلاف النُّحاة في ذلك، إنَّما يرجع إلى التنغيم، ودواعي هذا الاختلاف أنَّهم ينظرون غالباً إلى النص المكتوب دون المنطوق..))[٤].

وبسبب عدم القطع في نوع التنغيم في الوحدات اللغوية المتتابعة يتنوع المعنى، وعندها يتعدّد الفهم النحوي والآراء النحوية؛ ليكون بعد ذلك الظنُّ في القاعدة النحوية، مثال على ذلك:

---

(١) ينظر:ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث:١٣.
(٢) ينظر:المدخل الى علم اصوات العربية: ٢٥٨.
(٣) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي:١٢٠.
(٤) دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية: سامي عوض وعادل علي نعامة:١٠٢.

* قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائِيلَ﴾[١]

الشكل الخطي المكتوب لصدر الآية يدلُّ على أنَّها خبرية، إذ النظرة الأولى توهم أنَّها لا تكون إلَّا جملة خبرية إثباتية, ولكنَّها عندما تُقرأ بنغمة صوتية مستوية، تدل على أنَّها استفهامية بتقدير أوتلك نعمة؟[٢]. ذهب الاخفش والعكبري أنَّ المعنى يفيد الاستفهام بتقدير أو تلك نعمة وحذفت ألف الاستفهام،وعلى هذا يكون المعنى استفهام إنكاري.

في حين قال أبو جعفر النحاس هذا لايجوز؛ لأنَّ ألف الاستفهام تحدث معنى وحذفها محال، امَّا مذهب الفراء في معنى وتلك نعمة تمنها عليّ ، هى- لعمرى- نعمة إذ رَبَّيْتَنِي ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل. ومثله فِي الكلام أن تترك أحد عبديك أن تضربه وتضرب الآخر، فيقول المتروك هَذِه نعمة عَليّ أن ضربت فلانا وتركتنى. . [٣]

خلاف حول صدر الآية، هل بدأت بالاستفهام،أم بالاخبار، وهي بذلك تُدَلِّلُ على أنَّ التنغيم له تأثير في المعنى، فإذا كان صدرها يؤدَّى بشكل استفهامي دلَّ على معنى ، وإذا كان أداؤه بشكل اخباري دلَّ على معنى آخر، فنلاحظ أنَّ غياب القطع في نوع التنغيم سببٌ في تعدد الدلالة المؤثرة الى توجيهين ظنيين (الاستفهام والإخبار)، ولو فُرِض أنَّ شخصاً تلقَّى هذه الآية مشافهة من رسول الله (ص) لجنح الى توجيه قاطع لاشك فيه, وبذلك يتبيّن أنَّ التنغيم أحياناً عند غيابه يكونُ سبباًمن أسباب الظنِّ في التوجيه النحوي.

* قال عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا: تحِبُّهَا؟ قُلتُ: بَهْراً عَدَدَالرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ[٤]

اختُلف في الفعل (تحبها) بين الاستفهام بتقدير(أتحبها)، وبين دلالته على الخبر، بمعنى أنت تحبها، ومعنى بهراً أي غلبني[٥].

(١) الشعراء, اية: ٢٢.
(٢) ينظر: دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية: ١٠٠.
(٣) ينظر: اعراب القران ،النحاس:١٢١/٣، ينظر:التبيان للعكبري:٩٩٥/٢،وينظر:معاني القران للفراء:٢٧٩/٢
(٤) ينظر:ديوان عمر بن ابي ربيعة :٧٣ اختلاف في كلمة (الرمل) والمثبت في الديوان كلمة(النجم) بدل(الرمل)
(٥) ينظر:مغني اللبيب ،ابن هشام:٢٤/١.

الذي يحدد نوعية التركيب النحوي طبيعة الأداء، فقد يكون التدرج التنغيمي مرتفعاً, ثم يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، فيدلُّ على أنَّ الجملة استفهامية تقتضي تقرير همزة في بدايتها، وقد يكون التدرج التنغيمي مستوياً فتدلُّ الجملة على الإخبار(١).

نجد النص الشعري احتمل الاستفهام والإخبار بحسب طبيعة الأداء، ولو فُرض أنَّ شخصاً تلقَّى هذا البيت من قائله مشافهة, لكانت الدلالة قطعية؛ بسبب تحديد التنغيم المقصود من أداء الشاعر، ولكنَّ البيت وصل مكتوباً خالياً من التنغيم احتمل معنين مؤثرين في وجهين نحويين ظنيين.

* قال تعالى:﴿إلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاؤوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾(٢).

ذهب الْجُمْهُور إِلَى أَن (حصرت صُدُورهمْ) جملَة خبرية ثمَّ اخْتلفُوا في ذلك على أقوال:

- الجملة في محل نصب صفة لمحذوف تقديره(قوما).
- إنَّها في محل جر صفة لـ(إِلَى قَوْمٍ).
- بدل اشتمال من (جاؤوكم)(٣).
- أَنَّ الْفِعْلَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ(٤)

أما أَبُو الْعَبَّاس الْمبرد فقال: الْجُمْلَة إنشائية مَعْنَاهَا الدُّعَاء مثل (غلت أَيْديهم) فَهِيَ مستأنفة(٥).

فنجد أصل توجيه الجملة محتملاً بين الخبر والإنشاء، وكذلك الإحتمال يشمل وجوه الإعراب المتفرعة عن الإخبار, فالوجوه كلُّها ظنية والسبب غياب التنغيم وإلَّا لو أنَّ الاية قد تمَّ تلقيها بنغمة معينة بشكل قطعي لنتج عن ذلك حدٌّ للآراء الظنية.

(١) ينظر:أسباب التعدد في التحليل النحوي:١٢٠.
(٢) المائدة, الآية:٢٣.
(٣) ينظر:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/.٥٦٢
(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير:١٤/٤.
(٥) ينظر: المقتضب:١٢٤/٤،ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٥٦٢/١.

ج- الوقف:

وهو الحبس[١]، ويدلُّ على التمكث في الشيء[٢], وفي القراءة قطع الكلمة عمَّا بعدها[٣], ((ولكل حدث كلامي مبدأ ومنتهى، ولكن الحدث الكلامي قد تتخلله توقفات تكثر أو تقل حسب طول ذلك الحدث، ويستدعي تلك التوقعات أحد أمرين: الأول حاجة المتكلم إلى إعادة ملء رئتيه هواء ليستانف عملية النطق من جديد،والثاني حاجة المتكلم إلى إبراز المعنى أو تحديده بالوقوف في مواضع معينة من كلامه))[٤].

وقد يذهب القارئ أحياناً إلى جعل الكلام سلسلة متقطّعة؛ ليحوّل الأداء الكلامي إلى دفعات نطقية منفصل بعضها عن بعض، يقطع في لفظ ويبدأ بلفظ جديد، وهذا القطع يُسمَّى الوقف[٥]. ويعد الوقف من القرائن الصوتية التي تدلُّ على المعنى ولاسيما في القرآن الكريم.

فمعرفة مواطن الوقف وأحكامه تُشكِّل أمراً مهماً في فهم القرآن الكريم لما لها من صلة وثيقة بالمعنى[٦]، فالوقف له تأثير في المعنى؛ بسبب ماهو مسلَّم به في مايخص هذا العلم أنَّ كثيراً من التراكيب في الوقف تعطي معنى غير المعنى في حالة الوصل، وللعلاقة الوطيدة بين المعنى والتوجيه النحوي, فالذي يُؤثِّر في المعنى ويكون من القرائن الدالة عليه أيضاً يكون مؤثِّراً في التوجيه النحوي.

وفي ظروف الكلام وملابساته نجد أنَّ صورة الأداء في التركيب تعطي نمطاً موسيقياً معيناً قد يعين على تحديد وجه أو ترجيح وجه على غيره, وبما أنَّ الوقف بوصفه قرينة صوتية فإنَّ له دوراً مهماً يدخل في تحديد دقة التحليل اللّغوي على المستويات عامة، وعلى

---

(١) ينظر:التعريفات للجرجاني: ٢٥٣.
(٢) ينظر:مقاييس اللغة :١٣٥/٦.
(٣) ينظر:التعريفات: ٢٥٣.
(٤) المدخل الى علم اصوات العربية: ٢٦.
(٥) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٢٦.
(٦) ينظر:المصدر نفسه:١٢٦.

الأخص في حسبانها عاملاً في تصنيف الجمل والعبارات إلى أجناسها النحوية المختلفة وفي توجيه الإعراب(١).

فعند تحديد الوقف في التراكيب اللّغوية يتمُّ التوجيه النحوي المناسب لذلك الوقف، وفي غيابه أو تعدُّده على كيفية محتملة تنشأ آراء محتملة ظنية مترتبة كنتائج مشابه لما يتقدمها من أسباب.

فمعرفة مواضع الوقف من مواطن عناية اللّغوين والنحويين خاصة؛ لأنَّ الوقف ينبني على أسس نحوية أو دلالية(٢).

وبعبارة أخرى عندما يُفرَضُ للتركيب اللّغوي أكثر من موقف يؤدي إلى تعدُّد دلالي محتمل, فعندها تترتب عليه توجيهات نحوية ظنية.

فهو قرينة صوتية تُشكِّل سبباً غير مباشر من أسباب الظن في الآراء النحوية ومثاله:

* اكثر المفسرين يعتدُّون بالوقف ويناقشون الأوجه الإعرابية التي قد تتولَّد من وجوده أو عدمه أو من تغيّر موضعه، ومايُنتج عن ذلك من تغيّر في المعنى, كما نجدهم يرجّحون الوقف في موضع معين على غيره أو لايجيزونه في موضع آخر، وذلك تبعاً للتركيب الذي يتولَّد منه أوالمعنى الذي يفضي إليه, فقوله تعالى:(٣)﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(٤), ((قد يكون الوقف على مواضع مختلفة فيتوجه المعنى به الى اكثر من توجيه وهو كالاتي:

١. يكون شكل الوقف الاول عند قراءة الاية بهذه الصورة:(وربك يخلق مايشاء ويختار ـ ـ ـ وقف ـ ـ ـ ماكان لهم الخيرة) فيكون الوقف عند كلمة (يختار) وبذلك يكون مع التركيب المتقدم تركيبٌ تامٌ.

أمَّا (ما) فإنَّها نافية بمعنى ليس لهم الخيرة إنَّما هي لله تعالى, نحو: قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ

(١) ينظر:اثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط : ١١٠-١١١.
(٢) ينظر:المدخل الى علم اصوات اللغة العربية: ٢٦٣.
(٣) ينظر:اثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: ١١٢.
(٤) القصص, الآية: ٦٨.

اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾[1], والوقف بهذه الصورة مذهب الزجاج والأخفش والنحاس.

٢. ويكون شكل الوقف الثاني عند قراءة الاية بهذه الصورة(وربك يخلق مايشاء ويختار ماكان لهم الخيرة) بالوصل وعدم التوقف لتدخل(ما) في تركيب الجملة السابقة، فتُعرب مفعولاً به ليختار؛ لأنَّها اسم موصول وجملة (كان لهم الخيرة) صلة الموصول وتقدير العائد المحذوف:(ما كان لهم فيه الخيرة) ومن ثَمَّ يكون المعنى:ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرة للناس،لا كما يختارون هم ماليس إليهم، ويفعلون ما لم يؤمروا به. وهذا مذهب الطبري الذي أنكر أنْ تكون (ما) نافية.

اي: إنَّ (ما) من (ما كان) موصولة وهي داخلة في تركيب الجملة السابقة لها, إذ إنَّها منصوبةبـ(يختار)، وجملة(ماكان لهم الخيرة) صلة الموصول، حُذف منها العائد،والتقدير:(ما كان لهم فيه الخيرة)،فعلى هذا لايوقف على (يختار) ومن ثَمَّ يكون المعنى:ويختار من الرسل والشرائع ما كان خيرة للناس،لا كما يختارون هم ماليس إليهم، ويفعلون ما لم يؤمروا به. وهذا مذهب الطبري الذي انكر أنْ تكون (ما) نافية، لئلا يكون لم تكن لهم الخيرة فيما مضى، وهي لهم فيما يستقبل.

٣. اما الشكل الثالث فيكون(وربك يخلق ما يشاء ويختار ماكان ـ ـ ـ وقف ـ ـ ـ لهم الخيرة) بالوقف على (كان) وأنَّ (ما) تُعرب مفعولاً به (ليختار) أيضاً, إلَّا أنَّ كان تامة وتقدير المعنى أنَّ الله تعالى يختار كلَّ كائن ولايكون شيء إلَّا بإذنه، ومعنى الجملة المستانفة، تعديد النعمة عليهم في اختيار الله لهم، لو قبلوا فهموا وهذا توجيه ابن عطية[2].

فنلحظ في هذا المثال كيف أنَّ تعدُّد الوقوفات خلق تعدداً في المعنى، وفي التوجيه النحوي، وهو نابع من مذاهب آراء اللُّغوين التي يختلفون بها فيما بينهم، ولايمكن لنا نقطع ونتيقن بصوابها جميعهاً, وإنَّما يبقى نصيبَها الظنُّ والاحتمال

(١) الاحزاب, الآية: ٣٦.
(٢) ينظر:اثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: ١١٤-.١١٥

* في قوله تعالى:﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾(١).

إذ إنَّ أداء الآية القرآنية من جهة الوقف يتوقف عليه تحليل بعض العناصر النحوية, فإذا كان الأداء بصورة نطقية واحدة فإنَّ الواو قبل (المؤمنين) تكون عاطفة (المؤمنين) على(الرسول) والضمير في (كل) الذي ناب عنه التنوين يكون عائدا على (الرسول) و(المؤمنين)، وإذا كان الأداء ذا سلسلتين نطقيتين ينتهي المقطع الأول بلفظ(ربه), ويبدأ الثاني بـ(المؤمنين) فإنَّ الواو التي سبق توجيهها عاطفة تكون هنا استئنافية, والاسم بعدها مبتدأ, والضمير في (كل) الذي ناب عنه التنوين في (كل) يكون عائداً فقط على (المؤمنين) وبذلك فإنَّ طبيعة الأداء يتوقف عليه التحليل النحوي(٢).

في هذه الآية نجد تأثير تنوع امكانية الوقف واضحاً في تغيّر المعنى الذي لايمنع من تعدُّد التوجيه النحوي الظني، إذ إنَّ (المؤمنون) اسم مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنَّه جمع مذكر سالم، وهذا الرفع محتمل توجيهين لاستحقاقه الرفع، أولهما: العطف على(الرسول) وثانيهما على الأبتداء, وكلا الوجهين يأتي عن امكانية تعدُّد المعنى؛ وذلك لأنَّ (كل) على الإعراب الأول يكون معناها عائدا إلى الرسول والمؤمنين, وعلى الإعراب الثاني يكون معنى(كل)عائدا على (المؤمنين) فقط, وفي هذا الحال عند تدبر المعنى نجد أنَّ إيمان الرسول يختلف عن إيمان المؤمنين.

د- العلامة الإعرابية:

من ظواهر اللغة المهمة التي لها أثر كبير في التواصل بين الناس ظاهرة الإعراب, فهي غير مستحدثة في العربية الفصحى، بل موغلة في القدم ولها جذور عميقة في بطن التاريخ، وكانت موجودة في اللغة السامية اللغة الأم(٣).

(١) البقرة, اية: ٢٨٥.
(٢) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٢٧.
(٣) ينظر:ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم: احمد سليمان ياقوت:٩.

فقد جاء في التاريخ القديم أنَّ اللُّغة البابلية كانت ذات حركات إعرابية[١], ولكن وجودها بهذا العمق التاريخي كان وجوداً بدائياً, ((فاذا وجدنا في هذه اللغات آثاراً بدائية للإعراب كان معنى هذا أنَّ تلك الآثار أو مايشبهها كانت موجودة في العربية الأولى التي كان الساميون الأُول يتكلمون بها في مهدهم الأصلي))[٢].

وقد شملت ظاهرة الإعراب سنَّةُ التطور، فبعد أنْ كانت بدائية تطورت ونضجت، وهي في بدايتها لم تكن بهذه الدقة المتناهية في التفريق بين المعاني التي نجدها الآن[٣].

وهذه البدائية لظاهرة الإعراب كانت في العربية نفسها, ((ونجد مثالاً لذلك في أسلوب الاستثناء عندما يكون الكلام تاماً منفياً، فإذا كان الاستثناء متصلاً، أي أنَّ المستثنى داخل في جنس المستثنى منه، وجب إعراب المستثنى على أنَّه بدل من المستثنى منه، أمَّا إذا كان الاستثناء منقطعاً فيجب حينئذٍ نصب المستثنى، وإذن هناك حركتان للإعراب، كلٌّ منهما يدل على معنى مخالف، وهذا دور متقدم في مراحل الإعراب، إذ إنَّنا نجد عند بني تميم الدور الذي سبق هذا التقدم، فهم يعممون، فلا يفرقون بين الاستثناء المتصل والمنقطع فيرفعون في الحالتين، ومن شواهد رفعهم في الاستثناء المنقطع قول جردان العَوْد:

وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس[٤]

فعلى الرغم من أنَّ اليعافير (وهي الظباء) والعيس (الابل) ليست داخلة في جنس المستثنى منه وهو (الانيس) إلَّا أنَّ الراجز اتبعهما على البدل، وهذه ـ كما قلت ـ مرحلة قديمة من مراحل الإعراب، قبل أنْ تتقدم العقول وترقى، فيفرقوا بين الاستثناء المنقطع والمتصل، ويرمزوا إلى هذا التفريق بحركات الاعراب))[٥].

ومن أمثلة بدائية العلامة الاعرابية: لغة (أكلوني البراغيث) التي هي لغة مناسبة للعقول البدائية البسيطة؛ وذلك عند جمع الفعل مع الفاعلين، ثمَّ لما تقدمت العقول وارتقت ظهر

(١) ينظر:فصول في فقه اللغة العربية: رمضان عبد التواب:٣٨٢-٣٨٤.
(٢) ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم:٩.
(٣) ينظر:المصدر نفسه:١١.
(٤)البيت من شواهد الكتاب ينظر:٣٢٢/٢
(٥) المصدر نفسه:١١.

إفراد الفعل، اياً كان عدد الفاعلين وهذا يدل على التروي واعمال الفكر. وكذلك في إلزام المثنى الألف، ثمَّ تغيَّر الإعراب الى إعراب المثنى بالياء نصباً وجراً وبالألف رفعاً، ففي هذا تطوُّر وانتقال من التعميم والشمول إلى التفريق والتخصيص. (١).

وممَّا يؤشِّر أيضاً على أصالة ظاهرة الإعراب تنبه أبي الاسود الدؤلي بوقت مبكر سبق غيره إلى نقط المصحف، إذ عندما هم بنقط المصحف ((أحضر من يمسك المصحف، وأحضر صبغا يخالف لون المداد. وقال للذي يمسك المصحف عليه: إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنّة ـ يعني تنوينا ـ فاجعل نقطتين. ففعل ذلك حتّى أتى على آخر المصحف))(٢).

فالعلامة الإعرابية من أسُس النظام النحوي التي ارتبط وجودها مع وجود الأثر النحوي, وهي التي شكَّلت مع قواعد النحو قانوناً مهيمناً على الخطباء والشعراء لايستطيعون تجاوزه, على حدِّ قول إبراهيم أنيس: ((وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كل خروج على قواعدهم الاعرابية باللَّحن، وأصبح هذا اللَّحن وصمة عارٍ, وأصبح كافياً للحط من منزلة الخطيب أو الشاعر وللحط من مكانة الرجل في الهيئة الاجتماعية ...))(٣).

فهذا الاهتمام المبكر لظاهرة الإعراب لم يأتِ من فراغ، بل لدور العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى الذي هو هدف الُّلغة بأكملها.

تُعدُّ العلامة الإعرابية الظهور المعبِّر عن العلاقة بين الألفاظ في التركيب اللّغوي، فالمتكلم الملتزم بقواعد النحو عندما يريد أنْ يترجم تلك القواعد بشكل عملي عليه أنْ يراعي العلامات الإعرابية، التي تظهر حسب علاقة الكلمات فيما بينها أثناء الكلام، فمن دلالة التركيب اللّغوي تُوجَّه العلامات الإعرابية.

---

(١) ينظر:المصدر نفسه:١١.
(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء:أحمد بن علي القلقشندي:١٥٥/٣.
(٣) من أسرار اللغة العربية: إبراهيم انيس:١٧٢.

وعلاقة المعنى بالنحو واضحة لاتخفى على من يتأملُها، إذ إنَّ عناصر المعنى من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان حين بدأ النظر النحوي، ذلك أنَّ المفسرين حينما نظروا إلى معاني القرآن ومقاصده ومراميه قادهم ذلك إلى الحديث عن قضايا النحو(١).

فمن العلامات الإعرابية يتمُّ التعرُّفُ على المعنى كما ذكر ذلك السيوطي في العلاقة بين الإعراب والمعنى بقوله: ((لِأَنَّ الْمَعْنَى يَتَغَيَّرُ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ فَلَا بُدَّ مِنَ اعتباره))(٢)

وباختلاف معنى الجملة يختلف الإعراب ويتعدد, فالمعنى هو المعيار في ذلك, فمن العلامة يتمُّ التعرُّف على المعنى أو بعضه؛ لأنَّ دلالة العلامة أو الحركة الإعرابية على المعنى فيها اختلاف وانقسام, فمنهم من عدَّها دالةً على المعنى فهي دليل كامل، ومنهم من عدَّها إحدى القرائن الدالة على المعنى، فهي جزء من الدليل على المعنى.

وعن طريق ماتمَّ توضيحه، هناك علاقة تبادلية بين العلامة الإعرابية والمعنى، فمن طريق المعنى نتعرَّف على الإعراب من جهة، والعلامة دليل أو بعض دليل من جهة أخرى.

ولمَّا كانت العلامة أو الحركة الإعرابية دليلاً على المعنى, فعند غيابها يحتمل التركيب اللُّغوي أكثر من معنى, فينشأ عندها أكثرُ من توجيه إعرابي محتمل، ظنِّي كما في الأمثلة :

* قال تعالى ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾(٣)

نرى أنَّ((الأعلى) في موضع خفض نعت لربك أو لاسم))(٤), الموقع الذي يشغله (الأعلى) يحتمل وجهين إعرابيين لتعذر ظهور الحركة على الاسم، يحتمل أن يكون في موضع نصب صفة (لاسم), ويحتمل أيضاً أن يكون في موضع جر صفة لـ(رب)(٥).

فمن المسائل في قواعد النحو الحركة المقدرة، التي يمتنع ظهورها بسبب أنَّ الظرف اللَّفظي غير قابل لظهور الحركة الإعرابية عليه، وهو مايُعبِّر عنه المعربون (بالتعذر أو

(١) ينظر: المعنى وبناء القواعد النحوية:٦٨.
(٢) الاتقان في علوم القران: السيوطي:٤/٢١٣.
(٣) العلق, اية: ١.
(٤) إعراب القرآن: النحاس: ٥/١٢٦
(٥) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي:١٠٨.

الثقل), الثقل مثل الاسم المنقوص في حالة الرفع والكسر, فعندما نقول: (جاء القاضي) فـ(القاضي) مرفوع بالضم إلَّا أنَّها لم تظهر؛ بسبب الثقل في حالة النطق بالجملة, وكذلك في حالة الكسر للاسم المنقوص مثل (سلمت على القاضي), فلا تظهر الكسرة للثقل, وكذلك الثقل في الفعل المضارع المعتل بالواو في حالة الرفع مثل (يدعو، يسمو) وغيرها, أمَّا إذا كان الاسم مقصوراً أي منتهياً بالألف فإنَّ الحركة لاتظهر للتعذر كما في (الأعلى),.

وهذه المسألة تفرضها حقيقة وطبيعة اللفظ، فينعكس على التوجيه الإعرابي، إذ عندما يرد التركيب اللُّغوي وفي أحد ألفاظه غيرُ ظاهرةٍ الحركة الإعرابية وهو يحتمل أكثر من توجيه نحوي يبقى الحكم الإعرابي حكماً محتملاً ظنياً كما في (الأعلى) من المثال المذكور, إذ يحتمل الأعلى توجيهين: النصب صفة (لاسم) والجر بالكسر صفة (لرب), وكلا الإعرابين ظنيان, السبب هو غياب الحركة الإعرابية.

* في قوله تعالى : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾[1]

فجملة (أنزلناه) لك أنْ تقدِّرها صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أنْ تقدِّرها حالاً منها بسبب تخصصها بالوصف[2].

في كلا المثالين تعدُّد لتوجيه إعرابي ظنِّي, وليس لنا وصف أحد الرأيين بالقطع, وذلك لأنَّ الجملة في قواعد النحو, جرى النحاة على تقسيمها بحسب محلِّها الإعرابي الى قسمين: جمل لها محل من الإعراب:وهي التي يمكن أنْ تؤول بمفرد، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد، وجمل لامحل لها من الإعراب: وهي التي لاتحل محل المفرد، ولاتؤول به[3].

فالقسم الأول من الجمل التي لها محل إعرابي، تعامل معاملة الاسم المفرد من جهة التوجيهات الإعرابية، إلَّا أنَّ العلامة الإعرابية لاتظهر عليها، كما في الاسم المفرد، و عدم ظهورها يكون أحياناً سبباً من أسباب التعدد الإعرابي الظني، حينما يكون التوجيه الإعرابي

(١) الانبياء, الآية:٥٠.
(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ٥٦١/١.
(٣) ينظر: تتبع موطن الجملة واثره في النحو العربي: منيرة عبدالله الفريجي: ٦٤١.

للجملة فيه إمكانية تحمُّل أكثر من وجه، كما في الآية المباركة التي ذكرناها في صدر الحديث، إذ إنَّ محل جملة (أنزلناه) يحتمل الرفع على الوصفية لـ(ذكر), ويحتمل النصب على الحالية لـ(ذكر) أيضاً وفرض هذين الوجهين بسبب غياب العلامة التي غيَّبت معها الحكم الإعرابي القطعي، فأضحى التوجيهان ظنيين.

*** هذا لقيته:**

يحتمل موقع اسم الإشارة (هذا) وجهين إعرابيين, الابتداء والجملة بعده خبره أو النصب على الاشتغال والجملة بعده مفسرة، كما في قولهم (رُبَّ رجل صَالح لَقيته)رفع أو نصب(١).

اسم الإشارة من التركيب(هذا لقيته) يحتمل وجهين ظنيين؛ بسبب غياب الحركة الإعرابية، وذلك؛ لأنَّ الأسماء ضربان معرب ومبني: ((مُعْرَبٌ وهو ما يَتَغَير أواخرُه بسبب العواملِ الداخلةِ عليه كـ(زيدٍ), ومَبْنِيٌّ وهو بخلافه، كـ(هؤلاءِ) في لُزُوم الكسر، وكذلك حذامِ وأمسِ في لغة الحجازيّينَ، وكـ"أحدَ عشرَ" وأخواتِه في لزوم الفتح، وكقبلُ وبعدُ وأخواتِهما في لزوم الضَّمّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ، وكمنْ وكمْ في لزوم السُّكون وهو أصل البناء))(٢).

فالاسم المبني يأخذ حكماً إعرابياً، ولكن لاتظهر حركة إعراب على آخره بل يلازم حركة البناء؛ وبسبب غياب الحركة في بعض الأسماء ممكنة الإعراب لأكثر من وجه تتعدَّد التوجهات النحوية المحتملة، كما في المثال المذكور, إذ إنَّ اسم الإشارة يحتمل توجيهين, الرفع على الابتداء، فيكون إعرابه:اسم اشارة مبني في محل رفع, ويحتمل النصب على المفعولية، فيكون إعرابه:اسم اشارة مبني في محل نصب, فيأتي هذا التعدد المحتمل المظنون؛ بسبب غياب حركة الإعراب على آخر اسم الإشارة.

ثانياً: **قابلية اللغة على التأويل** :

التأويل يمارس لدى النحاة بشكل عملي, وقد أشاروا إليه أثناء في تطبيقه, ولكنَّهم لم يعرِّفوه بشكل مستقل, كما يشير إلى ذلك محمد عيد بقوله: ((أما لدى النحاة فلم أعثر فيما

(١) ينظر: اسباب التعدد في التحليل النحوي: ١٠٧.
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٧.

بحثت ـ قدر جهدي ـ من كتب النحو عن تعريفه، وإن كان يمارس في كتب النحو بطريقة عملية))[١].

وكذلك يشير إلى هذا المعنى عبد الفتاح الحموز بقوله: ((ولم أقف على نص وضَّح فيه النحويون معنى (التأويل)نحويا ...))[٢], وممَّا نقله السيوطي فيما يخصُّ التأويل نقله عن أبي حيَّان في شرح التسهيل, فقال: ((قال أبو حيان في شرح التسهيل التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. أمَّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل. ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويل أبي علي:ليس الطيب إلا المسك...))[٣].

فالتأويل بشكل عام صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية، تحتاج إلى تقدير وتدبر, أمَّا عند النحاة فقيامهم بتأويل الكلام ليوافق القواعد والأحكام النحوية[٤], وتشيع لفظة التأويل في مصنفات النحويين بدلالة حمل النص على غير ظاهره؛ من أجل تصحيح معنى أو أصل نحوي[٥].

التأويل بظواهره المختلفة كالتقدير والتضمين والحمل على المعنى والتعليق وغيرها ماهي إلَّا وسيلة لجأ إليها النحاة للتخلص من الدلالات السطحية المتعارضة إلى صورة متوافقة غير متناقضة[٦], فالتأويل هو النظر إلى الكلام الفصيح المخالف في ظاهره للأقيسة المستنبطة من النصوص الصحيحة والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق القواعد المطردة[٧].

فالعربيِّة في بعض تراكيبها تحتمل أكثر من معنى، أخضع النحاة قواعدهم التي أولوها مع ماينسجم وتلك المعاني للعلاقة بين دلالة التراكيب وبين والتوجيه النحوي، فالتركيب اللّغوي في نظامه النحوي قابل للتأويل، وعند وقوعه تختلف توجيهات النحويين, وعلى حدِّ

(١) اصول النحو العربي في نظر النحاة وراي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث:محمد عيد: ١٥٧.
(٢) التاويل النحوي في القران الكريم: عبد الفتاح احمد الحموز:١٥/١.
(٣) الاقتراح في اصول النحو وجدله،السيوطي:١٣١/١.
(٤) ينظر:اصول النحو العربي: محمد عيد: ١٥٧
(٥) ينظر: التاويل النحوي في القران الكريم:١٧/١.
(٦) ينظر:نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب: عبد الحميد مصطفى السيد : ٥٦.
(٧) ينظر:أصول النحو: مناهج جامعة المدينة العالمية: ١٣٥/١.

قول تمَّام حسَّان: ((فاذا تعددت الأصول الصالحة لأنَّ يرد اليها التركيب بالتأويل اختلف النحاة في الاختيار عند اجراء التوجيه، فيختار هذا النحوي وجها ويختار غيره وجها اخر))[١], وباختلاف التوجيهات والاجتهادات يقع الظن فيما يتمُّ توجيهه.

والنصوص اللغوية كثيرة التي تخضع للتأويلات النحوية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصل النحوي، فالتأويل النحوي يُعدُّ ركناً أساسياً، يعتمد عليه النحو العربي في مواضع متعددة[٢], كما في التمثيل الآتي:

١. قال تعالى: ﴿وَما أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ ما رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٣].

وقع التأويل في قوله تعالى: (إلا ما رحم ربي) على ثلاثة وجوه، ذكر ذلك الزمخشري بقوله:((إِلَّا ما رَحِمَ رَبِّي: إلا البعض الذي رحمه ربى بالعصمة كالملائكة. ويجوز أن يكون (ما رَحِمَ) في معنى الزمن، أى: إلا وقت رحمة ربى، يعنى أنَّها أمارة بالسوء في كل وقت وأوان، إلا وقت العصمة. ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً، أى: ولكن رحمة ربى هي التي تصرف الإساءة))[٤].

فعلى هذا يكون توجيه(ما) على المعنى الأول أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَنْ; والتقدير :إلَّا نفساً رحمها ربي, وعلى الثاني: أن (ما) مصدرية وموضعها النصب وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا وَقْتَ رَحْمَةِ رَبِّي[٥], وعلى الثالث ان (ما) وقعت استثناءً منقطعاً.

فنلحظ ثلاثة آراء نحوية ظنِّية، قد أفرزها تأويل النص القرآني، فإنَّ (ما) لها ثلاثة أوجه إعرابية، إمَّا النصب على الاستثناء المتصل،أو على الاستثناء المنقطع،أوأنَّها مصدرية موضعها النصب على الظرفية، فهذه الوجوه الظنية بسبب قابلية اللُّغة على التأويل.

(١) اصول النحو: تمام حسان: ١٤٧.
(٢) ينظر:التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم: عبدالله محمد زين بن شهاب:٢٣١.
(٣) يوسف, الآية:٥٣.
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،الزمحشري:٤٨٠/٢.
(٥) ينظر:التبيان في إعراب القران: العكبري:٧٣٥/٢.

٢. عطف غير المجزوم على المجزوم،قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَايُنْصَرُونَ﴾[١].

الفعل (ينصرون) في ظاهر الأمر معطوف على جواب الشرط المجزوم (يولوكم), ومع ذلك أخذَ حكم الرفع، فجاء التأويل أنَّ هذه جملة اسمية والمبتدأ محذوف والتقدير (ثم هم لاينصرون), والجملة المذكورة قد احتملت توجيهين نحويين أولا:العطف مع تقدير الحذف, والثاني أنَّها جملة استئنافية [٢], وكلا الحكمين محتملان لم يتم القطع بأحدهما بل يبقى الحكم ظنيا.

خولف في هذه الاية طريقة الإعراب في الظاهر من جهة عطف ماليس بمجزوم على المجزوم؛ ليعدل عن الظاهر الى تأويل يصحِّحُ المعنى المراد ، فإنَّ المراد والله أعلم بشارة المسلمين بخذلان عدوهم في الحال وأبداً في الاستقبال, ولو عطف الفعل على ماتقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الاخبار، بأنَّ العدو لاينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة ووقت التولية، ولايعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال[٣]

٣. الفاء الداخلة على الفعل المقدَّم معموله:

من نماذج عدَّ التأويل النحوي واحداً من أسباب الظنِّ في النحو العربي الخلاف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي، كما في القول الآتي: (زيداً فاضرب، وعمراً فلا تهن) التي فيها يقول تمَّام حسَّان: ((ذهب قومٌ منهم الفارسي إلى أنَّها زائدة، وذهب قومٌ إلى أنَّها عاطفة، وقالوا:الأصل في نحو(زيداً فاضرب) بتقدير: تنبه فاضرب زيداً، فالفاء عاطفة على (تنبه) ثم حذف المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء, لئلا تقع صدراً فلذلك قدم المعمول))[٤], فنجد هذا التركيب الواحد فيه قابلية على التأويل، الذي ساعد على اعطاء الفاء توجيهين متغايرين في النظرة الإعرابية، إذ أمكن عدُّ الفاء عاطفة على فعل

(١) ال عمران, الاية: ١١١.
(٢) ينظر:اعراب القرآن،النحاس:١/١٧٥.
(٣) ينظر:التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي،عائشة مرزوق اللهيبي:٧.
(٤) الاصول: تمام حسان: ١٤٦.

محذوف تقديره تنبه هذا أولاً, أمَّا التوجيه الثاني الممكن للفاء فهو: بأنَّ الفاء زائدة وأنَّ الجملة خالية من التقدير, فبسبب التأويل نتج رأيان ظنييان في الفاء بين العطف والزيادة.

وممَّا يدخل ضمن قابلية اللغة على التأويل: (امكانية تعاقب العامل، والتضمين) فالكلمات في أصل وجودها مفردة غير منتظمة, والمتكلم يقوم بسبكها وجعلها بصورة تركيبية عبر جمل منتظمة ذات ترابط معنوي فيما بينها، وفي ظل الترابط بين مفردات وتراكيب اللُّغة العربية نشأت علاقة العامل والمعمول.

فالعامل علَّة والمعمول معلول، وكثيراً مايختلف النحاة في الآراء النحوية بسبب الاختلاف في تحديد العامل، عندها تظهر في بيئة الخلاف النحوي المسائل الظنية, ففي مسألة العامل فَتْحُ بابِ الاحتمال عبر إمكانية تعاقب العامل وتقليب الوجوه الإعرابية, فنتج الظن في كثير ممَّا تمَّ تقعيده من النحو العربي, يقول كمال بشر: ((لقد كانوا يجيزون في المثال الواحد اكثر من وجه إعرابي على أساس من العامل, وتقليب وجوهه الممكنة عقلا...))[1].

ومن الأمثلة على إمكانة تعاقب العامل وتسببُّهِ الظنَ في التوجيه النحوي:

أ- التنازع:

تقوم فكرة التنازع في النحو أنْ يتقدَّم معمولان أو أكثر على معمول واحد أو أكثر, ويكون المتقدم طالباً للمتأخر كما في قوله تعالى:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[2]الفعل (آتوني) طالب لـ(قطرا) مفعولاً به ثانياً, والفعل (أُفرغ) طالباً له مفعولاً به.

والمسألة خلافية بين البصرة والكوفة, فذهب الكوفيون في قولهم: (أكرمني وأكرمت زيد) إلى أنَّ إعمال الفعل الأول أولى, في حين ذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الفعل الثاني أولى[3].

(١) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:كمال بشر: ١٤١.
(٢) الكهف, الآية:٩٦.
(٣) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الانباري: ٧١.

ففي هذه المسألة نجد الخلاف قائماً في تحديد أيّ المعمولين أولى بالعمل؛ بسبب إمكانية تعاقب العامل, ويبقى الحكم يحتمل وجهين, والاحتمال بمعنى أنَّ الحكم ليس يقينياً بل ظنيا,إذ إنَّ الكوفيين يُعملون الأول, فيُعرب (زيد) فاعلاً, والبصريون يُعملون الثاني فيُعرب (زيد) مفعولاً به, ومسألة التنازع تبقى ضمن قابلية اللغة على التأويل؛ وذلك لأنَّ كلَّ وجهٍ إعرابيٍ يحمل تؤيلاً خاصاً به ومختلفاً عن الآخر.

ب-في نحو: (ما أنت وما شأنك):

((من ذَلِك مَا أَنْت وَمَا شَأْنك فَإِنَّهُمَا مُبْتَدأ وَخبر إِذا لم تأت بعدهمَا بِنَحْوِ قَوْلك وزيدا فَإِن جِئْت بِهِ فَأَنت مَرْفُوع بِفعل مَحْذُوف وَالْأَصْل مَا تصنع أَو مَا تكون فَلَمَّا حذف الْفِعْل برز الضَّمِير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أَو على أَنه اسْم لَكَانَ وشأنك بِتَقْدِير مَا يكون وَمَا فيهمَا فِي مَوضِع نصب خَبرا ليَكُون أَو مَفْعُولا لتصنع))[1].

ففي هذا المثال نجد الضمير (أنت) يحتمل توجيهين إعرابيين حسب تقدير العامل، فإنْ كان العامل المقدر(تصنع) كان الضمير فاعلاً، وإنْ كان العامل المقدر (كان) أُعرب اسم كان, وكذلك (ما) في المثالين تُعرب إمَّا خبراً لـ(كان) وإمَّا مفعولاً بهلـ(تصنع), فنلحظ التعدُّد الإعرابي المحتمل الظني؛ بسبب امكانية فرض تعاقب أكثر من عامل فضلاً عن قابلية النص على التأويل الذي هو العنوان الواسع الذي يضم (امكانية تعاقب العامل).

ج-رافع المبتدأ والخبر:

الاختلاف في العامل قد لايُؤثِّر على الحكم الإعرابي للمعمول, فيكون الظنُّ في شأن العامل فقط دون التأثير في التطبيق النحوي, مثل مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، ففي الإنصاف ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك, وعمر غلامك, وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وأمَّا الخبر فيه:فذهب قوم إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء))[2], فالمسألة اجتهادية

(١) مغني اللبيب: ٤٢٩/٢
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١.

في شأن العامل، فكلُّ فريق يتبنى عاملاً معيناً لرفع المبتدأ والخبر, ولم يصل أحد إلى القطع عبر دليل محدد، وعلى كل اختيار يبقى المبتدأ والخبر مرفوعيين، لم يؤثر الاختلاف في العامل على واقعهما التطبيقي، وتبقى كلُّ الآراء ممكنة داخلة في دائرة الظن.

أمَّا التضمين فمن المسائل التي شكَّلت سبباً للظنِّ في التوجيه الإعرابي , والتي يمكن لنا أنْ نجعلها أيضاً ضمن أمثلة قابلية اللغة على التأويل.

فكثير مايكون التضمين وسيلة لحلِّ مشكلة الأصل، وذلك عندما يكون في الجملة فعل لازم قد تعدى إلى مفعول, فيضمن معنى المتعدي, وعندما يكون في الجملة فعل متعدٍ غير مستوفٍ لمفعوله, فيضمن معنى الفعل اللازم أو حرفاً أُستعمل في مكان حرف(١).

وقد خُرِّج عليها قوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(٢),فـ(تلقوا) قيل: ضُمِّن معنى (تفضوا), وهو فعل يتعدَّى بالباء، أي لا تفضوا بأيديكم، وقيل: المفعول الثاني محذوف تقديره ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم(٣).

فالآية المباركة تحتمل توجيهين, الأول: تضمين الفعل (تلقوا) إلى (تفضوا), والفعل بهذا المعنى لايتعدَّى بنفسه, أو أنَّ المفعول به محذوف وتقدير الآية: (لاتلقوا انفسكم بسبب أيديكم), وهذان توجيهان احتماليان، لم يصلا إلى القطع واليقين, فهما ظنيان, بسبب قابلية اللغة على التأويل, إذ إنَّ الأصل أنَّ الفعل (تلقوا) متعدٍّ إلى مفعول به, فعولجت هذه المسألة إمَّا على الأصل بمعنى أنَّ الفعل تعدَّى إلى مفعول ولكنَّه مقدر، وإمَّا على حمل الفعل (تلقوا) معنى تفضوا ـ وهذا ما نقصد به(التضمين) ـ عندها لم نحتج إلى تقدير مفعول؛ لأنَّ (تفضوا) فعل لا يتعدى بنفسه.

---

(١) ينظر:الاصول: تمام حسان:١٤٦.
(٢) البقرة, الآية:١٩٥.
(٣) ينظر:إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين درويش:٢٨٤/١.

ثالثا: **تداخل المعاني الإعرابية**:

الجميع يدرك الترابط والاتصال المعنوي بين الألفاظ، بحيث لو فرض رفع هذا الاتصال لأصبحت الكلمات التي تُجمع عبارة عن قاموس، تدلُّ كلُّ كلمة على معنى مفرد من غير أنْ تكون نتيجة معنوية لمجموع المفردات.

ومن السياق تأخذ الكلمات معناها, وتقوم على أساس شكلي يحكم العلائق بين الكلمات بعضها بالبعض الآخر، ودون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في صف الكلمات وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة(١).

فالكلمة تكسب دلالتها من موقعها في السياق، وأنَّ ارتباط العناصر المحيطة بالكلمة بعضها ببعض تزيد في دقة المعنى(٢).

فالكلمة بأقسامها الثلاثة (الاسم، والفعل، والحرف) يجمع بينها ترابط واتصال معنوي، وعلى أساس العلاقة المعنوية يكون التوجيه النحوي, والناس تتفاوت في إدراك هذه العلاقة وتختلف في تحديد الترابط بين المفردات, والاختلاف يعكس توجيها نحوياً متعدداً ويدخل عندها الظن.

وللعلاقة الدقيقة بين الألفاظ يشير الجاحظ بقوله:((المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي، والعربيّ، والبدويّ، والقرويّ، والمدنيّ، وإنما الشان في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، .... وفي صحة الطبع، وجودة السبك)) (٣).

فالعلاقة لها دور في تعدُّد التوجيهات النحوية, لأنَّ؛ الألفاظ ترد أحياناً دقيقة السبك والترابط فيما بينها، الأمر الذي يعكس فهماً متعدداً للمعنى، وتداخلاً في معاني الألفاظ, وعندما تتعدد المعاني تتعدد التوجيهات النحوية الظنية.

رُبَّما كان للموقع الذي يشغله التركيب أكثر من وجه نحوي؛ بسبب الغموض الذي يأتي نتيجة العلاقة النحوية المعقدة، من ذلك قولهم: قام القوم ماخلا زيداً، فإنَّ المصدر المؤول

(١) ينظر:العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والاساليب: محمود عبد الرحمن الرمالي:١٩.
(٢) ينظر:ملامح نظرية السياق:٤.
(٣) الحيوان: الجاحظ:٦٧/٣.

من (ما) وصلتها يحمل أكثر من وجه، يجوز أنْ تكون (ما) وصلتها في موضع الحال, والمعنى: قام القوم خالين من زيد، ويجوز أنْ تكون (ما) وصلتها على تقدير الظرفية الزمنية، بمعنى قام القوم وقت خلوهم عن زيد(١).

لذلك قال الجرجاني: ((إنَّا قد علمنا علْمَ ضرورةٍ أنَّا لو بَقينا الدهرَ الأطول، نصعِّدُ ونُصوِّبُ، ونبحثُ وننقّب، نبْتغي كلمةً قد اتصلتْ بصاحبةٍ لها، ولفظةٍ قد انتظمت مع أختها، من غير أن نتوخى فيما بينهما معنىً من معاني النحو، طَلَبْنا مُمْتَنِعا، وثَنينَا مَطايا الفكر ظُلَّعا))(٢).

فتوخِّي معاني النحو أتى بسبب العلاقة الدقيقة والتداخل المحتمل بين معاني الألفاظ، إذ إنَّ المتلقي أو القارىء لنص معين يجد أنَّ الكلمات تربط بينها وشائج وعلاقة معنوية دقيقة، فتضحى الدقة عاملا مساعدا على فتح أكثر من علاقة محتملة, يتبعه أكثر من توجيه نحوي ظنِّي، ومن أمثلة ذلك:

١. **تحمُّل (الكاف) أكثر من وجه إعرابي في:** قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذى كَالَّذِي يُنْفِقُ مالَهُ رِئاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ....﴾(٣).

الكاف تحتمل وجهين من الإعراب:في موضع نصب أي:إبطالاً كالذي ينفق ماله رئاء الناس, فهي نعت للمصدر المحذوف, ويجوز أن تكون في موضع الحال من الواو في الفعل (لا تبطلوا)(٤).

فنجد توجيهين إعرابيين؛ بسبب العلاقة المحتملة بين الكاف وبين الألفاظ التي سبقتها, فعلى فرض علاقتها المعنوية بالمصدر المحذوف أُعربت صفة له, وعلى فرض علاقتها بالواومن الفعل(لاتبطلوا) أُعربت حالاً من الواو, فهذان توجيهان نحويان ظنيان فرضتهما العلاقة بين معاني الألفاظ.

---

(١) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي: ١١٠.
(٢) دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني:٢٤.
(٣) البقرة, الآية:٢٦٤.
(٤) ينظر:إعراب القرآن،النحاس:١٢٩/١, مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٧٨٣/١.

٢. **تعدد الوجوه لكلمة(سَفِه) في:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْراهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(١).

ممَّا هو معلوم لدينا أنَّ التوجيه الإعرابي يتحدَّد عن طريق معرفة الكلمة التي يُراد إعرابها، ونوع علاقتها بالبيئة اللفظية المحيطة بها، ولاسيما الكلمات التي تسبقها.

فكلمة (نفسه) بأي الألفاظ يتعلَّق معناها بشكل مباشر؟ هذا سؤال في الجواب عنه:هناك أكثر من احتمال في تعلق كلمة (نفسه) معنوياً هي:بالفعل سفه، أو بالفعل سفه مع اتصال الكلمة بحرف مقدر, أو بكلمة محذوفة تقدير الكلام (سَفَّهَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ), ويتبع ذلك ماهي نوع العلاقة المعنوية أهي بيان وقوع الفعل، أم هي وصف، أم هي زيادة توكيد لفظ معين, فنلاحظ هناك تعدُّداً محتملاً في الترابط بين الكلمات وفي نوعية العلاقة, وهذا بسبب تداخل وترابط الألفاظ معنوياً, وتبعاً لهذا التعدُّد المحتمل جاءت التوجيهات النحوية نتيجة لها، على شكل ظني, فقد ورد في توجيه (سفه) توجيهات نحوية عدة:

- التميز وهو قول الفراء وبعض الكوفيين.
- شبيه بالمفعول به وهو قول بعض الكوفيين.
- مفعول به وذلك لأنَّ الفعل ضُمِّن معنى فعل متعِّد (جهل أو هلك), وهو قول الزجاج وابن جني وأبو عبيدة.
- أو منصوب على اسقاط حرف الجر, وهو قول بعض البصريين.
- توكيد لِمُؤَكَّدٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ سَفَّهَ قَوْلُهُ نَفْسَهُ، حَكَاهُ مَكِّيٌّ(٢)

فنلاحظ التوجيهات النحوية الظنِّية التي فرضتها دقة ترابط الألفاظ معنوياً.

٣. **كلمة (محفوظ) بين الرفع والجر في:**قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ،فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾(٣)

(١) البقرة, الآية:١٣٠
(٢) ينظر:البحر المحيط:٦٢٨/١.
(٣) البروج, الآية:٢١- ٢٢.

كلمة (محفوظ) لها توجيهان ظنِّيان:الرفع نعت للقران العظيم، والجر للوح[١], فإعراب محفوظ بالرفع على أنَّه صفة لـ(قرآن), وبالجر على أنَّه صفة لـ(لوح), فنلاحظ توجيهين ظنِّيين مرة صفة للقرآن وأخرى للوح.

رابعا: **اختلاف الألسن**:

كان واقع البيئة العربية التي تمَّ الاعتماد عليها في التقعيد النحوي يتميز باختلاف الألسن، بمعنى تعدُّد اللهجات بتعدُّد القبائل.

واللهجة من المفاهيم التي أُطلق عليها مفهوم اللغة أو اللسان، ويعبِّر القدماء عمَّا نسميه الآن باللَّهجة بكلمة (اللُّغة) كثيراً، فيشير أصحاب المعاجم إلى لُغة تميم، ولُغة طيئ، ولُغة هذيل، وهم يريدون بذلك ما نعنيه نحن الآن بكلمة (اللَّهجة) وقد يعبِّرون بكلمة (اللّسان) وهو التعبير القرآني:[٢]﴿وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ﴾[٣].

شكَّل النتاج اللّغوي للألسن المتعددة أحد مصادر القاعدة النحوية، فنتج عنه الخلاف النحوي، فبرزت البيئة المناسبة للظنِّ في النحو العربي، وذلك عبر مظهرين من مظاهر اختلاف اللسن وهما:القراءات القرآنية، وتعدُّد اللهجات في المادة اللغوية.

وعند التدبر في العلاقة بين القراءات القرآنية واللهجات نجد صلة بينهما,إذ إنَّ الأخيرة هي الأرضية المهيئة لتعدُّد القراءات القرآنية, فانبثقت من واقع يعيشه العرب وهو الاختلاف اللغوي؛ لذلك من تفاسير نزول القران على سبعة أحرف هو نزوله على لغات متعددة[٤].

وهناك من أشار إلى أنَّه لولا القرآن وقراءاته ماعرف كثير من الناس اللهجات التي لازالت متداولة ينطق بها الملايين من الناس في شتى بقاع الارض[٥].

(١) ينظر:التبيان في اعراب القران: العكبري:٢/١٢٨٠.
(٢) نزول القرآن على سبعة أحرف: مناع بن خليل القطان:٤.
(٣) إبراهيم, الآية :٤.
(٤) ينظر:الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي:١/١٧٤, والجامع لأحكام القرآن: القرطبي:١/٤٣.
(٥) ينظر:مقدمات في علم القراءات: محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور:٥٣.

فاستناداً إلى ذلك أنَّ القراءات هي تمثيل وتطبيق عملي للّهجات, ومن الآراء التي تشير إلى علاقة القراءات باللهجات تفسير الرافعي:معنى نزول القرآن على الأحرف السبعة, يُراد بها اللغات التي تختلف بها لهجات العرب(١).

وكلا القسمين القراءات القرآنية واللهجات قد وضعا ضمن أصول النحو العربي ، فأثَّر تعددهما على اتصافه بالظن, لذلك تمَّ تناولهما في البحث تحت مفهوم واحد هو اختلاف الألسن ليشمل: تعدد القراءات القرآنية، و تعدد اللَّهجات.

١. **القراءات القرآنية**:

الأصل والرافد الأساس لدراسة اللغة العربية بشكل عام والدراسات النحوية بشكل خاص النص اللغوي بقسميه, الأوَّل: النص الديني (قرآن, وحديث), والثاني: ماسُمع أو رُوي من (شعر أو نثر), وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ النص القرآني هو أوثق النصوص وأكثرها مدعاة لليقين, فيما يعتمد عليه من قواعد لغوية, فهو أفصح كلام وأبلغه ولاخلاف في حجية النص القراني(٢).

والنص القرآني يُشكِّل جانبين متضادين للدراسة التي بين أيدينا, فمرة ننظر إليه بوصفه سبباً من أسباب الظن؛ بسبب تعدُّد القراءات القرآنية, وأخرى ننظر إليه بوصفه مصدراً من مصادر اليقين للقاعدة النحوية؛ بسبب أنَّه النص الأوثق من بين نصوص اللغة العربية.

فهو مصدر مهم من مصادر السماع، أجمع النحاة على الاحتجاج به, وعدوا لغته في المرتبة العليا من كلام العرب فصاحة وتوثيقاً(٣).

وبما ((أنَّ القراءات القرانية توزَّعت بين المقبولة والشاذة...))(٤), فإنَّ النحاة اتفقوا على الاحتجاج بالقرآن الكريم على القراءة المتواترة في تقرير قواعدهم أو تأييدها، واختلفوا في شأن الضعيفة أوالشاذة منها(٥).

---

(١) ينظر:اعجاز القران:الرافعي:٤٨.
(٢) ينظر:اصول التفكير النحوي: علي ابو المكارم:٤٦.
(٣) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: علي مزهر الياسري: ١٧٦.
(٤) اثر القراءات القرانية في الدرس النحوي: مزيد اسماعيل،وروفائيل انيس مرجان:١١٤.
(٥) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه:١٨٣.

النحاة اتفقوا على الاحتجاج بالقراءة المتواترة, وهي حجة ولكن ليس دليلاً يفيد اليقين؛ لأنَّ القراءة المتواترة محل خلاف بين التواتر وعدمه, والخلاف دليل ظنّ ، فهناك فرق بين كون القراءة حجة وبين دلالتها على اليقين.

الظنُّ في التوجيه النحوي وقع في كلا القسمين، في المتواترة وفي الشاذة, فالحديث يكون عن القسمين:

أ- المتواترة:

وذلك أنَّ التعدُّد في القراءة يخلق توجيهات نحوية متعددة محتملة, وعند التعدُّد والاحتمال في تلكم التوجيهات يحل الظن فيها, على فرض عدم الخلاف في تواترها بين القبول أو الرفض.

وقد تأتي الآية المباركة فيها أكثر من قراءة, وفي تلك القراءات نجد إحداها أحياناً تحتمل أكثر من توجيه, فيكون مظهراً من مظاهر الظنّ، فضلاً عن ذلك فإنَّ هناك من يذهب إلى عدم تواتر القراءات القرآنية, فهي إذن محل خلاف والخلاف من مواطن الظن.

قال القرطبي: ((قَالَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا كَالدَّاوُدِيِّ وَابْنِ أَبِي صُفْرَةَ وَغَيْرِهِمَا: هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ الَّتِي تُنْسَبُ لِهَؤُلَاءِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، لَيْسَتْ هِيَ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الَّتِي اتَّسَعَتِ الصَّحَابَةُ فِي الْقِرَاءَةِ بِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ السَّبْعَةِ، وَهُوَ الَّذِي جَمَعَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ الْمُصْحَفَ، ذَكَرَهُ ابْنُ النَّحَّاسِ وَغَيْرُهُ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَاتُ الْمَشْهُورَةُ هِيَ اخْتِيَارَاتُ أُولَئِكَ الْأَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ اخْتَارَ فِيمَا رَوَى وَعَلِمَ وَجْهَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ مَا هُوَ الْأَحْسَنُ عِنْدَهُ وَالْأَوْلَى، فَالْتَزَمَهُ طَرِيقَةً وَرَوَاهُ وَأَقْرَأَ بِهِ وَاشْتُهِرَ عَنْهُ، وَعُرِفَ بِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ))[1].

وقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: ((وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ أَمَّا تَوَاتُرُهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ إِسْنَادَهُمْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَاتِ السبعة مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَهِيَ نَقْلُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ))[2].

(١) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي: ٤٦/١.
(٢) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي: ٢٧٣/١.

وممَّا استدل عليه الخوئي بعدم التواتر :أنَّ استقراء حال الرواة يورث القطع بأنَّ القراءات نقلت إلينا باخبار الآحاد, وعند مراجعة تراجمهم لم تثبت وثاقتهم، وكذلك أنَّ احتجاج كلِّ قارىء من هؤلاء على صحة قراءته، واحتجاج تابعيه على ذلك أيضاً، وإعراضه عن قراءة غيره دليل قطعي على أنَّ القراءات تستند إلى اجتهاد القُرَّاء وآرائهم؛ لأنَّها لو كانت متواترة عن النبي (ص) لم يحتج في اثبات صحتها إلى الاستدلال والاحتجاج[١]

وقال الخوئي: ((إنَّ نزول القران على سبعة أحرف لايرجع إلى معنى صحيح، فلابد من طرح الروايات الدالة عليه، ولا سيما بعد أن دلت أحاديث الصادقين (ع) على تكذيبها، وأنَّ القران, إنَّما نزل على حرف واحد، وأنَّ الاختلاف قد جاء من قبل الرواة))[٢].

وبعد نقل هذه الأقوال يتَّضح أنَّ القراءات القرآنية هناك من يذهب إلى عدم تواترها وإنَّما هي اجتهادات واختيار من القُرَّاء ، فهي محل خلاف، فعلى هذا أنَّ القراءات ظنِّية وليست قطعية، وما يترتَّب عليها يكون ظنياً.

ظنية التوجيه النحوي المترتب على القراءة يأتي من جهتين, الأولى: أنَّ هناك من يذهب إلى عدم تواترها, فما يترتب عليها من توجيه نحوي، فهو ظني، ومن جهة ثانية: على فرض تواتر القراءة فإنَّ التعدُّد يفرز آراء نحوية مختلفة متعددة ظنية؛ بسبب توسُّع الآراء، وتوسُّع مساحة البحث في الآراء النحوية.

ومن امثلة ذلك :

* كلمة (مودة) في قوله تعالى: ﴿وَقالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا﴾[٣]

قُرئت بالرفع، والنصب، واحتملت قراءة الرفع ثلاثة توجيهات نحوية الوجه الأول: أنَّها مرفوعة على خبر (إنَّ) ويكون ما بمعنى الذي، والتقدير: إنَّ الذي اتّخذتموه من دون الله

(١) ينظر:ينظر:البيان في تفسير القران: السيد الخوئي:١٣٩.
(٢) ينظر:البيان في تفسير القرآن السيد الخوئي:١٤٩-١٥٠.
(٣) العنكبوت, الآية: ٢٥.

أوثانا مودّة بينكم، والوجه الآخر أن يكون على إضمار مبتدأ أي هي مودّةٌ أو تلك مودّة بينكم، والوجه الثالث الرفع على الابتداء وفِي الْحَياةِ الدُّنْيا خبره(١).

فكلمة مودة مرة تقرأ بالنصب، وأخرى بالرفع، وفي قراءة الرفع ثلاثة توجيهات نحوية، وهي خبر(إنَّ) أو خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر في الحياة الدنيا, وهذه توجيهات جائزة ومحتملة ظنِّية قد فرضها التعدُّد في القراءات, أو أنَّ الظنَّ ترتَّب على عدم الإجماع بتواتر القراءة أي مسألة التواتر مسألة ظنية وما ترتب عليها ظني كذلك.

* كلمة (أحياء) في قوله تعالى : ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾(٢)

قُرئت(أحياء) بالنصب والرفع، قراءة النصب تحتمل ثلاثة وجوه إعرابية: النصب لفعل محذوف, والنصب عطفاً على أمواتا, والنصب بتقدير احسبوهم أحياء (٣), فاحتملت ثلاثة توجيهات ظنِّية ,الذي أحد أسباب الظنِّ التعدُّد في توجيه القراءة.أمَّا الوجه الإعرابي لقراءة الرفع فعلى الخبر بتقديرهم (هم أَحْياءٌ)(٤), فالظن جاء بسبب التعدُّد في القراءة، الذي تفرع عنه تعدُّد في الآراء الإعرابية المحتملة الظنية، مضافاً الى ذلك ظنية أصل القراءة بسبب الخلاف حول تواترها .

* كلمة (ربَّ) في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴾(٥).
إنَّ ((ربَّ ، مرفوع على المدح، وقيل على الابتداء وخبره: لا اله الا هو, وقرأ زيد بن علي رضي الله تعالى عنهما (ربَّ) بالنصب على المدح وهو يؤيد الاول))(٦).

(١) ينظر: اعراب القران: النحاس: ١٧٣.
(٢) ال عمران, الآية: ١٦٩.
(٣) ينظراختلاف القراءات القرانية واثره في اختلاف الاعراب في تفسير روح المعاني، للألوسي ، احمد علي المسيعدين:,٤٢
(٤) ينظر:إعراب القرآن: النحاس:١٨٩/١.
(٥) المزمل, الآية: ٩.
(٦) اختلاف القرآت القرآنية واثره في اختلاف الاعراب في تفسير روح المعاني، أحمد علي عبد الله المسيعدين:٤٨.

انطلاقاً من مبدأ عدم الإجماع في تواتر القراءات بسبب ذهاب بعضهم إلى أنَّها اجتهادات للقُرَّاء, فعلى هذا أنَّ أصل التعدُّد في القراءة ظني, وما يترتب عليها من توجيه إعرابي فهو ظني كذلك.

ب-القراءة الشاذة او الضعيفة:

على فرض أنَّ القراءة المتواترة هي محل إجماع, فإنَّ الاعتماد على القراءة الشاذة ايولِّد الظن من جهتين, الأولى:أنَّ هذا الاعتماد يترشح عنه تعدُّد للآراء في مسألة نحوية واحدة, نتيجة للأجتهادات المختلفة والمتعددة في مسالة واحدة ، فبسبب تعدد الاجتهاد يحدث تشعب للارآء التي تمثّل بيئة مواتية للظن.أمَّا الجهة الثانية فإنَّ مخالفة الأكثر والانفراد في الاعتماد على القراءة الشاذة هو بحد ذاته أقرب منه للظن عن اليقين.

ففي هذا القسم من القراءة يختلف التسبُّب في حصول الظن عن سابق القسمين؛ لأنَّ أصل هذه القراءة ظني محتمل ـ حتى عند من يقول بقطعية المتواترة ـ وما يترتب عليها من توجيه نحوي بالتأكيد يكون ظنياً أيضاً, وهذا ماسوف يتَّضح أكثر من الأمثلة الآتية:

* قوله تعالى: ﴿بِسمِ اللهِ الرَّحْمَن الرَّحِيم﴾

النصب في (الرحمن الرحيم) إمَّا على المفعولية (مفعول به ثان) وإمَّا صفة منصوبة على المحل, كما ذكر ذلك العكبري بأنَّ قوله تعالى (الـرَّحْمَنَ الـرَّحِيم)يقرأ بالنصب فيهما على أنَّه أضمر أعني أو أمدح وهذا يسمى النصب على المدح أو أن يكون بمعنى التسمية وتكون الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره (ابدؤوا) بتسمية الله الرحمن الرحيم ففي النصب – على هذا– وجهان:

احدهما: أن يكون مفعولاً ثانياً،أي بأن يسموا الله الرحمن الرحيم كقولك:سميتك زيدا.

والثاني: ان يكون منصوبا على الموضع، كما تقول مررت بزيد الظريف العاقل، فتحملها على الموضع لان موضع الجر والمجرور نصب))[1].

(١) اعراب القراءات الشواذة للعكبري،دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز:٨٥/١.

فأصل قراءة النصب حكمها ظني لأنها شاذة لا تصل الى رتبة المتواترة ـ على فرض إجماع التواتر ـ هذا من جهة ومن جهة أخرى فان التعدد المحتمل للتوجيه الإعرابي (النصب على المفعولية أو على المدح)ظني كذلك.

* قال تعالى: ﴿وَالطَّيْرَمَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَّابٌ .﴾[١]

يتفق القرُّاء على((نصب كلمتي (والطير محشورة) على أنَّ (الطير)اسم معطوف على المنصوب قبلها (الجبال) و(محشورة) صفة لها،إلَّا أنَّ الآية قُرئت بالرفع فيهما على الابتداء والخبر؛ بأن خرجت الواو قبلها عن وظيفة العطف لتصبح استئنافية، ورفع مابعدها على الابتداء))[٢].

ففي هذا الموضع نجد كيف نال تركيب (والطير محشورة) توجيه الابتداء والإخبار بسبب قراءة الرفع, وهذا الحكم ظني؛لأنَّه مترتب على قراءة شاذة, مضافاً إليه ماسبق من الحديث في المثال الذي قبله.

* كلمة (جزاء)في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾[٣]

قُرئت كلمة (جزاء) بالنصب والرفع, الوجه الإعرابي على النصب; أَيْ فَلَهُ الْحُسْنَى جَزَاءً; فَهُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَال[٤], وعلى الرفع فإنَّ (جزاء) مبتدأ ومسوغ الابتداء بالنكرة هنا كون الخبر شبه جملة من اللام والضمير المجرد، و(الحسنى) بدلٌ من(جزاء) أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الحسنى.[٥].

(١) الانبياء, الآية:٧٩.
(٢) القراءات الشاذة والاختيار النحوي (دراسة في كتاب اعراب القراءات الشواذ للعكبري): معتصم محمد الحوراني:١٦-١٧
(٣) الكهف, الآية:٨٨.
(٤) ينظر:التبيان في اعراب القران:٢/٨٦٠.
(٥) ينظر:القراءاة الشاذة والاختيار النحوي، معتصم محمد الحوراني:٣٠.

فالظن وقع في النصب على الحال أو الرفع على الابتداء؛ والسبب في ذلك هو تعدُّد القراءة القرآنية؛لأنَّ هذه التوجيهات النحوية من آثارها. إضافة الى ذلك أن القراءة الشاذة أضعف من غيرها.

ومن شواهد القراءات التي وصفت بالضعيفة التي يترتب عليها الظنُّ في التوجيه النحوي القراءات الآتية:

- ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[١]بالنصب, قال أبو الفتح: ((ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها))[٢].
- قوله تعالى: ﴿للملائكةُ اسجدوا﴾[٣], بالرفع ((وضعف هذا الوجه))[٤].
- وقوله: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[٥], قد خفض الياء من قوله (بِمُصْرِخِيّ), قَالَ الفرَّاء: ((ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم))[٦].

٢-تعدد اللهجات:

حينما أخذ النحويون بتقعيد القواعد النحوية اعتماداً على استقراء كلام العرب واجههم أنَّ العرب قبائل متنوعة في بيئات مختلفة، وبطبيعة الحال أفرز هذ التنوع لهجات مختلفة.

ومفهوم اللهجة بأنَّها نظام لُغوي مصغر، له مميزاته وخصائصه، التي يلتزم بها مجموعة من الناس, وهذا النظام ينضوي تحت نظام آخر أوسع منه, وهذا النظام الاوسع يسمى (لُغة) كما يشير إلى ذلك إبراهيم أنيس بقوله: ((واللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي: مجموعة من الصفات اللّغوية تنتمي الى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللّهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكلٍ منها خصائصُها، ولكنَّها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللُّغوية التي تيسِّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ماقد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف

(١) هود:٧٨.
(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني:٣٢٥/١.
(٣) البقرة, الآية:٣٤
(٤)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:٣١٧/١
(٥) ابراهيم, الآية ٢٢.
(٦) معاني القران: الفراء:٧٥/٢.

على قدر الرابطة التي تربط بين هذه البيئات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات, هي التي اصطلح على تسميتها باللغة))[١]

واللَّهجةُ استعمال اللُّغةِ في بيئةٍ معينةٍ، وعند انتشار استعمالها، تظهر لهجات متعددة، لهجة الحظر الى جانب لهجة الريف، ولهجة الجنوب الى جانب لهجة الشمال، واللهجة وليدة ظروف اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وجغرافية [٢].

مع أنَّ وجود اللهجات أمر مسلَّمٌ به إلَّا أنَّ سبيل الوصول إليها واعتمادها في جعلها مصدراً موثوقاً بشكل مطلق شيء محال وأمر متعسر؛ وذلك للاهمال الذي تعرَّضت له, فلن يرد إلَّا القليل أو رُوي مبتوراً أو غير مسند إلى قبيلة, كما يشير إلى ذلك محمد شفيع بقوله: ((انصبت جهود هؤلاء العلماء على اللغة المشتركة(الفصحى) واستنكفوا أن يهتموا بأمر اللهجات على خطورته فأهمل أمرها، ولم يرد عنها إلَّا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ بل إن ما روي عنها جاء مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان،لايعدوا أن يكون مجرد إشارات متفرقة هنا وهناك ...))[٣].

ولمَّا كانت اللهجات مصدراً للتقعيد النحوي, وهذا المصدرغير كامل شروط الوثاقة من جهة السند ووضوح الدلالة وكمال خصائص اللهجة الواحدة والاختلاف بين لهجة وأخرى، فأصبحت المسألة بحثية، وأنَّ القاعدة النحوية بعد أنْ يتمَّ تقعيدها ووضعُ حدِّها وإذا بها تختلف من لهجة إلى أخرى, فتتعرَّضُ القاعدةُ النحويةُ لتقييم في مستواها، والبحث في أصل وجودها، ومدى صحتها وقوة سندها, فبذلك تعرَّضت اللهجات إلى الاختلاف والضعف في النتائج النحوية المترتبة عليها؛لأنَّ ما ابتنى على الضعيف والظن يكون ظنياً كذلك, فمثّل هذ الأمر سبباً لظهور الظن في النحو العربي, فلما بدأ النحويون بوضع القواعد النحوية لم يعتمدوا على لهجة واحدة ويغفلوا اللهجات الأخرى, كما ذكر ذلك السيوطي بقوله: ((والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين كلام العرب هم:قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي

(١) في اللهجات العربية: ابراهيم انيس: ١٥.
(٢) ينظر:مقدمة كتاب (لهجات العرب): احمد تيمور باشا, بقلم إبراهيم مدكور.
(٣) اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى: محمد شفيع:٧٨.

الأعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم))[١].

واختلاف اللهجات له أثر واضح في كثير من الشواهد الذي يتعدد فيها التحليل النحوي، فالاختلاف اللهجي أمر طبيعي عند كلِّ جماعة لغوية؛ لأنَّه كلمَّا تعددت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة فإنَّ ذلك يُؤثِّر على تعدُّد اللهجات لتلك اللغة[٢].

حتى أضحت الفصحى مزيجاً من اللهجات، وأصبحنا نشاهد صوراً متعددة للظاهرة الواحدة أحياناً، فزرعت تلك الظلال اللهجية بذور الخلاف بين النحويين [٣].

فالجري وراء كل مايُسمع أو يُقال وتعدُّد مصادره يترتب عليه كثرة الأحكام وتداخلها ووقوع الخلاف فيها، بل وتضاربها، ظهر ذلك في كثير من مسائل النحو، فأخذوا بتسجيل أكثر من حكم وقاعدة للمسألة الواحدة، حتى صارت النظرة الأولى لهذا الذي سجلوه وأقرُّوه بأنَّه غير مستقر، فأضحى كلُّ مثال أو شاهد يجوز فيه وجهان أو أكثر حتى قيل على ضرب من التساهل والتجوز ((لايخطئ نحويٌ قطُّ))[٤].

ولمَّا ظهر الخلاف بسبب اللهجات حلَّ عامل الظن في التوجيه النحوي كما في الأمثلة الآتية:

أ- في كلمة (هَنٍ):

يجوز فيها اعرابان تبعاً للهجتين قد ذُكرتا في كتب النحو, ففي حالة إضافته يكون اعرابه اعراب الاسم المفرد بالحركات, والإعراب الثاني بالحروف كإعراب الأسماء الخمسة في حالة إضافتها إلى غير ياء المتكلم, وممَّن ذكر ذلك ابن هشام بقوله: ((واما الهنُ فاذا استعمل مفردا نقص، واذا اضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه، تقول:هذا هنٌ، وهذا هنُك، فيكون في الافراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة

(١) الاقتراح في أصول النحو: ٩١/١.
(٢) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي:١٠٣.
(٣) ينظر:اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى:٧٥.
(٤) ينظر:اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:١١.

الإضافة، فيقول:هذا هنوك ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع عليها الفرَّاء ولا أبو القاسم الزجاجي))[1].

عندما نجد كلمة (هناً) أنَّ النحاة منهم من قد أجاز لغتين فيها، بين إعرابها إعراب الأسماء الخمسة وبين إعرابها بالنقص, وأنَّ منهم من لم يطلع على لغة النقص, وهما الفرَّاء والزجاجي, فإنَّ الأمر يُصبِحُ محل خلاف، ومحل دراسة وبحث بين الاثبات والنفي، ومحل بحث في النصوص التي تمَّ الاعتماد عليها في الاثبات، مضافاً إلى ذلك فعلى فرض ثباتها يوجَّه السؤال إلى الأفصح من بين اللهجتين, فتصبح المسألة مسألة أخذ ورد وبيئة مواتية للوصف الظني.

ب- كلمة(مع):

مما تعددت فيه اللهجات كلمة (مع) قال المرادي ((مع:اسم لمكان الاصطحاب او وقته على مايليق بالمصاحب ، وهو ملازم للأضافة، والظرفية، وقد يجر بمن. حكى سيبويه ذهب مِنْ مَعِهِ وهو معرب في اكثر اللغات وبناؤها على السكون لغة ربيعة ، وفي المحكم لغة ربيعة وغنم، ولم يحفظ سيبويه أنها لغة فزعم أنها ضرورة))[2].

ففي هذه الأمثلة التي هي لغات مختلفة قد أفرزت توجيهات نحوية، وأحكاماً إعرابيةً متعددة، تُوقع الباحث والمتدبر في دائرة الظن وعدم اليقين، بأنَّ أيَّاً من هذه اللغات هي الأفصح, فما دامت أنَّها جائزة لسماعها من العرب فإنَّ الاحتمال والظن يدخل في الأفصح منها, وذلك بعد التدقيق والتأكد من صحة ووثاقة روايتها, وإلَّا إذا لم يتمَّ الوصول إلى الوثاقة وقطعية سندها فإنَّ الظن يدخل من جهة أخرى,ألا وهي أصل وجودها كما في (مع) حيث الاختلاف فيها، عندما عدَّ سيبويه أحد الوجوه ضرورة، بينما عدَّه غيره لغة، وإذا كانت ظنية في أصلها فما يترتب عليها من قواعد نحوية تأخذ الحكم الظني نفسه .

ج- نعم وبئس:

(١) شرح شذور الذهب،ابن هشام:٤٢.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك:المرادي:٨١٦/٢

عند ابن هشام فعلان على الأصح, ويذكر أنَّ من النحويين من يذهب إلى اسميتهما كما يشير بقوله: ((فأمَّا نعم وبئس فذهب الفرَّاء وجماعة من الكوفيين إلى أنَّهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم، وقد بُشِّر ببنت، والله ماهي بنعم الولد، وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء، نعم السير على بئس العير))[١].

نلحظ في الأمثلة السابقة تعدُّد الآراء والخلاف النحوي الذي شكَّل بيئةً مُظهِرةً للظن في الطرق الموصلة للقاعدة النحوية، إذ لو كانت اللغة المعتمد عليها هي لهجة واحدة لما كان للّهجات دور في التعدُّد وفي الخلاف، وفي التوسُّع البحثي في القاعدة بين الإثبات وعدمه، وبين الجواز وعدمه، وما أُخذ تعدُّد اللهجات سبباً للوصف الظني في الآراء النحوية.

د- الحرف المشبه بالفعل (لعلَّ):

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء وقد ينصبهما، وزعم يونس أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى(لعلَّ أباك منطلقا) أمَّا عقيل فيخفضون بها كما في

فقلت: **ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعلَّ أبي المغوار منك قريب**[٢]

وزعم الفارسي أنَّه لا دليل في ذلك، لِأَنَّهُ يحْتَمل أَن الأَصْل لَعَلَّه لأبي المغوار مِنْك جَوَاب قريب، فَحذف مَوْصُوف قريب، وَضمير الشَّأْن، وَلَام لَعَلَّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا وأدغم الأولى فِي لَام الْجَرّ وَمن ثمَّ كَانَت مَكْسُورَة [٣].

فالملحوظ أنَّ الذي يلي لعلَّ له ثلاث حالات، الأولى بنصب الاسم ورفع الخبر، والثانية على نصب الجزئين، والثالثة أنَّ لعل تخفض الاسم بعدها فنجد أنَّ الحالة الثانية وهي لغة لبعض العرب يقول العكبري عنها بأنَّ يونسا زعم ذلك، وفي هذه الكلمة نستشعر أنَّ العكبري غير متيقن من ادعاء يونس، وكذلك في الحالة الثالثة، فإنَّ الفارسي يقول لادليل

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٣
(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي،ينظر خزانة الادب ولب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي: ٤٢٦/١٠
(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :٤٦٨/١-٤٦٩

في ذلك فنلحظ الظن وعدم اليقين عبر كلماتهم تجاه الحالة الثانية والثالثة فأضحت المسالة محل بحث ونقاش في النسبة والتقدير.

الأسباب الخارجية:

أولاً: التعصب:

للتعصب سلطان لايخفى على فكر الإنسان بشكل عام، وعلى تبنِّي الآراء النحوية بشكل خاص, وهذا التعصب يأخذ أشكالاً متعددة, لها تأثير في إذكاء روح الخلاف بين النحويين, فتنشأ بيئة ملائمة لظهور الظنِّ في القاعدة النحوية منها:

١. التعصب الديني:

المذهب الديني وما يفرضه من تفكير خاص له تأثير على العقل الملتزم بما يعتقد, فللدين تأثيرٌ على الإنسان ثقافياً واجتماعياً وتاريخياً, وهذا الأمر ظاهر وواضح لايحتاج إلى جَهْدٍ من أجل إثباته, والذي نجده حاضراً بشكل خاص في الدراسة النحوية تأثير التمذهب الديني على الآراء النحوية، فينشأ التعدُّد والخلاف بين النحويين, ليتشكَّل عندها مظهٌر آخر من مظاهر الظنِّ في النحو العربي.

ولم تكن الدراسات الفقهية مؤثرة في تقنين الخلاف فحسب، بل إنها كانت مؤثرة في أسلوب الكاتبين عن الخلاف، قال أبو البركات الانباري إنَّ تلاميذه سألوه أنْ يلخَّص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب

المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنف في العربية على هذا الترتيب, وألف على هذا الأسلوب(١).

ومن أمثلة تأثُّر النحويين في أصول النحو بالمذاهب الفقهية، الدليل الأخير الذي عدَّوه من أصول النحو، وهو استصحاب الحال، وبه يتبيّن تأثُّر النحويين بالمذاهب الفقهية, وذلك أنَّ ابن جني لم يثبته؛ لأنَّ أصحابه الحنفية لم يعدُّوه من أدلة الفقه، أمَّا الانباري والسيوطي فقد اثبتاه واسقطا الاستحسان تأثّراً بمذهبهما الشافعي(٢).

ومن هنا ليس غريباً أنْ يسيرَ النحويون على خطى متكلميهم، كما في العلة التي أخذت جانباً كبيراً من نشاط النحاة، واستأثرت بجانب من تفكيرهم، والعامل في النحو الذي هو وليد فكرة الأثر والمؤثر عند المعتزلة, الذين امعنوا بمسائل التعليل على يد ، مثل الرماني، والفارسي، والزمخشري(٣).

وممَّن تأثَّر بشكل واضح من النحويين بالمذهب الفقهي ابن مضاء القرطبي، إذ يقول محمد عيد تحت عنوان (المذهب الظاهري وصلته بارائه النحوية): ((مذهب الظاهري ينادي بأعمال الفكر والاجتهاد في فهم النص، ولهذه الطريقة أثرها في اطلاق الفكر من أسر الاتباع ومضغ آراء السابقين، وذلك ما صنعه ابن مضاء في النحو حيث اجتهد في افكار النحاة وقدَّم فيها آراء جديدة))(٤).

الدور المؤثر للمذهب الديني على الآراء النحوية- بأن تكون ظنية- يشمل مسائل الفقه، ومسائل العقائد, فبسبب المتبنيات الفقهية والعقائدية يتشكَّل الظن في الآراء النحوية.

ومن الشواهد التطبيقية لتأثُّر التوجيه النحوي بمسألة التمذهب الديني وما يعكسه من ظن في الآراء النحوية:

أ-التردد بين الغسل والمسح:

(١) ينظر:الخلاف بين النحويين(دراسة،تحليل، تقويم): السيد رزق الطويل:٨١.
(٢) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه:١٧٢.
(٣) ينظر:الخلاف بين النحويين(دراسة ، تحليل، تقويم):٨٢.
(٤) اصول النحو العربي في نظر النحاة وراي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد:٥٧.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾(١).

الرأيان الفقهيان المشهوران عند المسلمين في شأن الوضوء يتردد بين غسل أومسح الرجلين، وهذان الرأيان قد اثَّرا على التوجيه الإعرابي للآية المباركة، وبالتحديد في كلمة (أرجلكم).

ففي كلمة (أرجلكم) قراءتان: النصب والكسر، وقد وجهتا اكثر من توجيه إعرابي ظنِّي، وعبر ذلك أمكن لنا أن نلحظ دور الخلفية المذهبية في التوجيه النحوي:

- قراءة النصب وُجِهَتْ الى:

– العطف على الغسل.

– العطف على محل (برؤوسكم).

- قراءة الكسر وُجِهَتْ الى:

– العطف على (برؤوسكم).

– الكسر جاء لمجاورة الرؤوس، مثل (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) على جوار ضب، كان ينبغي في (خرب) أن يكون مرفوعاً لأنَّه صفة جحر، ولكنَّه جاء مجرور لمجاورة (ضبٍّ), وكذلك في (ماء شنٍ باردٍ), فالبرودة نعت الماء لانعت الشن، لكنَّها خُفِضَتْ لمكان المجاورة(٢).

ذهب جمهور السُنَّة إلى الغسل، وعليه حُمِلَ العطف على الغسل في قراءة النصب، والمجاورة على قراءة الكسر, وذهب الإمامية إلى المسح وعليه حُمِلَ العطف على محلِّ برؤوسكم في قراءة النصب، وعلى ظاهر (برؤوسكم) في قراءة الكسر(٣).

فنلحظ أنَّ الحكم الفقهي قد أثَّر في التوجيه الإعرابي ، وذلك في حكم اليدين في الوضوء بين الغسل والمسح, فاحتملت كلمة (أرجلكم) أكثر من توجيه إعرابي على قرآئتي

---

(١) المائدة, الآية: ٦

(٢) ينظر:معاني القران للاخفش:٢٧٧/١, والقراءات القرانية واثرها في اختلاف الفقهاء: اسماعيل شندي والاستاذ تقي الدين عبد الباسط،:٨-٩-١٠

(٣) ينظر: مجمع البيان في تفسير القران: الطبرسي:٢٨٥/٢.

الفتح أو الكسر، وهذه التوجيهات هي: العطف على أيديكم أو على محل برؤوسكم أو على المجاورة أو على ظاهر برؤوسكم, فنجد أنَّ هذه التوجيهات مصداقاً ظاهراً للآراء النحوية الظنية، التي أثَّرت فيها الثقافة المذهبية.

ب-دلالة لن على التأبيد وعدمه في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جاءَ مُوسى لِمِيقاتِنا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قالَ لَنْ تَرَانِي وَلكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكانَهُ فَسَوْفَ تَرانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسى صَعِقاً فَلَمَّا أَفاقَ قالَ سُبْحانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]

من المسائل العقائدية بين المسلمين هي امكانية رؤية الله سبحانه تعالى، بمعنى هل أنَّ الله يمكن أنْ يراه الإنسان بعينه الباصرة؟ يعتقد الشيعة والمعتزلة بعدم الرؤية، لذلك جنحوا إلى أنَّ (لن) في قوله تعالى (لن تراني), تفيد النفي على وجه التأبيد في الدنيا والآخرة. فالمعتزلة يقولون: إن الله تعالى لا يُرى في الآخرة، واستدلوا بقول الله تعالى عن موسى:﴿لَنْ تَرَانِي﴾[2]، قالوا: لن تفيد النفي المؤبد[3].

ويقول الطبرسي: ((قال لن تراني: هذا جواب من الله تعالى، ومعناه:لاتراني ابداً؛ لأنَّ (لن) تنفي على وجه التأبيد))[4].

وخلاصة معتقدهم في ذلك أنَّ الرؤية غير ممكنة على الاطلاق في الدنيا والآخرة، فترتَّب على ذلك أنَّ (لن) عندهم تفيد التابيد.

وفي المقابل هناك من يعتقد بتحقق الرؤيا ((عقيدة أهل السنة في أنَّ الله عز وجل يرى في الآخرة))[5].

---

(١) الاعراف, الآية:١٤٣.
(٢) الأعراف, الآية:١٤٣
(٣) شرح تفسير ابن كثير: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي: ٨/٥٣, وينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،للألوسي:٤٨/٥.
(٤) مجمع البيان،الطبرسي :٣٥٢/٢
(٥) تفسير القرآن الكريم: أسامة علي محمد سليمان:٣/٢٣.

((إنَّ الله كلَّم موسى، وناداه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبة كلامه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز, ولهذا لا يتمُّ إنكار رؤيته بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما))[١].

ترتَّب على ذلك أنَّ (لن) تفيد النفي من غير تأبيد ((وَلنْ: حرف يُفِيد النَّفْي والاستقبال بالِاتِّفَاقِ وَلَا يَقْتَضِي تأبيدا))[٢], وبهذا نَخْلُصُ إلى أنَّ المعتقد الديني له تأثير على التوجيه النحوي؛ فبسبب الاختلاف العقائدي والتعصب له تبرز الآراء النحوية المختلفة المحتملة الظنية.

ج-تقدير الحذف في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ نُورٌ عَلى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٣]

النور من الأشياء الحسية التي لايصح أن يُوصفَ الله تعالى به؛ لأنَّ ذلك يدعو الى التجسيم المُنزّه عنه سبحانه، وعلى هذا الأساس جرى توجيه وتأويل صدر الآية من المفسرين بماينسجم مع هذا المبدأ، وبالتحديد في قوله تعالى (اللهُ نوُر السمواتِ).

قال الخطابي: ((مِنْهُ نوْرُ السَّمَواتِ وَالأَرْضِ. وَلَا يَجُوزُ أنْ يتَوَهَّمَ أنْ الله تَعَالَى نُوْرٌ مِنَ الأنْوَار))[٤].

وقال الزمخشري: ((والمعنى: ذو نور السماوات، وصاحب نور السماوات، ونور السماوات والأرض الحق، شبّهَهُ بالنور في ظهوره وبيانه))[٥], فَأَضَافَ النُّورَ إِلَى نَفْسِهِ إِضَافَةَ الْمِلْكِ إِلَى مَالِكِهِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي ذَاتِهِ لَيْسَ بِنُورٍ، بَلْ هُوَ خَالِقُ النُّورِ[٦], الزمخشري يجنح إلى تأويل الآية حتى يتجنب التجسيم وهو أمر عقائدي.

---

(١) الجنة والنار: عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي:٢٦١.
(٢) شرح قطر الندى:٥٨/١, وينظر:أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام:٩/١.
(٣) النور, الآية: ٣٥.
(٤) شأن الدعاء : أبو سليمان الخطابي: ٩٥/١.
(٥) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،الزمخشري: ٢٤٠/٣.
(٦) مفاتيح الغيب:١١٦/١.

السمين الحلبي يذكر تأويلاً آخر من أجل تجنُّبِ التجسيم في الآية فيقول:((ويجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ واقِعاً موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: مُنَوِّرُ السماواتِ. ويؤيِّد هذا الوجهَ قراءةُ أميرِ المؤمنين وزيدِ بن علي وأبي جعفر وعبد العزيز المكي (نَوَّرَ) فعلاً ماضياً. وفاعلُه ضميرُ الباري تعالى، و(السماواتِ) مفعولُه فكَسْرُه نصبٌ. و(الأرضَ) بالنصبِ نَسَقٌ عليه. وفَسَّره الحسنُ فقال: الله مُنَوِّرُ السماوات))[1], فنجد صدر الآية حمل أكثر من تأويل محتمل؛ بسبب الدافع العقائدي.

٢. **التعصب النحوي**:

من أشكال التعصب التي ألقت بظلالها على الدراسة النحوية التعصب للمذهب النحوي أو للمدرسة التي ينتمي إليها, وهذا مانجده ماثلا بين نحويّ البصرة والكوفة.

البصريون قدَّسوا قواعدهم حتى بلغوا أن خَطَّأُوا كثيراً من الشعراء، فنجد عبد الله بن أبي اسحاق قد خطأ العربي الفصيح وتبعه تلميذه عيسى بن عمر ، مثل قول النابغة:

فبتُ كانِّي ساورتني ضئيلةٌ من الرقش في أنيابها السمُ ناقعٌ[2]

إذ قال عيسى بن عمر أساء النابغة إنَّما هو ناقعاً.

بل هذا أبو عمرو بن العلاء الذي يقال فيه إنَّه كان يتحرز عن تخطئة العربي، ظظيُخطِّيء ذا الرمة في قوله:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا[3]

وذلك؛ لأنَّ فعل (ماتنفك) وغيره من أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب، فلا يصحُّ الاستثناء من خبرها[4].

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي: ٤٠٣/٨.
(٢) ينظر: ديوان النابغة الذبياني :٥٤.
(٣) ديوان ذي الرمة:١٤١٩/٣.
(٤) ينظر:الموجز في نشاة النحو: محمد الشاطر: ٣١.

فنلحظ تعصب البصريين لمتبنياتهم النحوية، مع العلم أنَّ هذين الشاعرين ممَّن يحتج بشعرهم، وعلى هذا الأساس فماينطقون به يُمثِّل أصلاً من أصول القاعدة النحوية.

والتعصب يأخذ مجالاً أوسع، عندما يأتي الشاعر ويمدح نحويّ مدرسة ما، كما فعل الزبيدي وهو يمدح نحويّ البصرة، ويهجو الكسائي وأصحابه بقوله:

يا طالبَ النحـــو ألا فابكهِ بعد أبـــي عمرو وحمـــاد

وابن أبي إسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي

عيسى وأشباه لعيســى وهل يأتي لـــــــهم دهرٌ بأنداد

هيهات إلا قائـــلاً عنـــهم أرسوا لـــــه الأصل بأوتاد

فهو بمنهاجـــهم ســـالـــك لفضلهم ليـــــس بجحاد

ويونس النحـــوي لا تنسه ولا خليلاً حية الـــــــوادي

وقل لمن يطلب علمـــاً ألا نادٍ بأعلى شـــــــرفٍ ناد

يا ضيعة النحو به مغربٌ عنقاء أودت ذات اصعاد

أفسده قـــــومٌ وأزروا به من بين أغتـــامٍ وأوغاد

ذوى مراء وذوى لكنـــــةٍ لئام آباد وأجـــــــــدادِ[1]

فنجد النحوي يتعصب للمدرسة التي ينتمي إليها أو للنحويين الذين ينتمون إلى مدرسته, كما يقول السيوطي بأنَّ الفرَّاء يتعصب ضد سيبويه ((وَكَانَ زَائِد العصبية على سِيبَوَيْهِ، وَكتابه تَحت رَأسه))[2].

فهو يتعصب عليه؛ لأنَّه ليس من مدرسته, ومن مظاهر التعصب للمذهب أو للمدرسة ما نجده في المناظرات بين النحويين, يقول النجدي: ((ويرى كثيرٌ من النحاة أنَّ العصبية

(١) أخبار النحويين البصريين: السيرافي: ٣٣/١.
(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي:٣٣٣/٢.

تدخَّلتْ في المناظرة، على نحو ما. ولا أراه بعيداً))[1], فهذا التعصب للمدرسة أو لأحد أعلامها يفرض على النحوي التمسك برأيه بغض النظر عن مدى صوابه؛لأنَّ الدافع والمحرك لتبني بعض الآراء هو شعوره بالإنتماء إلى مذهب نحوي معين.

ومن شواهد التعصب للمدرسة أو لأحد أعلامها:

أ- إعراب(أُولئِكَ)في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُولئِكَ الْمُقَرَّبُون﴾[2]

إذ أجاز الزجاج أنْ يُعرب (اولئك) صفة لـ(السابقون)[3], إلَّا أنَّ أبا جعفر النحاس غلَّطه واختلف معه, والسبب أنَّه يرى مخالفة الزجاج لعلم من أعلام مدرسته، وهو سيبويه إذ إنَّ الأخير لايجيز أن يُوصف المعرَّف بالمبهم ((قال أبو جعفر: قوله: أولئك صفة غلط عندي؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يوصف بالمبهم. لا يجوز عند سيبويه: مررت بالرجل ذلك، ولا مررت بالرجل هذا، على النعت، والعلّة فيه أن المبهم أعرف مما فيه الألف واللام، وإنما ينعت الشيء عند الخليل وسيبويه بما هو دونه في التعريف، ولكن يكون أولئك المقربون بدلا أو خبرا بعد خبر))[4], وعندما تحتمل مفردة واحدة توجيهات متعددة تكون المسألة ظنية فرضها التعصب النحوي.

ب- قال تعالى: ﴿إِنَّما قَوْلُنا لِشَيْءٍ إِذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[5]

أجاز الزجاج النصب في الفعل (يكون) على أنَّه جواب (كن), ولكن ردَّعليه هذا القول أبو علي الفارسي بحجة أنَّه لم يجزه أحد من النحويين البصريين[6].

فنلاحظ أبا علي الفارسي منع نصب الفعل (فيكون) تعصباً لمدرسته، مدرسة البصريين, فلم يجز النصب؛لأنَّه لا أحد من نحويي البصرة يجوِّز ذلك.

ثانياً: التقيِّد بالنص القراني:

(١) تاريخ النحو: علي النجدي ناصف:٦١.
(٢) الواقعة, الآية:١٠-١١.
(٣) ينظر:معاني القرآن وإعرابه: الزجاج:١٠٩/٥.
(٤) إعراب القرآن: النحاس: ٢١٧/٤.
(٥) النحل, الآية:٤٠.
(٦) ينظر:تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري (مسائل الخلاف في الاسماء): زمن محمود:٣.

القواعد النحوية التي تمَّ استخلاصها من كلام العرب شكَّلت نظاماً نحوياً على أساسه يُخطئ المتكلم أو يُصيب, فإذا تكلَّم الإنسان العربي ضمن هذه القواعد قيل عنه أصاب، وإذا خالف القاعدة النحوية فإنْ أمكن تخريجها فبها ونعمت وإلَّا وُصِفَ باللحن, وهذا شيء طبيعي, مثال على ذلك قول الشاعر:

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيانِ جَانِبُهْ(١)

القاعدة النحوية تقول إنَّ حرف الجر يختصُّ بدخوله على الاسم, أمَّا في البيت فقد دخل حرف الجر على الفعل (نام), لذلك تمَّ تأويل دخول حرف الجر على الفعل أي: بليل مقول فيه نام صاحبه, فحقيقة دخول حرف الجر ليس على الفعل، وإنَّما على اسم مقدر أي بليل مقول فيه نام صاحبه(٢).

أمَّا الخطأ الذي وُصِف باللحن، كما في (تعالَي) إذ إنَّ القياس وما هو مسموع من كلام العرب بفتح لام (تعالَي)، ولكن ورد في أحد الأبيات بكسر لام (تعالَي), فنُعِت قائله باللَّحن فيما قال , ذكر ذلك ابن هشام في شرحه للقطر ((وأنَّ آخِرَ تعالَي مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول تعالَ يازيد وتعالَيا يازيدان وتعالَوا يازيدون وتعالَين ياهندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى: (تعالَوا اتل)(٣) وقال تعالى: (فتعالَين أُمتِعكُنَّ)(٤) ومن ثَمَّ لحَّنوا من قال:تعالِي اقاسمك الهموم تعالِي بكسر اللام))(٥).

فإمكانية وصف نصوص العربيَّة بالخطأ أو اللحن شيء وارد، ولايوجد عاصم لها من ذلك.

وأمَّا القرآن الكريم فقدسية نصه وهيمنتها على تفكير النحويين فرض قيوداً على النحويين بعدم فرض الخطأ أو اللحن فيه ((فقدسية القرآن الكريم الذي هو أفصح مانطقت به العرب، واعلاه قدراً، وأبعده عن الضعف قد شملت القراءات جميعها؛ لأنَّها ثابتة برواية الثقات مرفوعة إلى رسول الله (ص) وإلى أحد أصحابه (رض) فلايجوز الطعن عليها.حتى

(١) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:بدر الدين العيني:٤/١٥٠٤, يقول صاحب الكتاب المذكور: لم أقف على اسم قائل الشاهد الشعري .
(٢) ينظر:شرح قطر الندى:٣٣ -٣٤.
(٣) الانعام, الآية:١٥١.
(٤) الاحزاب, الآية:٢٨.
(٥) قطر الندى:٣٧.

قيل إنَّ كل ما ورد أنَّه قريء به جاز الاحتجاج به في العربية, سواء كان متواترا, أو آحادا, أم شاذا))[١].

فبما يحمل من قدسية لايمكن أنْ يوصف باللحن، هذا من جانب ومن جانب آخر لعدم وجود معيار سابق للقرآن، بمعنى أنَّ القران الكريم هو المصدر الأول، بل أوثق مصادر تقعيد اللغة, فلو فرض وجود نص قرآني في ظاهره مخالف للقاعدة, فلا بدَّ من توجيه النص توجيهاً نحوياً يتماشى مع عدم فرض مخالفة للقاعدة, فالقرآن نص سبق القاعدة النحوية ((..لانجيز من حيث المبدأ فكرة البحث عن أخطاء لغوية في القران، ليس لأسباب غيبية بل لما ذكرناه من عدم وجود معيار للصواب والخطأ سابق على القرآن نفسه، ويضاف للقرآن أيضاً كافة النصوص العربية السابقة على وضع النحو وقواعد اللغة، فاللغة المستخدمة هي الأصل أمَّا القواعد فتمَّ استخراجها من اللغة))[٢].

للاستعمال أثر في وجود المسوغات النحوية، فكل خروج لنص قرآني عن القواعد النحوية لابدَّ من وجود مسوغات له[٣].

إنَّ خرق القواعد اللُّغوية لايحسن إلَّا أنْ يقع في النصوص العالية، ولقد التمس العلماء في غير موضع واحد مبررات لُغوية لما مثَّل خروجاً شكلياً على قواعد النحو[٤].

النص القرآني إذا عُرض على القاعدة النحوية ووُجد– في ظاهر ألفاظه –مخالفاً لها قام النحاة بتلمس وجوه للتأويل وعندها يكثر الاحتمال, فيقع الظن في الآراء النحوية ليصبح النص القرآني والتقيد به سبباًمن أسباب الظن, ومن أمثلة ذلك:

١. رفع اسم(إنَّ):

مع أنَّ الأصل في القاعدة النحوية أنْ يكون اسم (إنَّ)حقه النصب, لكن ورد في ظاهر القرآن الكريم بالرفع, فوقع التسويغ والتأويل الذي هو محل لتعدُّد واختلاف في الآراء،

(١) الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: ١٨٤.
(٢) بحث في الاشكاليات اللغوية في القرآن, رواية حفص عن عاصم: عادل العمري, تحت عنوان (رسم لغة المصحف).
(٣) ينظر:المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال: مسلم عودة الهوانية:١٩.
(٤) ينظر: فصول في اللغة والنقد: نعمة رحيم العزاوي: ١٩٦.

فتشكَّلت بيئة حاضنة لوقوع الظن النحوي قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾(١).

((ولقد تعددت المسوغات والمجوزات لهذه الاية، فمن المفروض أن يكون اسم (إنَّ) منصوباً ولكنَّه ورد في هذه الاية مرفوعاً. فمن النحاة من سوغ ذلك على أنَّ (إن) بمعنى (نعم)، على أنَّ (هذان) مبتدأ و(الساحران) الخبر، ومنهم من رأى أنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف والجملة الاسمية خبر (إن)، ومنهم من رأى أنَّ (هذان) اسمهما على لغة من يلزمون المثنى الألف))(٢).

٢. رفع لفظ (رسلاً) في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(٣).

كلمة (رسلا) مضافاً إلى قراءة النصب وردت قراءة عن أُبَي بالرفع، والرفع له توجيهه، إمَّا على الإبتداء وإمَّا على الخبرية, وكلا التوجيهين محتملان في الآية,((وقرأ أُبي: ورسلٌ بالرفع في الموضعين، وفيه تخريجان، أظهرُهما: أنَّه مبتدأ وما بعده خبرُه، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرةِ لأحدِ شيئين: إمَّا العطفِ كقولِه:

عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجبَ مِنْ هذا امرؤٌ سَمِعا(٤)

وإما التفصيلِ كقوله:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ فثوبٌ لَبِسْتُ وثوبٌ أَجُرّْ(٥)

والثاني: ـ وإليه ذهب ابن عطية ـ أنَّه ارتفعَ على خبر ابتداء مضمر أي: وهم رسلٌ، وهذا غير واضح. والجملة بعد (رسل) على هذا الوجه تكون في محلِّ رفع لوقوعها صفةً للنكرة قبلها))(٦).

---

(١) طه, الآية: ٦٣.
(٢) ينظر:معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٣٦٢/٣، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال:٥٠
(٣) النساء, الآية:١٦٤.
(٤) البيت لم يعرف قائله, ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ،٧٩/٢.
(٥) ينظر ديوان امرئ القيس:١٠٦بتغير فيه (فلما دنوت تسديتها فثوبا نسيت وثوبا أجر)
(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،شهاب الدين،السمين الحلبي: ١٦٠/٤.

فكلمة (رسل) على هذه القراءة مرفوعة على الابتداء, وجوَّز الابتداء بالنكرة إمَّا العطف وإمَّا على التفصيل, وأنَّ الرفع على الخبرية بتقدير (هم) مبتدأ,فإذن لاتخرج التوجيهات عن التسويغات النحوية التي ليس لها أنْ تصف النص القرآني بغير ذلك.

٣. نصب لفظة (سورة) في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(١).

قُرئت (سورة) بالنصب، وخُرِّجت هذه القراءة من الرفع إلى النصب ضمن مسوِّغات مشروعة ومرضية في الدراسة النحوية, وليس لعقلية النحويين المقيدة بالنص القرآني وصف هذا الخروج بغير التسويغ المشروع؛ لما أشرنا إليه سابقاً من التقيِّد بالنص القرآني أولاً؛ ولأنَّ القرآن سبق القاعدة النحوية من جانب ثانٍ, والمسوغات التي ذكرها النحاة لقراءة النصب :

أ- النصب على المفعول به بتقدير (أتلو).
ب- والنصب على الاشتغال بتقدير (أنزلنا سورة أنزلناها) وعلى حد تعبير الزمخشري (زيدا ضربته)(٢), وعلى هذا الرأي إشكال؛لأنَّ أحد وجوه توجيه الاسم المتقدم في الاشتغال على الابتداء (وسورة) نكرة لايجوز الابتداء بها ولايوجد مسوغ لها.
ت- النصب على الإغراء بتقدير(دونك).
ث- النصب على الحال من الضمير في (أنزلناها)(٣).

فنجد قراءة النصب وُجِّهتْ إلى أكثر من وجه إعرابي، أثَّر في ذلك المعتقد الفكري المقيد لذهنية النحاة بقبول القراءة كما هي ضمن مسوغات مشروعة.

ثالثاً: الوضع والانتحال:

النص اللُّغوي في الحقيقة هو أثر إنساني مرتبط بتاريخ الإنسان, وهذا الأثر خلال مسيرته الوجودية منذ نشأته إلى أنْ وصل إلينا لايختلف عن الحقائق التأريخية، التي تتعرض إلى ظروف اجتماعية وسياسية ودينية وتوجهات نفسية متعصبة أو طامعة، تؤثر في صفاء

(١) النور, الآية:١.
(٢) ينظر:الكشاف: ٣٠٨/٣.
(٣) ينظر:البحر المحيط:٦/٨.

وثاقتها وتواترها,إنَّ حديث الرسول (ص) الذي هو أهمُّ من النصوص اللّغوية، وله قدسيته عند المسلمين، ومع ذلك تعرَّض إلى محاولة اخفاء، وانتحال أحاديث عن الرسول حتى قال(ص): ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))[١].

وكأنَّه (ص) قد تنبأ بهذه الحقيقة، التي لابدَّ أنْ تقع أو تحدث، فإذا كان الحال هذه بالنسبة لأقدس نص بعد القرآن الكريم، وهو حديث الرسول(ص), فكيف بالنص العربي؟ بكلِّ تأكيد سوف يتعرَّض لما يحول دون بقاء صفاء تواتره، وهذا مادعا السيوطي بأن يرى دعوى التواتر في اللُّغة والنحو أمر متعذر[٢], فالنص اللّغوي الذي يمثِّل مادة الاستشهاد في التقعيد النحوي قد تعرَّض إلى الوضع والانتحال من الرواة، وأنَّ الشواهد النحوية تعرضت الى التحريف، من النحويين أنفسهم.

١-الوضع والانتحال من الرواة:

الرواة الذين كانوا يسمعون من أهل اللُّغة، ويلقون به إلى علماء اللُّغة في مقارهم وعند الإلتقاء بهم، لا يمكن نسيان دورهم في وضع القاعدة النحوية, ولكنَّ الراوي للكلام المنطوق لايمكنه أنْ يأتي بالمروي على صورته الأصلية؛ بسبب الاختلاف بين الطرفين الراوي والمروي عنه في طرائق أداء الكلام, ومن المحتمل أنْ يزيد الراوي فيما ينقل أو ينقص منها، وهذا احتمال منطقي، يؤيده الواقع الذي نلمسه واضحاً في الأثر النحوي[٣].

مع أنَّ النص العربي يؤخذ من فصحاء العرب ولا يؤخذ من كلِّ من هبَّ ودبَّ, وأنَّ الرواة كانوا يتحرَّون الدقة والضبط فيما ينقلون, ((وأمَّا كلام العرب فجل ما أُخذ منه كان عن طريق فصحاء الاعراب أو الرواة أو العلماء كما علمنا ولما كان قد شاب ماسمع منه كثير من الخطأ والانتحال كان لابدَّ من تحري الصحة فيه))[٤].

(١) صحيح مسلم:١٠/١, وسنن ابن ماجة: ٣١/١.
(٢) ينظر:لاقتراح في أصول النحو وجدله:١٣٩.
(٣) ينظر:اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤٥.
(٤) في اصول اللغة والنحو: فؤاد حنة طرزي:٧٥٠.

ومع محاولة الرواة في السعي إلى الدقة في النقل والبحث عن العرب الفصحاء إلَّا أنَّ هناك شواهد تُدلِّل على وقوع خروقات في النصوص التي تُروى؛ من أجل استخلاص القاعدة النحوية, ((فقد روي أنَّ خلف الاحمر قال أتيت أهل الكوفة لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا عليّ به، فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح، ثم مرضت فقلت لهم:ويلكم أنا تائب إلى الله، فهذا الشعر لي فلم يقبلوا منِّي وبقي منسوباً إلى العرب؛ لهذا السبب وأنَّ حماداً كان يقول الشعر يشبه به مذهب رجل من الاقدمين, ويدخله في شعره، ويحمل عنه ذلك في الافاق، فتختلط اشعار القدماء، ولايتميز الصحيح منها إلَّا عند عالم ناقد))[١].

بدأ الرواة يصطنعون الاجابة عن كلِّ شيء، حفاظاً على المنزلة الاجتماعية التي حصلوا عليها، وعدهم رواية الخبر مصدراً للعيش والتكسُّب, فقد سأل يونس بن حبيب رؤبة بن العجاج عن مسألة فقال له:حتى متى تسألني عن هذه الأباطيل وازوقها لك,أما ترى الشيب قد بلغ في رأسك ولحيتك؟ ومن جانب آخر حكى أبو عبيدة أنَّه أتى هو وابن نوح العطاري ابن داود بن متمم بن نويرة وقد قدم البصرة فسألاه عن شعر أبيه, فجعل يزيد في الأشعار ويضعها لهم فإذا كلام دون متمم، وإذا هو يحتذي على كلامه, فيذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها فلمَّا توالى ذلك علمنا أنَّه يفتعله[٢].

فالمنزلة الاجتماعية والتزلف إلى الآخرين والمطامع المادية هي من العناصر المهمة التي أثَّرت على الرواة في اختلاق نصوص لغوية من أجل ارضاء الآخرين, ((ويقال إنَّ سبب عدم نسبة سيبويه شواهد كتابه إلى قائليها ولم يرد فيه منسوبا الا ما رواه شيوخه منها خوفه من أن يخطيء فينسب شاهداً إلى غير قائله؛ لأنَّ هناك من الشواهد ماينسب إلى أكثر من شاعر كما أنَّ منها مانحله الرواة))[٣].

وذكر السيوطي في المزهر ((وقال أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التذميري في شرح شواهد الجمل: أخبرنا غيرُ واحدٍ من اصحابنا عن أبي محمد بن السيد البطليوسي ... قال:

(١) المصدر نفسه:٧٥.
(٢) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي:١١٠.
(٣) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي:١١٠.

سمعتُ اللاحقي يقول: سألني سيبويه: هل تحفظُ للعربِ شاهدا على أعمال فَعِل قال: فوضعتُ له هذا البيت:

حذر أمورا لا تضير وآمن ماليس مُنْجيه من الأقْدَار))[1]

فعندما تحلُّ الضبابيةُ على النص اللّغوي؛ بسبب هذه الأقوال التي تُشير إلى تسرُّب الوضع في الشواهد النحوية, فهذا القول يبعث إلى الظنِّ في المادة النحوية المترتبة على هذه الشواهد ولاسيما في موضع الخلاف منها.

٢-تحريف الشواهد النحوية:

سعى بعض اللّغويين إلى التحريف والاختلاق في شواهد القاعدة النحوية, ((فقد كان اللُّغوي أو النحوي لايتردد في أنْ يختلق من الشواهد مايعزز به أقواله لُيسمَعَ عنه ويؤخذ بما يقول))[2], ونجد له شواهد متعددة مسطورة في كتب اللُّغة يقول السيوطي: ((وقد وضع المولدون اشعاراً ودسوها على الأئمة، فاحتجُّوا بها ظناً أنَّها للعرب، وذُكِرَ أنَّ في (كتاب سيبويه) منها خمسون بيتاً، وأنَّ منها قول الْمفضل من بني ضبة:

أعرف مِنْهَا الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا[3]

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه))[4].

النحاة بعد أنْ اثبتوا قواعدهم بدأوا غير مهتمين بالنصوص، فصاروا يُغيِّرون رواية الشعر بما ينسجم مع قواعدهم التي أثبتوها،فقد غيَّر المبرِّد رواية الشاهدين:

قول امْرئ الْقَيْس:

فاليوم أشربْ غير مُستَحقِبٍ إثمًا من الله ولا واغِلِ[5]

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي: ١٣٤/١.
(٢) الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: ٢٠٠.
(٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي: ٤٢٥/٧. , وينظر شرح ابن عقيل: ٧٠/١(قال بن عقيل عنه مصنوع فلا يحتج بشعره
(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٠٢.

وقول الفرزدق:

رحت وفى رجليك عقّالة وقد بدا هَنْكِ من المئزر[١]

فجعلهما: فاليوم فأشرب غير مستحقب, والثاني: وقد بدا ذاك من المئزر؛ لأنَّه رأى الشاعر جزم (اشرب)في غير موضع الجزم، وسكَّن نون (هنك) وهو مايخالف القواعد[٢].

((وقال ابن جني:وقول أبي العباس: إنَّما الرواية(فاليوم فاشرب) فكأنَّه قال لسيبويه:كذبت على العرب، ولم تسمع ماحكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه، وكذلك انكاره عليه قول الشاعر (وقد بدا هنك من المئزر) فقال: إنَّما الرواية (وقد بدا ذاك من المئزر)...))[٣].

كذلك من الشواهد النحوية التي قيل فيها إنَّها مصنوعة البيت الآتي:

أيها السائل عنهم وعَنِي لست من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي[٤]

وجه الاستشهاد: مجيء ((عني ومني بالتخفيف، حيث حذفت نون الوقاية منهما، عند إضافتهما إلى ياء المتكلم للضرورة النادرة عند سيبويه، والواجب في اختيار الكلام أن يقال: منِّي، عنِّي بتشديد النون في الحرفين؛ لِتكون نون الوقاية حفظا للسكون فيما يبنون إلى هذا))[٥].

نسب ابن مالك البيت إلى بعض النحاة، ذهاباً منه إلى أنَّه مصنوع، وقال: ابن هشام الشيء نفسه من هذا البيت، لأنَّا لا نعرف له قائلاً ولا نظيراً[٦].

فكان هذا من الاسباب التي أدَّتْ إلى صعوبة الركون إلى قطعية وتواتر بعض النصوص اللُّغوية، ودفع من العلماء إلى القول أنَّ دعوى التواتر في اللُّغة والنحو أمر

---

(٥) الأصمعيات اختيار الأصمعي: الاصمعي:١٣٠.،ينظر:ديوان امرئ القيس:١٤١ مثبت في البيت الفعل(أسقى) بدل (أشرب).
(١) الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري:١٠١/١.ولم يتم العثور عليه في ديوان الفرزدق .
(٢) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: ٢٠٣.
(٣) ينظر:المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني: ١١٠/١.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام: ١٢٤/١, وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي:١٨٣/١، وهمع الهوامع،السيوطي: ٦٤/١.
(٥) حاشية اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ،تحقيق محمدالبقاعي:١٢٤/١.
(٦) ينظر: حاشية اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ،تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي:١٢٤/١.

متعذر، وإنْ كان الباحث لايذهب مع هذا الرأي؛ بسبب هناك قواعد نحوية يقينية، قد استخلصت من نصوص متواترة صحيحة أو قواعد استقرائية يقينية، تمَّ اثباتها عن طريق روح ونظام اللغة بشكل عام, وهذا ما سوف نقف عنده في المبحث الثاني من مصادر اليقين إنْ شاء الله.

رابعا: **ضعف الاستقراء**:

أعظم دعامة على أساسها نشأت القاعدة النحوية هو استقراء كلام العرب من طريق تتبع اللّغويين النصوص التي تروى، وتُؤخذ من البيئات العربية، التي يعتقدون فيها اللُّغة المثلى من ناحية الفصاحة, ((يشير التاريخ اللُّغوي إلى العديد من رحلات كبار اللُّغويين ومشاهيرهم إلى البادية، حيث الفصحاء الذين سلمت لُغتُهم من اللحن أو التخليط الذي أصاب كلام الحضريين ومن على شاكلتهم، وحيث القبائل الموثوق بعربيتها، والمطبوع ألسنتها على الفصيح من القول دون تكلُّف أو ضعة))[1], ومع هذه الجهود الكبيرة في استقراء كلام العرب، وتنقُّل كبار اللُّغويين في البوادي؛ من أجل الوصول إلى النتائج الصحيحة للقاعدة النحوية بشكل خاص، واللُّغة بشكل عام إلَّا أنَّ هذا الاستقراء قد وُصِفَ بالضعف, وهذا الضعف في الاستقراء ترتَّب عليه أنْ حصل الظنُّ في القاعدة النحوية مع العلم أنَّ مفهوم ضعف الاستقراء يمكن أنْ يحمل معنين:

الاول: أنَّ النصوص اللُّغوية المعتمد عليها في وضع القاعدة النحوية قد شملت أكثر من لهجة, وكلُّ لهجة لها مميزاتها الخاصة، وهذا المعنى أفرز تعدداً واختلافاً في الآراء النحوية, وكما علمنا سابقاً أنَّ في التعدد والاختلاف في القاعدة ينشط عندها عامل الظن في القاعدة النحوية, وهذا المعنى لضعف الاستقراء أشارت إليه حليمة عمايرة بقولها:((وقد أدَّى هذا المنهج الاستقرائي المعياري الناقص إلى تعدُّد الأوجه الإعرابية, وذلك نتيجة لوجود بعض التفاوت بين القبائل في الاشكال اللُّغوية، كجموع التكسير، وإعراب بعض القبائل لبعض الأسماء، أو بنائها لها، والالتزام بالإعراب أوالتساهل فيه فـ(ما) مثلاً عاملة عند

(١) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:١٤٥.

الحجازيين وغير عاملة عند التميميين، ولا يخفى أنَّ تقعيد اللُّغة وفق هذا المنهج، نتجَّ عنه تضخمٌ كبيِّر في المادة النحوية))[1].

وقد سبق أنْ تطرَّق البحث إلى تعدُّد اللهجات بوصفها سبباً من أسباب الظنِّ في القاعدة النحوية، ومثّل لها بأمثلة متعددة يمكن أنْ تستعمل في هذه النقطة؛لأنَّ تعدُّد اللهجات هو المصداق نفسه للمعنى الذي أشارت إليه عمايرة.

وما يمكن أنْ يوضِّح المسألة أكثر في أنَّ هذا النوع من الاستقراء سببٌ من أسباب التعدُّد والاختلاف والتضارب الظني في القاعدة النحوية, ما أشار إليه كمال بشر بقوله: ((ذلك أنَّ الجري وراء كلِّ مايسمع أو يقال وتعدد مصادر هذا المحصول الذي جمعوه قد ترتب عليها كثرة الأحكام وتداخلها، بل تضاربها ومخالفت بعضها لبعض أحياناً.ظهر ذلك في جمهرة كبيرة من مسائل النحو حيث نجدهم يُقرِّرون أكثر من حكم، ويسجِّلون أكثر من قاعدة للمسألة الواحدة، حتى صارت النظرة الأولى لهذا الذي قرروا وسجلوا توهما بأنَّ قواعد النحو غير مستقرة، وأنَّ كلَّ مثال أو شاهد يجوز فيه وجهان أو أكثر،حتى لقد قيل على ضرب من التساهل والتجوز في النظر(لايخطئ نحوي قط) ويرجع ذلك في حالات غير قليلة إلى أنَّ البيئات أو القبائل المأخوذ عنها المادة اللغوية لا تتفق اتفاقاً تاماً في الاستعمال أو طرائق التعبير الأمر الذي ينتج عنه حتماً اختلاف في الأحكام وقواعد الكلام))[2].

وأمَّا المعنى الثاني لضعف الاستقراء هو أنَّ اللُّغويين عندما أخذوا المادة اللُّغوية التي على أساسها تمَّ التقعيد النحوي أخذوا عن قبائل محددة, واغفلوا قبائل العرب الأخرى، ولاشكَّ أنَّ هذا المنهج منهج ناقص ولايمكن القطع والتيقن بعدم وجود نصوص لُّغوية أخرى، تصحُّ أن تكون شاهداً نحوياً سانداً أو مؤسساً لقاعدة نحوية أخرى.

لقد ضيَّقوا دائرة اللُّغة عندما حدَّدوا الفصاحة بقبائل معينة وأبعدوا سواها، وبذلك غابت عنهم جملة من صور أخرى للتطور النحوي، رُبَّما تساعد على حل جملة من مشكلات

(١) الاتجاهات النحوية لدى القدماء (دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة): حليمة العمايرة: ١٢١.
(٢) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم: ١٤٥.

التقعيد النحوي, فلو نظرنا إلى القبائل التي أخذوا عنها لو جدناها جزءاً يسيراً من قبائل العرب(١).

فقد أخذوا عن قيس وتميم وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتَّصْريف، ثمَّ هذيل وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم, وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط، ولا عن سكَّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنُّه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد، ولا من تغلب واليمن، ولا من بكر ولامن عبد القيس وأزد عمان، ولا من أهل اليمن، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف، ولا من حاضرة الحجاز ....(٢).

فإذا كانت هذه القبائل وقبائل أخرى لم يُذكَر أنَّه قد أُخذت اللُّغة منها وهي عربية لاغبار على نسبها فكيف يتسنَّى لنا أن نحكم أنَّ الذي قرره النحاة هي لغة العرب وليس لغة قبيل قليل منها؟(٣).

فهناك قصور واضح في متابعة النصوص اللُّغوية يشعر به الدارس، ويتبيّن في الاضطراب الحاصل في تأسيس القواعد المبنية على أساسه(٤).

ففي هذا المعنى لضعف الاستقراء غابت عنَّا نصوص لُّغوية تنتمي إلى تلك القبائل، يمكن لنا أنْ نتعرَّف على قواعد نعتمد عليها في التأصيل، ونتعرف على علاقتها بالقواعد النحوية الأخرى بعد الموازنة بينهما.

خامساً: **التمايز والظهور**:

(١) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: علي مزهر الياسري:١٩٤.
(٢) ينظر:المزهر في علوم اللغة وأنواعها:١/١٦٧-١٦٨.
(٣) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: ١٩٤.
(٤) ينظر: المصدر نفسه:١٩٥.

إنَّ عامل الأنانية وحبَّ الذات من الصفات النفسية التي تؤثر على الإنسان بشكل عام، وعلى النحويين بشكل خاص في السعي إلى التمايز والظهور، عن طريق المجادلة بين الأقران.

فالمجادل في القضايا النحوية أحياناً ليس هدفه الحقيقة وإنْ أصابها وإنَّما غايته ومطلوبه البروز والظهور على الأقران، لذلك نراه يدخل مع الآخرين في نقاشات حول مسائل نحوية، يتبع هذه النقاشات تعدُّدٌ للآراء التي تكون محلاً للظن النحوي.

فالنحوي في المراحل اللاحقة لم يبقَ على الهدف نفسه الذي كان موجهاً من أجل الحفاظ على القرآن، والتخلص من اللحن، ويبعد العربية عن خطر الضياع، بل كان ينطلق النحوي من مفهوم الحفاظ على العربية، مضافاً إليه رغبته في البروز والظهور عن طريق الجدل, ولهذا كثرت المناظرات وشرح الآراء النحوية والرد على الكثير الآخر منها[١].

المناظرات ((كانت تثيرها الرغبة في الوصول إلى الحقائق، والاعتزاز بالنفس، والعصبية للبلد والنمط العلمي، والطمع في نائل الخلفاء، والأمراء، الذين أسهموا بقسط قيِّم فيها، وكان أغلبها على أيديهم أو على كثب منهم، وحكموا في كثير منها، فنصروا وخذلوا ورفعوا وخفضوا، كان لذلك كله أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذه المعمعة ،التي كان يأمل كل واحد فيها أن يكون المُجلي))[٢].

وقد دونت كتب اللُّغة الكثير، مثل ماجرى بين الكسائي وسيبويه، والكسائي والأصمعي، والمازني وابن السكيت، والمبرد وثعلب, وللزجاجي كتاب اسماه (مجالس العلماء), وقد خصص السيوطي باباً لذلك في كتابه (الاشباه والنظائر) سماه (فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات)[٣].

وفي تلك المناظرات كان يحتدم الجدل بين النحويين؛ من أجل الأنتصار للذات، واعلاء شأنها بين الآخرين، والذي أخذ مساحة واسعة بين النحاة, فقد نسَّق أبو البركات(جدل

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.
(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،الطنطاوي:٤٢.
(٣) ينظر:الأشباه والنظائر:السيوطي: ٨٥/٣.

الإعراب) في اثني عشر فصلاً, وصف فيه الجدل الدائر بين البصريين والكوفيين وصفاً نظرياً عن طريق النظر في آثارهما, فقد أعانته على وضع قوانين نظرية ووصف الواقع الجدلي بين النحاة محاولاً التوفيق بين النظرية والتطبيق(١).

قال في مقدمة رسالة (جدل الاعراب): ((وبعد، فإن جماعة من الأصحاب إقتضوني بعد تلخيص كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في جدل الأعراب مُعرى عن الإسهاب، مجردٍ من الإطناب، ليكون أول ما صُنّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب ... وفصّلته إثني عشر فصلاً على غاية من الاختصار وتقريباً على الطلاب))(٢).

وعندما يكون دافع النحوي هو الالتفات إلى النفس، والسعي لأن تكون هي الكاشفة والمظهرة للحقيقة من أجل البروز والظهور تنشأ بيئة الخلاف النحوي، الذي يبرز كعلامة للظن في الآراء المختلف حولها.

ومسألة المجادلة التي يُمليها عاملُ الرغبة في التمايز، وحبِّ الظهور له شواهد كثيرة منها:

١. ينقل السيوطي عند تعريفه بـ(ابراهيم بن محمد بن زكريا) الْمَعْرُوف بِابْن الإفليلي بِالْفَاءِ. قَالَ ياقوت: كَانَ عَالما بالنحو واللُّغة، بزَّ أهل زَمَانه فِي اللِّسَان الْعَرَبِيّ، والضبط لغريب اللُّغَة، وألفاظ الْأَشْعَار، يتَكَلَّم فِي البلاغة وَنقد الشّعْر، غيورا على مَا يحمل من ذَلِك الْفَنّ، كثير الْحَسَد فِيهِ؛ رَاكِبًا رَأسه فِي الْخَطَأ الْبَين، يُجَادِل عَنهُ وَلَا يصرفهُ عَنهُ صَارف؛ وَلم يكن يعرف الْعرُوض))(٣).

فكان كثير الحسد راكباً رأسه مجادلاً, فهذه عوامل تدفع إلى الاختلاف مع الآخرين فتنتج آراء محتملة ظنية بين النحويين.

(١) ينظر:النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: سيف الدين البرزنجي: ٣٤.
(٢) الاغراب في جدل الاعراب:ابن الانباري:٣٥.
(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٤٢٦/١.

٢. المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي التي تدلِّل على الجدل القائم بين اللغويين بهدف الظهور والغلبة على الآخرين حتى أنَّ سيبويه, تذكر كتب التراجم أنَّ توفي أثر المناظرة التي كانت بينه وبين الكسائي في مجلس البرامكة، حينماحضر سيبويه فأقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة فاجاب فيها سيبوية فقال له:أخطات، ثم سأله ثانية فأجابه، فقال له أخطأت، ثمَّ ساله عن ثالثة فأجابه، فقال أخطأت، فقال سيبويه:هذا سوء أدب ويستمر الفراء فيقول:فأقبلت عليه فقلت:إنَّ في هذا الرجل جدا وعجلة، ولكن ماذا تقول فيمن قلل، هؤلاء أبون ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت، فقدر وأخطا: فقلت: أعد النظر، فقدَّر فأخطأ فقلت:أعد النظر ثلاث مرات يجيب ولايصيب، فلما كثر بذلك عليه، قال: لست اكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه، فقال تسألني أو أسالك؟فقال:لابل تسألني أنت،فأقبل عليه الكسائي فقال: ما تقول أو كيف تقول: قد كنت أظن أنَّ العقربَ اشدُّ لسعةً من الزنبور، فاذا هو هي، أو فاذا هو إيَّاها، قال سيبوية: فاذا هو هي، ولايجوز النصب، فقال له الكسائي لحنت... [١].

فالملاحظ في هذه المناظرة الاجواء الجدلية التي تنبئ عن المغالبة والسعي إلى اثبات الرأي المتبنى.

٣. وَطلب الْوَزير عبيد الله بن سُلَيْمَان ثَعْلَب ليختلف إِلَى وَلَده، فاحتج بالشيخوخة والضعف، وأنفذ إِلَيْهِ هَارُون هَذَا، فَجمع بَينه وَبَين الزّجاج، فَقَالَ لَهُ الزّجاج: كَيفَ تَقول: ضربت زيداً ضرباً؟ فَقَالَ: كَذَلِك، قَالَ: فَكيف تكنِّي عَن زيد وَالضَّرْب، فَلم يجب، وحار فِي يَده، وَانْقطع انْقِطَاعًا قبيحا، فَصَرفهُ وَاحْتبسَ الزّجاج، فَكَانَ ذَلِك سَبَب منية هَارُون. ذكر ذَلِك الزبيدِيّ."[٢].

المسائل العلمية بشكل عام والنحوية بشكل خاص تُقدَّم على شكل مفروض، وعبر مساندة الأدلة للمفروض تكون النتائج إمَّا ظنية أو يقينية, ولكن عندما يحلُّ التعصب بديلاً عن الدليل وتختلف الآراء وتتعدد فهناك يحلُّ الظن وصفاً للآراء العلمية أو النحوية.

(١) ينظر:الموجز في نشاة النحو: محمد الشاطر احمد محمد:٥٧.
(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:٣١٩/٢.

وعلى الرغم من أنَّ هذه المناظرات التي يكتنفها عامل الجدل تُعدُّ رياضة عقلية توسع الرؤى وتنشِّط النظر، إلَّا أنَّها تفتح باب النقد والخلاف، الذي يفضي إلى رمي الآخرين بالخطأ, فكثيراً ما انتهت إلى طريق مسدود، لم يتفق الطرفان فيها على حلٍّ نهائي[1]. وهذا دليل على تحقق الظنِّ في تلك الأجواء.

(١) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري: ٣٧.

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَصَادِرُ اليَقِيْنِ

تتمحور المسائل البحثية في كلِّ علم بين طرفي الظن واليقين، فكلمَّا جنح الاعتقاد الفكري ـ عن طريق البحث المستمر ـ نحو اليقين حظيت مسائل البحث المنظور إليها بقيمة عليا، فالارتقاء نحو طرف اليقين غاية منشودة لكلِّ باحث، وهي قيمة معرفية تنتج عن العقل المتعلم، إذ العلماءُ والناظرون في المسائل الفكرية وحدهم الذين يتدرجون في مراتب الاعتقاد،

متصعدين فيه حتى ذروته، وهو اليقين؛ ولأنَّ طلاب العلم أقلُّ من غيرهم، والذين يصيبون الحقيقة يقلُّون من بين طلاب العلم، نتج عن ذلك ندرة اليقين المتحقق.

الوصول إلى اليقين صعب مستصعب لسببين الأول: اليقين يمثِّل كنزاً واعتقاداً عزيزاً يحتاج إلى كثير من الجهد والبحث, وثانياً: أنَّ الوصول إلى اليقين في النتائج البحثية يحتاج إلى أدوات كبيرة وعظيمة, والقليلُ من الناس تتاح له، فمثلاً: البحث عن مصادر اليقين في القاعدة النحوية يحتاج إلى اطِّلاعٍ كامل في أدلة ومصادر القاعدة النحوية، وإحاطة كاملة بقواعد النحو، وإلَّا في حال عدم توافر ذلك كمن يريد الغوص في البحر من أجل أنْ يستخرج المكنون من أعماقه, ولمَّا يخبُر فن الغوص بعد، وقبل ذلك كله التوفيق من الله سبحانه الذي هو عمادها، ففي هذا المبحث مالنا إلَّا أنْ تلمس مضان المصادر اليقينية، ونحاول تحديدها من غير الجزم في ما تمَّ تحديده؛ لأنَّنا على فرض وقوعنا في الخطأ نكون مصداقاً واقعياً للجهل المركب، وكنَّا قد جانبنا الأساس المعرفي الذي يرسمه القرآن عبر الآية المباركة ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[1].

فجاء هذا المبحث عبارة عن محاولة لتحديد نماذج متنوعة لمصادر اليقين، فشمل: تواتر النص اللغوي، والقياس المطَّرد، والإجماع النحوي، وانسجام المعنى، وتوافر القرائن.

وممَّا تجدر الإشارة إليه :حينما نظرنا إلى الظن واليقين ودرسناهما على شكل نقيضين فإنَّ هذا لا يخرج قضايا الظنِّ عن الأمور العلمية المعتبرة؛ لأنَّ الظنَّ في مفهومه العام يشمل الظنَّ الذي يأتي نتيجة لأمارة أو دليل وهو من المراتب العلمية[2].

اولاً: **تواتر النص**:

الكلام العربي الفصيح أثر إنساني، ارتبط وجوده بوجود البيئة الناطقة به ، وهذا الأثر أمر محدث ضارب في العمق التأريخي ، فشأنه كما الوقائع والحوادث والقصص التأريخية التي تُنقل عبر الأجيال ، ويأخذ الإنسان المعاصر بوضع ضوابط وقواعد من أجل توخي

(١) سبأ, الآية: ٢٤.
(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الاصفهاني: ٥٣٩/١.

أفضل النتائج التي تُوصل إلى الاعتقاد، الذي يرتقي مستواه إلى طرف اليقين ، والحال هذه يصعب علينا أنَّ نقطع ونتيقن بوقائع وحوادث قد سبقتنا بقرون عديدة .

ولكنَّ العربية بأنظمتها بشكل عام ونظامها النحوي بشكل خاص ، قد ارتبط وجودها بوجود القرآن الكريم هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ اللغويين كانوا يسعون للحصول على النص الفصيح، متوخين في سعيهم الدقة من أجل الاعتماد عليه في الوصول إلى قاعدة قطعية يقينية ، وبسبب ذلك حظيت القاعدة النحوية بمساحة فكرية واسعة باعثة على اعتقاد يقيني، متمثلا ذلك في النص القرآني الكريم، وكلام العرب شعرا، ونثرا .

والمنقول من الكلام العربي الفصيح، منه المنقول بالتواتر، الذي هو من مصادر اليقين، ويترتب عليه اليقين في القاعدة النحوية، ومنه المنقول ليس بالتواتر, فيقسِّم أبو البركات الأنباري النقل على قسمين فيقول: ((ينقسم النقل إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأمَّا التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم))[1], ويؤكد هذا المعنى محمد خان بقوله: ((ينقسم النقل إلى قسمين: متواتر وآحاد، فالمتواتر القرآن الكريم، وما تواتر من الحديث الشريف، وكلام العرب، من شعر ونثر وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو، يفيد اليقين، ولا مجال للشك فيه))[2].

فتحصَّلت نتيجةُ أنَّ هناك نصوصاً من كلام العرب قد نُقلت بشكل قطعي ويقيني، وهذه النصوص هي إحدى مصادر وأصول القاعدة النحوية, ولكن ليس بالضرورة أنْ تكون القاعدة المستخلصة من النص الثابت والقطعي تحظى بالقطعية واليقينية أيضاً؛ لأنَّه قد يختلف العلماء في الإفادة من النص القطعي، وقد ينتهون إلى نتائج مختلفة, فكلُّ نحوي يجتهد برأي نحوي معين أو توجيه إعرابي مختلف, والاختلاف كما أُشير إليه سابقاً هو بيئة للظنِّ وليس لليقين والقطع، ومن أمثلة ذلك النص القرآني، والذي هو أصحُّ نص وأصدق حديث، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه, ومع ذلك تعددت فيه التوجيهات النحوية, ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجاهِلُونَ ﴾[3], اختلف النحويون في

(١) الإغراب في جدل الإعراب: الأنباري: ٨٣.
(٢) أصول النحو العربي: محمد خان: ٣١.
(٣) الزمر, الآية: ٦٤.

النون المحذوفة من الفعل (تَأْمُرُونِّي) بين حذف نون الوقاية وحذف نون الرفع، والذي يفهم ممَّا نقله السيوطي أنَّ المبرِّد وابن جني والخضراوي وأبا حيان وغيرهم ذهبوا إلى حذف نون الوقاية, ورجَّح هو ذلك[١],أمَّا سيبويه وابن مالك فذهبا إلى حذف نون الرفع[٢].

وكذلك الأمر في قَوْلِه تَعَالَى: ﴿وزلزلوا حَتَّى يَقُول الرَّسُول ﴾[٣], وفي قوله تعالى:﴿لن نَبْرَح عَلَيْهِ عاكفين حَتَّى يرجع إِلَيْنَا مُوسَى﴾[٤] وفي قوله تَعَالَى: ﴿فَقَاتلُوا الَّتِي تبغي حَتَّى تفيء إِلَى أَمر الله﴾[٥], يحْتَمل أنَّ الْمَعْنى كي تفيء أَو أَن تفيء, ففي هذه الآيات الفعل المضارع منصوب، والدليل على نصب المضارع دليل قاطع وهو النص القرآني, ولكن وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين في تحديد عامل النصب, فذهب الكوفيون إلى أنَّ عامل النصب (حتى), أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ عامل النصب(أنْ)مضمرة بعد(حتى), وذلك لأنَّ(حتَّى) قد عملت في الأسماء في قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْر﴾[٦] ولا يوجد في اللُّغة العربية عاملٌ واحد يعمل بالأسماء، كما يوضح ذلك ابن هشام بقوله: ((وَالنّصب فِي هَذِه الْمَوَاضِع وَمَا أشبهها بِأَن مضمرة بعد حَتَّى حتما لَا بـ(حتى) نَفسهَا خلافًا للكوفيين، لِأَنَّهَا قد عملت فِي الْأَسْمَاء الْجَرّ كَقَوْلِه تَعَالَى: (حَتَّى مطلع الْفجْر)(حَتَّى حِين)[٧] فَلَو عملت فِي الْأَفْعَال النصب لزم أَن يكون لنا عَامل وَاحِد، يعْمل تَارَة فِي الْأَسْمَاء وَتارَة فِي الْأَفْعَال، وَهَذَا لَا نَظِير لَهُ فِي الْعَرَبيَّة))[٨], فالنص القرآني- بشكل عام- دليل يقيني، لإثبات القاعدة النحوية، إذا كانت دلالة النص على التوجيه النحوي قطعية , أمَّا عند وقوع الاختلاف في الدلالة فيبرز الظنُّ، كما في الآيات المباركة، اذ وقع الخلاف بين النحويين في دلالتها على توجيهين مختلفين ظنيين.

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي :١/ ٢٦٢.
(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك: ١/ ١٤٠.وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان: ١/ ١٤٤.
(٣) البقرة, الآية: ٢١٤.
(٤) طه, الآية: ٩١.
(٥) الحجرات, الآية: ٩.
(٦) القدر, الآية: ٥.
(٧) يوسف, الآية: ٣٥.
(٨) شرح قطر الندى، ابن هشام: ٦٧.

ومن الأمثلة التطبيقية لنماذج من نصوص اللُّغة اليقينية المعتمد عليها في القاعدة النحوية:

١.(باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن)[١]

ورد هذا العنوان في كتاب سيبويه، وعندما نتلقَّى هذه المسألة مجردة من الأدلة تبقى كلاماً يحتمل الصواب أو الخطأ، وحينما يُستدَّل عليها بمصدر، ودليل قطعي من ناحية السند والدلالة، فإنَّ هذه المسألة النحوية تحظى بالقطع واليقين, وهذا ما حصل عندما استدل سيبويه بالقرآن الكريم, فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَن رحم﴾[٢] أي ولكن من رحم. وقوله عز وجل: ﴿ فلولا كانت قرية آمنتْ فنفعها إيمانُها إلا قومَ يونسَ لما آمنوا ﴾[٣],أي ولكن قوم يونس لما آمنوا, وقوله عز وجل: ﴿فلَوْلاَ كانَ مِنَ القُرُونِ مِنْ قبلِكم أُولُوا بقيةٍ ينهونَ عَنِ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ إلاَّ قلِيلاً ممن أنجينا منهم ﴾[٤],أي ولكن قليلاً ممَّن أنجينا منهم. وقوله عز وجل: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إلاَّ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[٥]، أي ولكنَّهم يقولون: ربُنا الله. وهذا الضربُ في القرآن كثير[٦]

فعندما يرد نص واحد قطعي، لمسألة معينة، يتحقَّق القطع واليقين، فيما تمَّ الاستدلال عليه, أمَّا عندما يرد أكثر من نص قرآني يمكن أنْ يُسْتَدَلَ به للدلالة على أنَّ (إلاَّ) في بعض المواقع تكون بمعنى (لكن), فاليقين يتحقق من باب أولى.

٢.علامة التأنيث اللاحقة للفعل:

تاء التأنيث لابدَّ أنْ تلحق الفعل المتصل به مؤنث حقيقي, ((وَلَو قلت ضرب هِنْد، وشتم جاريتك، لم يصلح، حَتَّى تَقول ضربت هِنْد، وشتمت جاريتك؛ لِأَنَّ هندا وَالْجَارِيَة مؤنثات على الْحَقِيقَة، فَلَا بُد من عَلامَة التَّأْنِيث))[٧], أمَّا إذا كان المؤنث غير حقيقي فقد

---

(١) الكتاب: ٣٢٥/٢.
(٢) هود, الآية: ٤٣.
(٣) يونس, الآية: ٩٨.
(٤) هود, الآية: ١١٦.
(٥) الحج, الآية: ٤٠.
(٦) ينظر: الكتاب: ٣٢٥/٢.
(٧) المقتضب: ٥٩/٤.

جاز أنْ تُحذف تاء التأنيث من الفعل, ولهذا دليل قطعي قرآني[١], فمَّما جاء في القرآن من المَوات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل:[٢] ﴿فمنْ جاءهُ موعظةٌ من ربه فانتهى﴾[٣], وقوله: ﴿مِن بعدِ ما جاءهُم البَيّناتُ﴾[٤], فقد تمَّ الاستشهاد بالنص القرآني القطعي على حذف تاء التأنيث في حال مجيء الفاعل على غير حقيقة التأنيث, فحظيت هذه المسألة باليقين بسبب تواتر النص المعتمد عليه في التقعيد.

فلا يبقى شكٌّ أو ظنٌّ في مثل هذا التركيب للمتكلم أنْ يحذف تاء التأنيث، ولكنَّ هذا الحكم جائز ؛ لأنَّ هناك نصَّاً قرآنيا آخر ورد بإثبات التاء ((وإثباتُ التاء أحسنُ))[٥], قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٦], فنجد الجواز في إثبات تاء التأنيث أو حذفها بشكل يقيني في هذه المسألة، والمصدر الذي قاد إلى اليقين هو النص المتواتر، الآية القرآنية المباركة.

٣. مجيء التمييز مفرداً وجمعاً:

عندما ترد جملة فيها تمييز مثل:(طبتم بذلك نفساً أو أنفساً)، فجواز الوجهين هو الثابت من خلال النص القطعي ((واعلم: أنَّ الأسماء التي تُنصَبُ على التمييز لا تكون إلا نكرات تدِلُّ على الأجناس, وأنَّ العوامل فيها إذا كن أفعالًا, أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته, وإن شئت وحَّدته تقول: طبتم بذلك نفسًا, وإن شئت أنفسًا قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾[٧], وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[٨], فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيدًا, وأجود الناس دورًا))[٩].

ففي حال التميز المنصوب بالفعل أو في معنى الفعل الجواز للوجهين، والحكم في هذه المسألة حكم يقيني، بسبب الدليل القطعي وهو النص المتواتر(القرآن الكريم).

---

(١) ينظر: المقتضب: ٥٩/٤, والأصول في النحو، ابن السراج: ١٧٣/١.
(٢) الكتاب: ٣٩/٢.
(٣) البقرة, الآية: ٢٧٥.
(٤) ال عمران, الآية: ١٠٥.
(٥) شرح المفصل: ابن يعيش: ٣٦٠/٣.
(٦) يونس, الآية: ٥٧.
(٧) النساء, الآية: ٤.
(٨) الكهف, الآية: ١٠٢.
(٩) الأصول في النحو: ٢٢٣/١.

٤. نصب المصدر بمعنى شبه أو مثل:

يجيء المصدر هنا بمعنى شبه أو مثل، وأحد وجهي إعرابه على أنه مفعول مطلق كما في قولهم(مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار) يجوز أن يكون انتصابه بفعل يدلّ عليه له صوت؛ لأنَّ له صوت يدلُّ على أنَّه يصوِّت وينوب عنه؛ فكأنه قال: مررت برجل فإذا هو يصوت صوت حمار[١], , والدليل على ذلك قول النابغة الذبياني:

مَقْذوفةٍ بدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها له صَريفٌ صَريفَ القَعْو بالمَسَدِ[٢]

وقال النابغة الجعدي:

لهـا بَعْـدَ إسـنْادِ الكَلـيمِ وهَدْئِـه ورَنَّــةِ مَــنْ يبكَــى إذا كــان باكِيَــا

هديرٌ هَديرَ الثَّورِ يَنفض رأسَه يَـذُبُّ برَوْقَيــه الكِـلابَ الضَّـواريَ[٣]

فمحلُّ الشاهد من البيتين (له صريف صريف القعو) و(هدير هدير الثور) فيُستدَّل على هذه المسألة ببيتين لشاعرين ممَّن يُحتج بشعرهم، ففي هذا المحل, نتيَّقن أنَّ هذه القاعدة مستخلصة من كلام العرب.

ففيما يخص القرآن الكريم فإنَّ القطع واليقين ثابت عند عامة المسلمين, أمَّا فيما يخص كلام العرب والحديث النبوي فليس بالمستطاع الوقوف على يقينية كلِّ الشواهد النحوية إلَّا بعد الوقوف على قطعية السند وقطعية الدلالة, وهذا يحتاج إلى توجه بحثي يختلف عمَّا وضعت له هذه الرسالة، ولكنَّ القدر المتيقن أنَّه متى يتمّ القطع في النص اللّغوي سواء كان حديثاً للرسول (ص) أو شاهداً شعرياً أو نصاً نثرياً متى يتمُّ القطع فيه من ناحية السند والدلالة فإنَّ ما يترتب عليه من آراء نحوية تحظى بالصفة اليقينية.

---

(١) ينظر:الكتاب: ٣٥٦/١.ينظر: شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي :٢٤٣/٢
(٢) ينظر: ديوان النابغة الذبياني:١٠, الكتاب: ٣٥٦/١, وشرح أبيات سيبويه: السيرافي: ٢٤٣/١, التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي: ٢١٣/٧.
(٣) ينظر: ديوان النابغة الجعدي:١٩٢

ثانيا: **القياس المطَّرد**:

للنحو العربي أصول متعددة، تمثِّل الأُسس التي وجَّهت عقول النحاة في آرائهم، وخلافهم، وجدلهم, وكانت لنتاجاتهم كالشرايين التي تمدُّ الجسم بالدم والحيوية, ومن هذه الشرايين الرئيسة للقاعدة النحوية (القياس) الذي هو من أدلة النحو المتفق عليها عند العلماء، بل بعضهم وصف النحو بأنَّه قياس, فيقول الأنباري: ((اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأنَّ النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حده النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة ...))[١], ومع أنَّ القياس أصل ودليل نحوي إلَّا أنَّه ليس أصلاً قائماً بذاته، بل الاعتماد في نشأته ووجوده على السماع, ((ولو تتبعنا تعريفات النحويين قدامى ومحدثين للقياس، لوجدناها تلمح إلى حقيقة مفادها: أنَّ المسموع أصل وأساسٌ يقاس عليه، وبذلك يكون السماع دليلاً أصيلاً بذاته، أمَّا القياس فليس بأصيل، وإنَّما هو صورة أخرى للسماع يساهم الجانب المنطقي في تشكيلها))[٢].

وليس كلُّ القياس يفيد اليقين، بل القياس على المطَّرد، والمطَّرد هو: ((ما تتابع من كلام العرب وجرى على قواعد النحو والصرف. وأشار ابنُ جنِّي إلى أنَّ أهل العربية جعلوا ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّردا))[٣].

والمطَّرد الذي نعنيه في هذه النقطة بشكل دقيق ((هو النمط التركيبي الذي يرد متكرراً في المستويات الأسلوبية المختلفة، أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، وفي الحديث النبوي الشريف. ومن أمثلة ما بني على المطّرد قاعدة رفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، المتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والإسناد وغيره))[٤].

وكذلك أنَّ العقل يحكم بأنَّ استخلاص القاعدة من النمط التركيبي المتعدد القطعي حتى ولو كان في مستوى واحد أيضاً يفيد اليقين, كما لو تمَّ الاعتماد في إثبات القاعدة على أكثر من آية قرآنية، فعند القياس عليها تكون مصدراً من مصادر اليقين.

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب، ابن الانباري: ٩٥.
(٢) التفكير النحوي عند الرضي الاستراباذي،حسين خضيرعباس الغزي: ٨٥.
(٣) الاطراد والشذوذ عند أبي البركات الانباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) دراسة وصفية تحليلية، ، ثالث معلم شيخ: ٢٢.
(٤) أسباب التعدد في التحليل النحوي: محمود حسن الجاسم: ٩٥.

فمن مضان ومحالِّ اليقين في القاعدة النحوية القياس على المطرد؛ لأنَّ القياس من أدلة النحو التي عن طريقها نتعرَّف على القاعدة، وعلى مدى استمدادها من النص اللغوي الفصيح, نرى محمد عيد يشير إلى القياس على المطَّرد, ويعد ذلك المطَّرد قاعدة وما قيس على المطَّرد قاعدة فيقول:((وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أنَّ المنقول المطَّرد يعتبر قاعدة ،ثم يقاس عليها غيرها))[١].

وأمثلة القياس في النحو العربي كثيرة، إنْ لم يتعسَّر إحصاؤها فلا شكَّ في صعوبته ((كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وان لم يكن ذلك منقولاً عنهم))[٢], والسيوطي يوضِّح ذلك أكثر بقوله: ((وذلك أنّا أجمعنا على أنَّه إذا قال العربي: كتب زيد فإنَّه يجوز أنْ يُسند هذا الفعل إلى كلِّ مسمى تصح منه الكتابة نحو عمر وبشر وازدشر إلى مالا يدخل تحت الحصر، واثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال))[٣]

فبعد هذا الكلام نجد أنفسنا ونحن ننطق اللُّغة الفصحى سواء لما نحفظ من نصوص نثرية أو شعرية أو عندما نُنشئُ كلاماً متوخين جانب الفصحى ومتوخيين الحركات الإعرابية التي تمثِّل أحكاماً نحوية، نجد أنفسنا أمام تراكيب لُغوية فيها الأحكام الإعرابية أحكام يقينية، نابعة من القياس على المطَّرد من كلام العرب مثلاً: (الفاعل) عندما نريد أنْ نقرأ آية قرآنية مراعين –أثناء القراءة– للحركة الإعرابية نجد أنفسنا رافعين للفاعل وملتزمين به حكماً يقينياً، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى ﴾[٤], فـ(رجل) في الآية حكمه الرفع؛ لأنَّه فاعل، وهذا الحكم الإعرابي يقيني, وكذلك عندما نقول مثلاً: (حرث الفلاحُ الأرضَ), فإنَّ الفلاح فاعل من غير شكٍّ, ولنا أنْ نُنشئ من التراكيب ما ليس لها إحصاء, وكذلك فيما يخصُّ القواعد والأحكام الإعرابية الأخرى المعتمد فيها على القياس على المطَّرد, مثل نصب المفعول به، ورفع المبتدأ والخبر وغيرها .

فمن أمثلة ما مبني على المطَّرد:

---

(١) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء، محمد عيد: ٦٨.
(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.
(٣) الاقتراح، السيوطي: ١٧٩/١
(٤) يس:الاية:٢٠

١. جواز التعدي إلى مفعولين: يقول سيبويه: ((هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول؛ وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، وكسوتُ بشراً الثَّيابَ الجيادَ. ومن ذلك: اخترتُ الرجالَ عبدَ الله، ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[١]، وسميته زيداً، وكسيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً. ومنه قول الشاعر:

أَسْتغفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيةَ ربَّ العِبادِ إليه الوجْهُ والعَملُ))[٢]

ففي هذا الموضع تمَّ التقعيد لتعدية الفعل إلى مفعولين مع جواز الاقتصار على مفعول واحد, وكان الشاهد على ذلك النص القرآني الصريح، مضافاً إليه الشاهد الشعري الذي يُحتَجُّ به بسبب موافقته لشروط الاستشهاد. فما يقاس على هذه النصوص في نصب الفعل لمفعولين يأخذ اليقين بسبب الاطِّراد في المقيس عليه.

٢. وكذلك من أمثلة الشواهد الثابتة التي يقاس عليها، وتُمثِّل قاعدة يقينية جزم الفعل المضارع، إذا جاء جواباً للاستفهام قوله عز وجل: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ (،) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣] قال سيبويه((فلمَّا انقضت الآية قال: يغفر لكم ومن ذلك أيضاً: أتينا أمس نعطيك اليوم، أي إن كنت أتيتنا أمس... وممَّا جاء أيضاً منجزماً بالاستفهام قوله، وهو رجل من بني تغلب، جابر ابن حنى:

أَلا تَنْتَهِي عنَّا مُلوكٌ وتَتقِي مَحارِمَنَا لا يَبوءِ الدَّم بالدَّم

وقال الراجز:

متى أَنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرِي ليلاً ولا أسمع أجراس المطيّ[٤]

---

(١) الاعراف:الاية:١٥٥
(٢) الكتاب: ٣٧/١.، البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لايعرف قائلها: ينظر: خزانة الأدب ولب لسان العرب للبغدادي:١١١/٣
(٣) الصف ، الآية :١٠،١١
(٤) الشطران من الرجز وقائلهما مجهول، ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:٣٠٢/٣

كأنّه قال: إن يكن منّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقني الكرى، كأنَّه لم يعَّد نومه في هذه الحال نوماً))[1], فعندما يُجزَمُ الفعل المضارع الواقع جواباً للطلب يكون جزمه اعتماداً على نصوص قطعية مطَّردة، وردت في أكثر من مستوى تركيبي.

٣. حذف تنوين اسم الفاعل:

من القواعد النحوية الفرعية التي استخلصت من نصوص يقينية (حذف تنوين اسم الفاعل) يدلل لذلك سيبويه بأكثر من شاهد: ((واعلم أنَّ العرب يَستخفُّون فيحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغيَّر من المعنى، ولا يَجعلُه معرفةً. فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[2] و﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾[3] و﴿ وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ ﴾[4] و﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[5]. فالمعنى معنى: ولا آمين البيت الحرام)).[6]

فبعد هذه القاعدة المطردة المستنبطة من النصوص القطعية يكون كلُّ قياس قطعياً.

فنلحظ اليقين والقطع في القياس على القواعد اليقينية، التي تمَّ استخلاصها من الأدلة القطعية في السند وفي الدلالة أو أنَّ القياس على الشواهد نفسها؛ لأنَّ القياس سواء كان على النصوص ذات المستويات المتعددة أو على القاعدة المستخلصة من تلك النصوص المطردة فالحكم واحد وهو حكم يقني.

ولكنَّ القياس ليس كلُّ مسائله يقينية، وإنَّما القياس على الثابت والمطرد، فهو الذي يفيد اليقين كما في رفع الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والفعل المضارع في رفعه ونصبه وجزمه، ونصب المفعول به، وفي شأن الموصول، وصلته، وغيرها أمَّا هناك موضع للقياس ليس من مواطن اليقين بسبب وقوع الخلاف في المسالة الواحدة، والخلاف هو من مواطن الظن, فمثلا وقع الخلاف بين الكوفيين ومعارضيهم حول عمل (إنَّ) الرفع في الخبر, فذهب الكوفيون إلى ضعفها عن العمل في الخبر، أمَّا المعترضون فقالوا لايوجد عامل يعمل في الاسم النصب ولا يعمل في الخبر الرفع, كما يذكر ذلك الأنباري تحت عنوان (في معارضة القياس

(١) الكتاب: ٣/٩٤-٩٥.
(٢) الانبياء, الاية:٣٥.
(٣) القمر, الاية:٢٧.
(٤) السجدة, الاية:١٢.
(٥) المائدة, الاية:١.
(٦) الكتاب: ١/١٦٦.

بالقياس) يقول: ((مثل أن يستدل الكوفي على أنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع، بأنَّها فرع على الفعل في العمل فضعفت عن درجته في العمل فعملت في الاسم النصب ولم تقو على أنْ تعمل في الخبر الرفع، فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها, فيقول له المعترض هذا فاسد؛ لأنَّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلَّا ويعمل الرفع، فالقياس يقتضي أنَّها ترفع الخبر كما تنصب الاسم))[١], فنجد أنَّ الكوفيين قاسوا، والبصريين أيضا قاسوا، ومن قياسيهما نتج رأيان نحويان مختلفان ظنيان, وإنْ لم يغير الخلاف شيء على الواقع التطبيقي؛ لأنَّ خبر (إنَّ) مرفوع سواء كان معمولاً لها أم غير معمول.

ثالثا: **الإجماع النحوي**:

أمَّهاتُ المسائل النحوية والعناوين والأصول الرئيسة وكثير ممَّا يتفرَّع عنها قواعد نحوية يقينية لاشكَّ في وجودها, فإ((رفع الفاعل، ونصب المفعول, وجر المضاف إليه، وما أشبه ذلك، كان من الحقائق المسلمة التي لم يشك فيها واحد من النحاة القدامى وغاية ماختلفوا فيه هو جواز مسالة من عدمها، أو تعليل حالة بعلة ما))[٢], ونقلت لنا كتب النحويين الأوائل تلك المسائل بالاتفاق في تصنيفاتهم بدءاً من الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرِّد، والأصول لابن السراج وغيرها نقلت تلك المصنفات أمهات وأصول القواعد النحوية, وأوضح مثال على ذلك كتاب الأصول لابن السراج حيث يقول: ((وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنَّه كتاب إيجاز))[٣], فأطلق اسم كتاب الأصول في النحو على الشائع من مسائل النحو والأغلب، والقسم الأعظم منها هو محل اتفاق بين كبار المصنفين من النحاة الأوائل, ((ولعلَّ ابن السراج النحوي المتوفى سنة (٣١٦هـ) هو أول من جعل كلمة (الأصول)عنواناً لكتاب، فقد سمَّى أحد كتبه (الأصول في النحو)غير أنَّه لم يدرس فيه منهج البحث النحوي، أو يعرض أدلته التي تستنبط الأحكام النحوية على أساسها، فأصول ابن السراج لا تختلف في دلالتها عمَّا ورد لدى المتقدمين من الدلالة على أبواب النحو وقواعده العامة، لأنه كتاب في النحو العام))[٤].

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ١٣٩.
(٢) وظائف علامات الإعراب: عمر بورنان: ١٤-١٥.
(٣) الأصول في النحو:ابن السراج: ٣٦/١.
(٤) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: ١٥٣.

مع الأخذ بالاعتبار أنَّ هناك مسائل نحوية قد تفرَّد بها ابن السراج، أشار إليها المحقق في بداية كتاب الأصول، حيث أشار إلى ما في الكتاب من القوانين العامة، وعرض جانباً من آراء ابن السراج التي تفرَّد بها، حيث يقول تحت عنوان (المسائل التي تفرد بها ابن السراج): ((إنَّ كتاب الأصول قيض له أنْ يقع في أيدي الباحثين من علماء العربية، فوقفوا منه على هذه الثروة الطائلة من الأحكام والقوانين، فأطلقوا عليه مخترع علم الأصول مستندين في ذلك إلى ما جاء بالكتاب نفسه من القوانين العامة، كما أنَّهم استندوا إلى مقال المترجمين حين قالوا فيه ما قالوا، فهو يلفت الأنظار بموضوعه من ناحية وبعنوانه من ناحية أخرى))[1].

وفي هذا المقام نذكر قول تمَّام حسَّان حيث يقول:((فنفهم بالقاعدة الأصلية أو قاعدة الأصل وأصل القاعدة، تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات، كقاعدة رفع الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، و تقدُّم الفعل على الفاعل، وتقدُّم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلمَّ جرى))[2].

فهذه الأشياء أصول نحوية، قد أجمع عليها النحويون، ومنها تفرعت، وتشعبت الأحكام النحوية الأخرى.

ولتمَّام حسَّان كلام آخر قريب من هذا المعنى فيقول: ((وإذا نظرنا إلى الثوابت في لغتنا العربية وجدناها تقع في نوعيين يسمى كلٌّ منهما باسم (الأصول):الأصول المنهجية، كما تبدوا مثلاً في كتاب الاقتراح للسيوطي، بما يشتمل عليه من كلام في السماع والقياس والتعليل والتأويل. ويمكن أنْ نطلق على هذا النوع(أصول النحاة). وثانيها ما عرف عن النحاة باسم (الأصول الثابتة) كما تبدو مثلاً في كتاب (الأصول) لابن السراج))[3].

فإذن هناك قوانين وقواعد مشهورة، وأصول نحوية محل اتفاق بين النحويين، والتي انبثقت عن استقراء كلام العرب المطَّرد الكثير، واستمرَّ هذا الاتفاق في هذه المسائل بين المصنفين إلى عصرنا الحالي، فكانت قوانين وأصول نحوية مشهورة, ((وعليه فالاستثناء على القاعدة النحوية ليس هو الحكم الأصلي للقاعدة النحوية, وإنَّما هو حكم نحوي جاء

(١) الأصول في النحو: ٢٥/١.
(٢) الأصول: تمام حسان: ١٢٣.
(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان: ١١.

مانعاً من استمرار حكم الإلزام في الحكم النحوي الأصلي للقاعدة النحوية، فهو يدخل النظرية النحوية من باب تتميم القواعد الأصول أو الاستدلال عليها))[١].

والذي منح هذه القواعد العامَّة وما يتفرَّع عنها القوة واليقين: الأدلة التي تمَّ الاعتماد عليها في التقعيد النحوي، وما حظيت به من شهرة وإجماع عند النحاة.

((والملاحظ أنَّ هذه القواعد عند النحاة قسمان: الأول متفق عليه عند الجمهور وهو ما بُني على شواهد لا يشكُّ في اطِّرادها ... أمَّا القسم الآخر من القواعد فهو ما اختلف فيه، وشكَّل ملمحاً بارزاً من ملامح الخلاف النحوي ...))[٢], إذن نحن بوصفنا دارسين لعلم النحو من المصادر التي تكشف يقينية القاعدة النحوية لدينا الأصول والأبواب الرئيسة والمسائل المشهورة والمتعارف عليها لدى النحاة، فيما أجمعوا عليه في تصنيفاتهم وأثارهم النحوية، وهناك قاعدة أصلية، قد ابتنت على المطَّرد، وهذه القاعدة الأصلية تتفرَّع إلى قاعدة فرعية أيضاً مبتنية على المطَّرد، ليشكِّل القسمان أصولاً وقواعد يقينية في النحو العربي ((ثمَّ أنَّ ما بني على المطرد ينقسم قسمين أيضاً، وذلك بحسب أصل الوضع وعدمه، فهناك قواعد أصول وأخرى فروع))[٣].

فمن أمثلة ذلك ((أنَّ الأصل في المفعول به التأخر عن فعله))[٤], ويتفرَّع عن ذلك ((يجوز تقديم المفعول به على الفعل))[٥], ومن أمثلة ذلك أيضاً أنَّ الفاعل حقه أنْ يلي عامله، ويتفرَّع عن ذلك أنَّه قد يتأخر كما يقول ابن هشام: ((والأصل أنْ يلي عامله، وقد يتأخر...))[٦],أي الفاعل وكذلك ((الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة لا نكرة ... ويجوز أنْ يكون نكرة ...))[٧].

فتحصَّل لدينا عندما نريد الحديث عن رفع الفاعل، والمبتدأ، والخبر، والتابع للمرفوع، ونصب المفعول به، والتمييز، والحال، والمفعول المطلق، والخفض في الأسماء، وغيرها

---

(١) الاستثناء على القاعدة النحوية: وفاء محمد علي السعيد: ١٦.
(٢) اسباب التعدد في التحليل النحوي: ٩٥.
(٣) المصدر نفسه: ٩٥.
(٤) الكتاب: ٢٠٣/١
(٥) المصدر نفسه: ٢٠٣/٦٨/١.
(٦) شرح قطر الندى: ٢٤٩.
(٧) المصدر نفسه: ١٦٠.

نتحدث عن قواعد يقينية قد تواترت واشتهرت عند النحاة، وهي غير قابلة للشك, ومن أمثلة المسائل الأخرى المجمع عليها:

١. ما يشير إليه سيبويه بإجماع العرب في شأن ضمير الفصل بقوله: ((اعلم أنَّ ما كان فصلا لا يغيَّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾[1].

وقد زعم ناسٌ أنَّ هو ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر, ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنَّه ليس من مواضعها عندهم.))[٢].

فيشير سيبويه في ذلك إلى إجماع العرب والنحويين على أنَّ ضمير الفصل لا يكون صفة للمُظْهَر، وهي مسالة قطعية بالنسبة له؛ لأنَّها مخالفة لسنن كلام العرب.

٢. تنكير الأفعال: ذكر الزجاجي ((اجتماع نحاة النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أنَّ الأفعال نكرات، ولم يكونوا ليجتمعوا على الخطأ ولا يعينه واحد منهم، مع كثرة علماء الفريقين، وفحصهم عن دقائق النحو وغوامض المسائل...))[٣], فهذه من المسائل التي وقف عندها النحاة عن دراية وحكموا عليها بشكل قطعي غير قابل للشك.

ومن أمثلة الثوابت النحوية المتفق عليها:

- الأصل في الأسماء الإعراب وفي الأفعال البناء[٤].
- الأصل في الإعراب أنْ يكون بالحركة، وفي البناء أنْ يكون على السكون[٥].
- والعامل الأضعف لا يعمل في الأقوى[٦].

وفي الحقيقة هذه الثوابت هي استنتاجات عقلية من قبل النحاة يصدقها الواقع اللُّغوي، فهي أحكام تُشبه الحكمة في انطباقها على الواقع.

---

(1) الانفال :اية :٣٢
(٢) الكتاب: ٣٩١/٢.
(٣) الايضاح في علل النحو: الزجاجي: ١٩٩.
(٤) تمام حسان, من مقدمة له على كتاب اقسام الكلام العربي: فاضل الساقي: ١٣.
(٥) المصدر نفسه: ١٣.
(٦) اسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي، فاطمة محمد طاهر حامد: ١٣.

رابعا: **انسجام المعنى**:

اللُّغة العربية محكومة بأنظمة خاصة، وبسبب هذه الأنظمة أمكن تفاهم الناطقين بها، فهي أثر إنساني يشترك فيها مجموعة من البشر, وهي تشترك مع غيرها من اللُّغات بهذا الأمر، أي إنَّ لكلِّ لغة منطق ونظام خاص بها.

كلُّ لغة لها منطق ونظام خاص، يراعيه المنتمي إليها, ويستمسك به في كلامه، فشرط التفاهم بين الناس التزامهم بمنطقها ونظامها وفي حال عدم الالتزام يرمى بالغرابة والشذوذ، وهذا المنطق اللغوي بعيد عن المنطق العقلي العام الذي يهدي التفكير الإنساني في كلِّ البيئات، فهو نظام للناس عامة، في حين أنَّ المنطق اللغوي نظام خاص لا ينتظم إلَّا لطائفة خاصة من الناس هم الذين يطلق عليهم أبناء البيئة اللغوية، فاللغة منطق؛ لأنَّ لها نظاماً تخضع له وإلى حدٍّ كبير يرتبط هذا بعقول أصحابها، ولكنَّ ارتباط اللغات منذ نشأتها بالعقل جعل بين اللغات البشرية قدراً مشتركاً يمكن إرجاعه إلى الفكر الإنساني العام، ومن الصلة بين اللغات والمنطق نحدد الارتباط بين النظام اللغوي والتفكير الإنساني بشكل عام(١).

ومن أنظمة اللغة العربية النظام النحوي، متمثِّلاً بقواعد وقوانين خاصة، قد تمَّ استخلاصها من اللسان العربي الفصيح, وبواسطة الالتزام بها يُعصَمُ اللسان من الوقوع في اللحن النحوي ومن مواطن اليقين في التوجيه الإعرابي الانسجام بين المعنى والإعراب.

فمن فروع تأثُّر الحكم الإعرابي بالمعنى، هو دلالة المعنى المناسب الذي يفرضه المنطق اللغوي على المتكلم وعلى السامع, فمثلاً عندما نقول: (قاد السيارة زيد) المعنى المناسب والقطعي لهذه الجملة أنَّ الذي يقود السيارة زيد، فهو من قام بالفعل ومع تأخره عن المفعول به إلَّا أنَّنا نُجْزِمُ بأنَّ الفاعل زيد وليس السيارة؛ لأنَّ العكس لا ينسجم مع المعنى ولا يتوافق مع الواقع, وكذلك في المثال(ضرب الكرة زيد) في هذا التركيب نقطع بأنَّ الفاعل هو (زيد) مع تأخره عن المفعول به (الكرة)؛ لذلك من وجَّه قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ

(١) ينظر: من اسرار اللغة: ابراهيم انيس: ١١٨.

عِبادِهِ الْعُلَماءُ ﴾[1], يُرفع العلماء على معنى يخشى، أي يخاف الله، فإذا كانت دلالة الفعل بهذا المعنى فلا يصحُّ إلَّا أنْ تكون كلمة العلماء بالرفع وهي الفاعل؛ ولأنَّ الفعل(يخشى) يحتمل معنى آخر وهو معنى التعظيم, فأمكن إعراب كلمة (العلماء) بالنصب, كما ذكر ذلك العكبري بقوله: ((العلماء: بالرفع وهو الوجه. ويقرأ برفع اسم الله ونصب العلماء على معنى: إنَّما يعظِّم اللهُ من عباده العلماءَ))[2].

وكما في قوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾[3], مع أنَّ هذا التركيب لا خلاف فيه إلَّا أنَّنا نُجزم بأنَّ الفاعل سليمان، حتَّى لو فُرض فيه تقديم وتأخير؛ لأنَّ سليمان هو ابن داود والذي يرث قطعاً هو الابن وليس الأب؛ لذلك هذا المنطق اللغوي وضرورة تناسب المعنى هو الذي يحدد الحكم الإعرابي في حال غياب الحركة الإعرابية كما في (أكل الكمثرى موسى) فإنَّنا في هذا المثال نقطع بأنَّ الفاعل هو موسى؛ لأنَّه هو الذي يصحُّ منه الأكل وليس العكس، وكما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ ...﴾[4], إذ ((الألف في ابتلى منقلبة عن واو وأصله من بلا يبلو, إذا اختبر))[5],إذ الحكم هنا برفع (ربِّهِ) يقيني لا يحتمل غيره؛ بسبب أنَّ الاختبار إنَّما يقع من الربِّ على العبد، ومن الربِّ على أنبيائه وأوليائه ولا يصحُّ العكس.

خامسا: **توافر القرائن**:

التركيب العربي منه قطعي الدلالة بمعنى أنَّه يدلُّ على معنى واحد، وتركيب آخر يدل على الاحتمال، بمعنى أنَّه يمكن أنْ يُصرف ويوجه ذلك التركيب إلى أكثر من معنى , فالجملة في العربية تنقسم في دلالتها على ذات دلالة قطعية، وأخرى احتمالية فـ((الناظر في الجملة العربية يرى أنَّها ذات نوعين من الدلالة الأولى: أنْ تكون ذات دلالة قطعية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره مثل(حضر محمود) و(سافر خالد) ... الأخرى أنْ تحتمل أكثر من معنى ...))[6].

---

(١) فاطر, الآية: ٢٨.
(٢) التبيان في اعراب القران، أبو البقاء العكبري: ١٠٧٥/٢.
(٣) النمل, الآية: ١٦.
(٤) البقرة, الآية: ١٢٤.
(٥) التبيان في اعراب القرآن: ١١١/١.
(٦) الجملة العربية والمعنى،فاضل صالح السامرائي: ١١-١٢.

ففي المبحث الأول تمَّ بيان أنَّ من أسباب الظنِّ في القاعدة النحوية التعدُّد الدلالي في الفعل، والاسم، والحرف, والجملة، وهذا التعدُّد يترتب عليه الظنُّ في الحكم النحوي, والذي نؤكِّد عليه هنا القطعية في الدلالة للحرف، والكلمة، والجملة, فكما في المثال السابق (حضر محمود)و(سافر خالد) فإنَّ الجملة دلالتها دلالة قطعية وعلى مستوى الكلمة، فإنَّ الفعل (حضر وسافر) والاسم (محمود وخالد) لا يمكن تصوُّر دلالة ومعنى مغاير, أمَّا على المستوى الحرفي فكما في قوله تعالى:﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾[1]و(خالد في السوق) فإنَّ (من) و(في) حرفا جر قطعاً لا غير؛ بسبب عدم احتمال معنى مغاير لهما, وهذا القول يُمهِّد إلى دلالة القرائن وتأثيرها في وصف القاعدة النحوية بين الظن واليقين.

فالقرائن الدالة على المعنى تشمل القرائن المعنوية واللفظية، التي يطلق عليها تمَّام حسَّان (القرائن المقالية), فيقول: ((...قرائن معنوية وأخرى لفظية، ويصدق على كليهما اصطلاح: القرائن المقالية ؛ لأنَّ هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام))[2], ((والمعروف أنَّ التحليل اللغوي (الإعراب) يحتاج إلى الأمرين جميعاً))[3] ويُضاف قسمٌ ثالثٌ وهي القرائن الحالية أو المقام، والتي بتوافرها يتحقَّق القطع في الدلالة، ومن ثَمَّ القطع واليقين في التحليل النحوي، والتي سوف نبيِّن علاقتها بالموضوع.

فمن العناوين التي تتعاقب بين أمرين في مواطن البحث: هي القرائن بقسميها اللفظية والمعنوية، فبغيابها تكون سبباً من أسباب الظن في التوجيه النحوي, وقد بيَّنا نماذج لذلك في المبحث الأول، وبدلالتها القطعية تكون مصدراً من مصادر اليقين في الحكم النحوي ولكن ليس الكلام مطلقاً، بمعنى أنَّ أي قرينة لفظية تدل دلالة قطعية على التوجيه النحوي, بل إنَّ القرائن تتظافر فتؤدي إلى دلالة قطعية للحكم الإعرابي, فمثلاً : من القرائن اللفظية الحركة الإعرابية، ومع ذلك بعض الأحيان تحتمل أكثر من توجيه كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾[4], فكلمة (محفوظ) تُقرأ بالرفع وبالجر, فهي ليس قرينة دالة دائماً ((إنَّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة بمفرها سواء

(١) التوبة, الآية: ١.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١.
(٣) المصدر نفسه: ١٩١.
(٤) البروج، الاية :٢١-٢٢

أكانت معنوية أم لفظية ...))[1], وهذا الكلام بعد الفراغ من أمر قد أوجزنا القول فيه، وهو علاقة الإعراب بالمعنى, إذ هناك علاقة متشابكة بين المعنى والتوجيه النحوي, فعند تضافر القرائن يتحدّد المعنى للتركيب اللغوي الذي يبتني عليه التحليل النحوي، عندها يكون هذا التحليل يقينياً؛ بسبب القرائن المتضافرة.

وقد بيّن تمَّام حسَّان كيفية تتضافر القرائن بقوله: ((فإذا طُلب إلينا مثلًا أن نُعرِبَ جملة (ضرب زيد عمرًا)نظرنا في الكلمة الأولى ضرب فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ) ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ وافْعَل), فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمَّى (الفعل). ومن هنا نبادر إلى القول بأن: ضرب فعل ماضي, ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

١. أنَّه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
٢. أنَّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
٣. أنَّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).
٤. أنَّه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
٥. أنَّ تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
٦. أنَّ الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
٧. أنَّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب, وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً(قرينة المطابقة). وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل,))[2]. ويجري هذا التطبيق كذلك مع الاسم (عمر) الذي وقع مفعولاً به في المثال المضروب.

فمن هذا التوضيح يتبيَّن كما أنَّ التعدُّد والاحتمال الدلالي سبب من أسباب وقوع الظنِّ, فكذلك القطع واليقين الدلالي يدعو إلى صدور حكم نحوي يقيني لاشكَّ فيه, فإذن المنطق

(١) المصدر نفسه: ١٠٧.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨١.

اللغوي يفرض على الناظر إلى التوجيه النحوي أنَّ الدلالة القطعية في التركيب العربي المتأتية؛ نتيجة تضافر القرائن مصدر من مصادر اليقين في الحكم الإعرابي.

ولكن أحياناً مع غياب بعضها إلَّا أنَّ المعنى والتحليل النحوي المترتِّب عليه يبقى أيضاً يفيد اليقين, وذلك عند أمن اللبس, ((من أنَّ بعض القرائن قد تُغني عن بعض، عند أمن اللبس ... فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبسٍ مع عدم توفُّر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى, فإنَّ العرب كانت تترخَّصُ أحيانًا في هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأنَّ أمن اللبس يتحقَّقُ بوجودها وبعدمها. ولقد وجدنا في مأثور التراث العربي الكثير من الشواهد والأمثلة على هذ الظاهرة))[١].

فعندما يكون التركيب اللغوي قطعي الدلالة؛ بسبب تضافر القرائن أو؛ بسبب توافر بعضها إذا أمن اللبس، فإذا تمَّ القطع في المعنى بسبب ذلك ينتج توجيه نحوي يقيني.

فمن أمثلة غياب بعض القرائن مع القطع في التوجيه الدلالي والنحوي :قالت العرب: (خرق الثوبُ المسمارَ), فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد), وأهملوا الحركة، إذ لا يصحُّ أن يسند الخرق إلى الثوب, وإنَّما يسند إلى المسمار, فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول[٢].

فجملة (خرق الثَّوْبُ المسمارَ) يجوز فيها نصب الفاعل، ورفع المفعول به، عند عدم الالتباس، إذا كان مقدماً على الْفَاعِل، وَلَا يجوز ذَلِك إِذا كَانَ مُؤَخرا عَنهُ[٣].

فمع تخلف الحركة الإعرابية عن دلالة المعنى، وهي إحدى القرائن اللفظية إلَّا أنَّ الإسناد دلَّ على المعنى فلا يوجد لبس في المعنى.

((قالت العرب: (جحُر ضبٍ خربٍ), فأغنت عندهم قرية التبعية وهي معنوية, عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية, وكان الداعي إلى ذلك داعيًا موسيقيًّا جماليًّاً هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية, وقد سمَّاه النحاة المجاورة))[٤], كذلك هنا قرينة

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٣.
(٢) المصدر نفسه: ٢٣٤
(٣) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي:١٨١
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤.

الحركة الإعرابية تخَّلتْ عن وظيفتها الدلالية، إلَّا أنَّ قرينة التبعيّة دلَّت على المعنى بشكل جلي من غير لبس.

ومن قبيل إغناء القرائن الأخرى عن الرتبة ما نراه في (عليك ورحمة الله السلام), ((فالذي أغنى عن رتبة المتعاطفين هنا:

١. ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسقٍ خاصّ حتى أصبحا كالمثل وذلك هو التضام.
٢. حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف.
٣. توسُّط المعطوف بين الخبر المقدَّم والمبتدأ المؤخَّر ممَّا جعله لا يزال في حيز الجملة, فكذلك تغني القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى بدونها))[١], فتحصلت نتيجة أنَّ القطع الدلالي الباعث على التحليل النحوي اليقيني يأتي إمَّا عن تضافر للقرائن اللفظية والمعنوية، وإمَّا عن قرينة واحدة تُغني عن القرائن الأخرى.

أمَّا القسم الثالث من القرائن هي: قرينة الحال أو المقام، الذي عند غيابه يكون الظنُّ في التوجيه النحوي، وبتوفُّره ودلالته يؤدي إلى اليقين في التوجيه النحوي.

مثال على ذلك حذف المبتدأ لدلالة المقام عليه، كأنْ ترى شخصاً لديك معرفة مسبقة بأنَّ اسمه (عبد الله) فتقول: عبدُ اللهِ وربِّي، وتقدير الكلام هذا عبدُاللهِ, ولكن حذفت المبتدأ لدلالة الحال عليه، وقد يحذف الفعل والفاعل ويدلُّ المقام عليه، كما في قول العرب لمن ينوي سفراً (مصاحباً معاناً) والتقدير اذهبْ مصاحباً معانا، ومنه عندما ترى رجلاً متوجها إلى الحج فتقول: مكةَ وربِّ الكعبة، أي أراد أو يريد مكة، وكذلك يجوز حذف الفعل والفاعل عندما ترى شخصاً قادماً من سفر وتقول له: حديثَكَ ـ بالنصب ـ أي أسمعنا حديثَك بأسلوب الأمر، ويجوز في الإسناد الفعلي عندما ترى رجلاً ينوي أنْ يضرب فتقول له: زيداً أي اضرب زيداً[٢], فنجد قرينة الحال في هذه الأمثلة لها دور الرئيس في تحديد نوعية الحكم الإعرابي.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٦.
(٢) ينظر: المعنى وبناء القواعد النحوية ، محمود حسن الجاسم : ٨٣-٨٤.

الفصل الثاني

أشكال الظن

في

النحو العربي

الفصل الثاني: أشكال الظنِّ في النحو العربي

الظنُّ ظاهرة استطعنا أنْ نصف بها المادة النحوية، وتعرَّفنا على الأسباب التي أثَّرت في خلق الظنِّ، وبعد ذلك وجدنا أنفسنا قد حكمتها سنة من سنن الدراسة والبحث بشكل عام، وهي أنَّ الحديث النظري لابدَّ من تطبيق له على الواقع، لابدَّ من مصاديق يتمظهر عبرها الجانب النظري، فدعا ذلك إلى تلمُّس مصاديق ظنِّيةٍ في الدرس النحوي أو قلْ أشكالاً ظنِّية، قد استوعبت جوانب الأثر النحوي، التي تشمل أدلة النحو، وحدوده، ومصطلحاته، ومسائله المتنوعة، فمثَّل هذا المبحث أنموذجا لأشكال الظنِّ في النحو العربي.

أولاً: الأدلة النحوية:

القواعد النحوية قوانين مستنبطة من النص العربي الفصيح، ضمن ضوابط محددة، فهي قواعد ذات مرجعيات وروافد، قد أعانت النحوين في تقعيدها, وأصول القاعدة النحوية أشبهت أصول الفقه، كما يذكر ذلك ابن الأنباري بقوله:((أصول النحو أدلة النحو، التي تفرعت منها فروعه وأصوله, كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله))[1], فإذن الحكم الفقهي له أدلة يعتمد الفقيه عليها في استنباط الأحكام الشرعية، وكذلك القاعدة النحوية لها أدلة يستند عليها النحوي في وضع القاعدة النحوية، وهذه الأدلة تتفاوت في قوتها ورصانة الاعتماد عليها, وممَّا حلَّ فيها الظنُّ وأخذ أشكالاً متعدد نذكر منها مايأتي:

١. المادة اللغوية:

النص اللُّغوي الذي اعتمد عليه النحاة في وضع قواعدهم هو ((الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة الى حدِّ الكثرة))[2], ويُفصِّلُ السيوطي القول في المقصود من الكلام العربي الفصيح بقوله: ((وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظماً ونثراً, عن مسلم أو كافر.

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: السيوطي:٢٨
(٢) الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة،ابن الانباري:٨١

فهذه ثلاثة أنواع, لابد في كل منها من الثبوت))[1]. تُعدُّ هذه المادة اللُّغوية التي تنتمي الى ثلاثة انواع الاصلَ الرئيس، الذي يقوم عليه النحو العربي، عبر استناد اصول النحو الأخرى عليه، فالوصف الذي يُطلَقُ على تلك الأصول يلحق النتائج التي ترتبت عليها.

أ- **النص القرآني**:

المحنا سابقاً أنَّ النص القرآني من ناحية السند دليل قطعي للحكم النحوي، أمَّا من ناحية الدلالة فليس قطعيا دائماً ؛لأنَّ من طبيعة العربية أنْ تحتمل أكثر من توجيه إعرابي في كثير من تراكيبه؛ ولأنَّ القرآنَ حمَّالُ وجوهٍ تفسيرية، والتوجيه النحوي يتبع المعنى، فيحتمل النص القرآني أكثر من رأي إعرابي، تبعاً لاجتهادات اللغويين، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ الظنَّ النحوي يقع في القراءات القرآنية، التي تحتمل أكثر من توجيه نحوي ممكن، غير مقطوع به, فأمثلة أشكال الظنِّ في النص القرآني تشمل أمرين الأول:طبيعة النص القرآني الذي يتفرَّع عن طبيعة النص اللغوي الفصيح والثاني: تعدُّد القراءات.

ففي الحديث عن الأمر الأول نلحظ أنَّ حقيقة اللُّغة هي: عبارة عن أداة مادية، تحمل المعنى المجرد، الذي يجول في خاطر الانسان أو تحمل المعنى الذي يصل إلى الإنسان من غير الإنسان، كما في كلام الله أو الكلام الذي قد نتصوَّره صادر من الملائكة أو المخلوقات الأخرى[2].

فالكلمات التي تحمل المعاني لها هيئات مختلفة على أواخرها، نُطلق عليها الحركات الإعرابية، التي يؤثِّر في تشكُّلها المعنى الذي يقصده المتكلم أثناء تواصله مع الآخر, فالكلام يقع بين طرفين الأول:المتكلم والثاني:المتلقي.

الطرف الأول؛ لأنَّه يعلم بمقاصد ألفاظه تكون دلالة التراكيب اللّغوية لديه يقينية وقطعية، وذلك؛ لانحداره عن سره، وعقله، ويترتب على ذلك غالباً يقينية وقطعية التوجيه النحوي المترتب على المعنى.

---

(١) الاقتراح في اصول النحو وجدله: ٦٧.

(٢) وَقَالَ الله تَعَالَى {قَالَتَا أَتَيْنَا طائعين} فَزعم قوم من الْعلمَاء أَنَّهُمَا تكلمتا حَقِيقَة وَقَالَ آخَرُونَ إِنَّهُمَا لما انقادتا لأمر الله عز وَجل نزل ذَلِك منزلَة القَوْل: شرح شذور الذهب: ٣٩.

أمَّا المتلقي فإنَّه عن طريق الكلمات وهيآتها يتعرَّف على المعنى، ويتعرَّف أحياناًعليها بشكل ظنِّي وغير يقيني في حال تعدُّد التوجيه النحوي؛ لأنَّه غيرُ واقفٍ على معنى الكلمات كوقوف المتكلم على المعنى؛ لذلك نلحظ أنَّ التركيب يحتمل في أغلب الأحيان أكثر من معنى فيؤثِّر على التوجيه النحوي.

وبذلك نكون قد وقفنا على سرِّ العلاقة التبادلية بين الإعراب والمعنى، إذ إنَّ المعنى يؤثِّر في تحديد التوجيه الإعرابي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنَّ التوجيه الإعرابي يكشف عن المعنى، وذلك كما أشرنا فإنَّ المتكلم يرفع وينصب ويجُّر بما يحمِّل الكلمات من معانٍ، وإنَّ المتلقي يتعرَّف على المعنى عن طريق الإعراب وحركاته، فبواسطة الكلمات وهيآتها يعبِّر المتكلم عمَّا في داخله، أمَّا المتلقي فعن طريق الكلمات وهيآتها يتعرَّف على المعنى.

لذلك نجد هذه الحقيقة في النص القرآني أكثر من غيره من النصوص؛ لأنَّ الوجود الذي صدر عنه القرآن الكريم وجود عالم وحكيم بشكل مطلق, فالكلمات الصادرة من الله سبحانه تحمل من العمق والدلالة الحكيمة شيئاً عظيماً، فضلاً عن ذلك أنَّها تعبِّر عن عالم آخر قد لانستطيع تصوُّر حقيقته كما هي، إنَّما هي أمثال تقريبية، فيؤثِّر ذلك على معنى التراكيب، وما يتفرَّع عنه من حركات إعرابية، إذ المتلقي وهو الإنسان بشكل عام غير قاطع بدلالة كثير من التراكيب القرآنية والدليل على ذلك تعدُّد تفاسير القرآن، وما تضمُّ بين طياتها من آراء تفسيرية مختلف بها بين العلماء في كثير من تراكيبه.

والأمثلة القرآنية التي تصحُّ أنْ تكون شكلاً من أشكال الظن النحوي لطبيعة اللُّغة وطبيعة النص القرآني بالخصوص كثيرة، منها:

* اعراب (ذكرى) في قوله تعالى: ﴿كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾(١).

كلمة(ذكرى) احتملت ثلاثة وجوه اعرابية ظنية:

(١) الاعراف, الآية: ٢.

- الرفع:عند البصريين على إضمار مبتدأ، وعند الكسائي العطف على كتاب.
- النصب:عند البصرين على المصدر، وعند الكسائي العطف على الهاء في (أنزلناه).
- والخفض بمعنى للإنذار، وذكرى للمؤمنين خفض باللام[١].

فنجد كلمة (ذكرى) قد تمَّ توجيهها إلى ثلاثة آراء ظنية، لا نسطيق أنْ نقطع ونتيقن بأنَّ أحدها هو الصواب،فضلا عن ذلك أنَّ توجيه الرفع والنصب قد وقع الاختلاف في العامل، ففي حالة الرفع وقع الظنُّ هل أنَّ (ذكرى)هي خبر لمبتدأ محذوف أم على العطف على كتاب؟ وكذلك النصب بين المصدرية والعطف على (الهاء) في أنزلناه, وللمعنى دور في تعدُّد هذه التوجيهات، إذ هناك فرق في عطف (ذكرى) على كتاب أو على الضمير في (انزلناه) وبين الخفض باللام، التي فيها معنى التعليل.

* اعراب (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ ﴾[٢]

المقيمين: في الآية المباركة حملت أكثر من توجيه، كما يذكر ذلك ابن هشام بقوله: ((إنَّ (المقيمين) نُصِبَ على المدح، وتقديره:وامدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين،وإنَّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات؛ لبيان فضل الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنَّه مخفوض،لأنَّه معطوف على (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الانبياء...))[٣].

فنلحظ كلمة (المقيمين) لها توجيهان إعرابيان ظنِّيان، كلٌّ توجيه ممكن أنْ يكون هو الصواب أو الأصوب، الاول:النصب على المدح، والثاني:الخفض على العطف، ولكلِّ توجيه دلالة معنوية خاصة, ففي حالة النصب يكون المعنى أمدح المقيمين للصلاة، والخفض دلالة على إيمان الراسخين في العلم بالذي أنزل وبالمقيمين للصلاة.

* إعراب (فتكونا)في قوله تعالى:﴿.. وَلا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[٤]

---

(١) ينظر: اعراب القران: النحاس: ٤٤/٢.
(٢) النساء, الآية: ١٦٢.
(٣) شرح شذور الذهب،ابن هشام:٥٥.
(٤) البقرة, الآية:٣٥ .

احتمل الفعل (فتكونا) إعرابين النصب والجزم كما يبيّن ذلك العكبري بقوله: ((فتكونا: جواب النهي؛لأنَّ التقدير: إنْ تقربا تكونا. وحذف النون هنا علامة النصب؛ لأنَّ جواب النهي إذا كان بالفاء فهو منصوب، ويجوز أنْ يكون مجزوما بالعطف))[١].

أمَّا النحاس في إعرابه للقرآن فيضيف على ذلك بقوله: ((فَتَكُونا جواب النهي منصوب على إضمار «أن» عند الخليل وسيبويه ، وزعم الجرميّ: أنَّ الفاء هي الناصبة، ويجوز أن يكون فتكونا جزماً عطفا على تقربا))[٢].

فنلحظ الظنَّ في أكثر من توجيه نحوي يترتب عليه معنيان, الأول جواب للنهي بمعنى إنْ تقربا الشجرة تكونا من الظالمين والثاني: لاتقربا الشجرة، ولاتكونا من الظالمين، دون أنْ يكون الفعل جوابا للطلب.

أمَّا مايخصُّ تعدُّد القراءات فإنَّ النتائج النحوية المترتبة عليها تمثِّل شكلاً من أشكال الظنِّ النحوي؛ وذلك لظاهرة التعدُّد التي اختلف العلماء في النظر إليها، اختلفوا في عددها بين السبعة أو اكثر، واختلفوا في تواترها أو عدمه، فمنهم من قال إنَّها عبارة عن اجتهادات قُرَّاء وما هي بمروية عن الرسول(ص)، ومنهم من ذهب إلى أنَّها مروية عن الرسول، منها المتواتر ومنها الشاذ، بل إنَّ منهم تطرَّف وكفَّر من لم يقل بتواترها, هذا جزء من حقيقة القول في القراءات القرآنية، الذي عن طريقه نصل إلى أنَّ المسلمين مختلفون في شأنها، وأنَّ تواتر القراءات القرآنية غير متفق عليه, فإذن مسألة تواتر القراءات القرآنية غير يقيني، وغير مقطوع به، فهي ظنِّية، وما يترتب عليها من نتائج نحوية ظنية كذلك ، لذلك فإنَّ التوجيهات النحوية المتعددة نتيجة تعدُّد القراءة تمثِّل شكلاً من أشكال الظنِّ النحوي، وهي كثيرة في القرآن الكريم، منها:

* تشديد النون وتضعيفها في(لدنِّي) من قوله تعالى: ﴿قَدْبَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾[٣]

(١) التبيان في اعراب القران: ابو البقاء العكبري: ٥٢/١
(٢) اعراب القران: النحاس: ٤٦.
(٣) الكهف, الآية: ٧٦.

في كلمة (لدنَّي) قراءتان, الأولى: اثبات تشديد النون والثانية بالتخفيف، وهذه القراءة تفرز أكثر من توجيه إعرابي ممكن في كلمة واحدة من النص القرآني ((.. إذ الفصيح اثبات النون، ويقلُّ حذفها كقراءة من قرأ (لدني) بالتخفيف. والواقع أنها قُرِئت بتشديد النون وتخفيفها، فمن شدد كانت النون الأولى أصلية، والثانية نون الوقاية، ومن خفَّف النون، احتمل وجهين، أحدهما: أن يكون على لغة من قال (في لدني لد) فتكون النون نون الوقاية، ولانون في أصل الكلمة. والثانية: أنْ تكون أصلها التشديد،الا أنَّه خفف، وحذف نون الوقاية))[١].

قراءتان أفرزتا أكثر من توجيه نحوي ظنِّي, ففي حال قراءة التشديد في (لدنِّي) نونان الأولى أصلية والثانية للوقاية.

وفي قراءة التخفيف احتملت توجيهين الأول: أنَّ النون نون الوقاية، ولانون في أصل الكلمة، والثاني: أنَّ أصل الكلمة التشديد وحذفت نون الوقاية وبقيت النون الأصلية, فهذه ثلاثة توجيهات فرعية ظنِّية لقراءتين، لانسطيع القطع بواحد ونلغي الآخرين.

* التوجيه الإعرابي للفظ (تجارة) من قوله تعالى:﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ﴾[٢]

فقد ((قرأعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.. : (تجارةً) بنصب التاء، على أنَّ (كان) ناقصة واسمها ضمير يعود على الأموال، وتجارة خبرها، والتقدير: الا أن تكون الأموال تجارة. وقرأ الباقون (تجارةٌ) برفع التاء، على أن كان تامة تكتفي بمرفوعها، والتقدير: الا أن تحدث تجارة أو تقع تجارة))[٣].

فكلمة (تجارة) لها إعرابان النصب على أنَّها خبر(كان)والرفع على أنَّها فاعل (كان) لا نستطيع القطع باحدهما ونلغي الآخر, بل يبقى التوجيهان ممكنين ظنيين.

* توجيه (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً ﴾[٤].

(١) اعراب الشواهد القرانية والاحاديث النبوية في شرح ابن عقيل: محمد احمد القاسم: ١٨.
(٢) البقرة, الآية: ٢٨٢.
(٣) القراءات وأثرها في علوم العربية: محمد سالم محيسن: ١٥١/٢.
(٤) المؤمنون, الآية: ٥٢.

قرأعاصم، وحمزة، والكسائي، (وإنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون على الاستئناف، و(هذه) اسمها، و(أمتكم) خبرها، و(أمة) حال، و(واحدة) صفة الى (أمة). وقرأ ابن عامر (وأن) بفتح الهمزة، وتخفيف النون، على أنَّها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(هذه) مبتدأ و(أمتكم) خبر، والجملة خبر (أن).وقرأ الباقون وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو وأبو جعفر، ويعقوب (وأنَّ) بفتح الهمزة، وتشديد النون، على تقدير حرف الجر قبلها، أي (ولأنَّ هذه أمتكم) و(هذه) اسم (أنَّ) و(أمتكم) خبرها))[1].

ففي هذه الآية ثلاث قراءات انتجت توجيهات نحوية متعددة ظنية, فنجد الأداة (انَّ) وقع الظنُّ في توجيهها بين الكسر والفتح والتشديد والتخفيف، وكذلك في ماعقبها من كلمات، فنلحظ توجيهات إعرابية ممكنة ظنية، والحقيقة أنَّ هذا قليل من كثير وإلَّا فإنَّ تعداد القراءات القرآنية وبيان أثرها في تشكيل الظن النحوي أمر يتعسَّر إحصاؤه.

ب- الحديث النبوي الشريف:

الحديث النبوي الشريف أحد أقسام المادة اللُّغوية لأصول النحو، إذ هو قسيم للنص القرآني وكلام العرب (شعراً، ونثراً).

انقسم النحاة في جواز الاستشهاد به على ثلاثة مذاهب، الأول جواز الاستشهاد به مطلقاً والثاني منع الاستشهد مطلقاً((وحجتهم أنَّ الأحاديث النبوية رويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بألفاظها؛ ولأنَّ أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه))[2], والثالث هو التوسط أي ((جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) والأمثال النبوية))[3].

فنلحظ ثلاثة آراء حول الاستشهاد بالحديث، والاختلاف كما تمَّت الإشارة إليه سابقاً هو دليل وعلامة على وجود الظنِّ في النتائج المعتمد فيها على الحديث، وهذه النتائج هي الاحكام النحوية؛ ولأنَّ الاستشهاد بالحديث لم يرد في الاثر النحوي إلَّا قليلاً فلم يُلتَفت إليه في الفصل الأول لجعله أحد أسباب الظنِّ النحوي.

(١) القراءات وأثرها في علوم العربية:١٥٦/٢.
(٢) شرح شذور الذهب: الجوجري: ٩٥/١.
(٣) المصدر نفسه:٩٥/١.

((أعرض البصريون والكوفيون عن الاحتجاج بالحديث الشريف؛ لأنَّ الوفرة الوفيرة من رواته كانت من الاعاجم؛ ولأنَّه نُقِلَ بالمعنى ولم يُنقَلْ بالحرف. وبناء عليه وجدنا امَّهات الكتب النحوية خالية من شواهد الحديث الشريف. وأيَّد السيوطي موقفهم هذا ولم يحص في الكتاب من قبل محققه عبد السلام هارون سوى ثمانية أحاديث، وابتعد المتقدمون عن الاحتجاج بالحديث إلى أنْ ظهر ابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن مالك فاحتجا بالحديث ثم تابعهما الاسترابادي))[١].

فنلحظ أنَّ نسبة الأحاديث الشريفة المستشهد بها في القاعدة النحوية نادرةً جداً، وقليلة إذا ما قورنت بسعة علم النحو، والشواهد الأخرى، المحتج بها من قرآن وشعر.

ومن جانب آخر فإنَّ من الأحاديث النبوية قد تمَّ الاستشهاد بها دليلاً رديفاً ومسانداً لنص آخر كما في حديث ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) وقع الاستشهاد فيه على لغة قليلة، تجوّز بقاء علامة التثنية والجمع، ويعبّرعن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)[٢]. وكان هذا الاستشهاد مرادفاً لأدلة أخرى، منها قول الشاعر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم[٣]

وكذلك قول الشاعر:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر[٤]

((وحمل بعضهم على هذه اللُّغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[٥]، ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٦]))[٧].

وكذلك فيما روي عن الرسول((ليس من أمبر أمصيام في أمسفر)) في الاستشهاد به على لغة أهل اليمن للتعريف بالألف والميم[٨]، ومنه قول الشاعر:

---

(١) ينظر: اعراب الشواهد القرانية والاحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل ،محمد احمد القاسم:١٠-١١.
(٢) ينظر: شرح الأشموني:٣٩٢/١.
(٣) شرح شواهد المغني،هو لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام:٧٨٥/٢.
(٤) البيت لمحمد بن أمية:العقد الفريد:٣٥٨/٢.
(٥) المائدة،الاية:٧١
(٦) طه،الاية:٦٢
(٧) الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين المرادي:١٧١.

ذَاكَ خَلِيلي وذُو يُعاتِبُني يَرْمِي وَرَائِي بَامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ[1]

أي: بالسهم والسلمة.

فإنَّ هذا الحديث جيء به على أنَّ الرسول قد تكلَّم بهذه اللُّغة، وهو حديث قد انظَّم إليه قول الشاعر, وإلَّا فلو عثر على حديث وقد تمَّ الاستشهاد به منفرداً على قاعدة وعن طريقه تمَّ تأصيلها، فإنَّ الظنَّ قد يأتي عن سند الحديث بإنَّه غير متواتر أو؛ لأنَّ النحاة قد اختلفت أقوالهم في شأن الاستشهاد به، فتكون القاعدة ظنية وليست يقينية؛ لذلك فمن الصعوبة أنْ يُعدُّ الحديث مصدراً من مصادر اليقين.

هذا الكلام عن الحديث بوصفه مادة لتأصيل القاعدة النحوية، أوضحنا كيف يقع الظنُّ فيه. أمَّا إذا نظرنا من جهة أخرى بوصفه كلاماً عربياً فصيحاً وقد تمَّ تحليله تحليلاً نحوياً، نجد وقوع الظن في إعراب تراكيبه، يمثِّل شكلاً آخر من أشكال الظن النحوي.

هناك أحاديث نبوية أُعربت، ووقع في بعض ألفاظها أكثر من توجيه إعرابي، فشكَّلت مصداقاً من مصاديق الظنِّ في التوجيه النحوي:

* دلالة (انَّى) في قوله (ص): **((حَتَّى أَتَيَا الصَّخْرَةَ، فَرَأَى رَجُلًا مُسَجًّى عَلَيْهِ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ الْخَضِرُ: أَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟))**[2].

(انَّى) تحتمل وجهين إعرابيين الاول: أنَّها ظرف زمان بمعنى من اين كقوله تعالى:﴿ أَنَّى لَكِ هذا﴾[3] و(السلام) مبتدأ والظرف خبر عنه، والوجه الثاني: هي بمعنى: كيف, أي: كيف بارضك السلام ؟ ووجه هذا الاستفهام أنَّه لمَّا رأى ذلك الرجل في قفر من

---

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ،ابن مالك ، جمال الدين:١/.١٦٥
(١) الشاعر، بُجَيرِ بْنِ عَنَمَة الطَّائِيّ ،ينظر: لسان العرب:١٢/٢٩٧.
(٢)المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم) مسلم النيسابوري:٥/١٦١.
(٣) ال عمران،الاية:٣٧

الارض استبعد علمه بكيفية السلام، فأمَّا قوله:(بارضك) فموضعُهُ نصْبٌ على الحال من (السلام) والتقدير: من أين استقر السلام كائناً بأرضك[١].

(أنَّى) أمكن توجيهها على نحوين: الخبرية، والحالية من كلمة (السلام) ، فنجد التعدُّد الإعرابي في الحديث الشريف, تعددا ممكنا ظنيا غير مقطوع بأحده .

* حذف المضاف وإقامة المضاف إليه في قوله (ص):**((ما رأيت كاليوم ريحا))**.

((هذا كلام فيه حذف تقديره: ما رأيت ريحاً كريح اليوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقيل (الكاف) هنا اسم وتقديره: ما رأيت مثل ريح هذ اليوم ريحا.و(وريحا) هنا تمييز، وأراد بـ(اليوم) الوقت الذي هو فيه. وهو كثير في كلام العرب))[٢].

فنلحظ التعدُّد في توجيه الكاف من كلمة (كاليوم) بين الحرفية أو تكون على تقدير (مثل) وتُعرب مفعولاً به وما يتبع ذلك من تعدُّد في توجيه الكلمات المحيطة بها، وذلك في إعراب (ريحاً) إمَّا على أنَّها مفعول به أو على التمييز وهي توجيهات ممكنة ظنية.

* توجيه لفظ (الصلاة) في قوله (ص) **((الصلاةُ أمامَك))**.

الصلاة تقرأ بالنصب والرفع، قال العكبري: الأول هو الوجه على تقدير : أتريد الصلاة، أو أتصلي الصلاة؟ .

وذهب اخرون: أنَّ النصب إمَّا على الإغراء أو بإضمار فعل ناصب تقديره اذكر أو أقم أو نحو ذلك. وفي قراءة الرفع إمَّا على إضمار فعل، أي حانت الصلاة، أو حضرت أو أنَّ (الصلاةُ) مبتدا و(أمامكَ) خبره [٣].

الصلاة تُقرأ بالرفع والنصب،الرفع على الفاعلية بفعل مضمر، والنصب على الإغراء أو المفعولية بتقدير فعل مضارع مسبوق باستفهام أو بتقدير فعل أمر، فنجد كلمة الصلاة أمكن أنْ تُحمل على أكثر من توجيه إعرابي ظني غير مقطوع به، فعدم القطع مَثُل في التوجيه الإعرابي بين الرفع والنصب من جانب، وفي تحديد الفعل العامل من جهة أخرى، ودليل ذلك

(١) ينظر:اعراب الحديث النبوي املاه ابو البقاءعبد بن الحسين العكبري:٥٢-٥٣.
(٢) اعراب الحديث النبوي املاه ابو البقاءعبد بن الحسين العكبري:١٣٧.
(٣) ينظر:عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث: جلال الدين السيوطي: ١٠٣/١.

اختلاف النحويين الذي كله ممكن، ولايوجد رأي قطعي يقيني، ولايوجد مانع من استحالة أو منع الرأي المقابل ليثبت أنَّ الأول غير ممكن التعدُّد.

* **توجيه لفظ (الساعة) في قوله (ص) ((بُعثتُ أنا والساعةَ كهاتين))**

قال أبو البقاء: ((لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى مع، والمراد به المقاربة))[١].

وقال القاضي عياض: ((الأحسن رفع الساعة عطفاً على ما لم يسمَّ فاعله في بُعثتُ، ويجوز النصب على المفعول معه، أي بعثت مع الساعة، كقولهم: جاء البردُ والطيالسةَ، أو على فعل مضمر يدلّ عليه الحال، أي فأعدِّوا الطيالسة ويقدّر هنا فانتظروا الساعة))[٢].

الساعة لها ثلاثة توجيهات إعرابية ممكنة ظنية:

- النصب على أنَّها مفعول معه، وهوعند العكبري لايمكن احتمال غيره.
- النصب على أنَّها مفعول به لفعل تقديره (فانتظروا).
- الرفع عطفاً على الفعل المبني للمجهول (بُعثتُ).

ثلاث توجيهات يمكن أنْ يكون رأي العكبري وحده هو الصواب أو احد توجيهات القاضي عياض, فالقطع في صواب أحدها وتخطئة الآخرين غير ممكن.

(١) عقود الزبرجد على مسند الامام احمد :١٥٣/١
(٢) المصدر نفسه :١٥٣/١

ج-الشعر:

الشعور والفكر والخيال والفن من الأشياء التي لازمت وجود الإنسان، فلا نستطيع تصور الإنسان خالياً منها, فهي مفردات قد اقترنت بوجوده، ولم يتناها الينا انه قد تخلى عنها في وقت من الأوقات، إذ هي لغة مشتركة بين البشر، وعن طريق هذا التكوين المتجذِّر والخاص بالإنسان يصدر الشعر، مكوناً ظاهرة إنسانية، ذات تكوين وجودي قديم، بقدم الإنسان، وعريض على سعة انتشاره.

فوُلِد طيف من ألفاظ العربية على شكل فني موزون، وأفكار ممتزجة بشعور، ساعد على تناقله بين الناس، ومن ثَمَّ الافادةُ منه في دراسة جوانب متعددة تخص حياة الإنسان الاجتماعية، والفكرية، والسياسية، واللُّغوية، التي منها الافادة منه كشاهد نحوي, فـ((كان الشِّعْرُ علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه))[1].

فالشاهد الشعري في النحو له الصدارة من بين نصوص الاستشهاد الأخرى؛ لامتيازه بأمور ساعدت على حفظه وتناقله، فشكَّل ميداناً أوسع من كلِّ الميادين للقاعدة النحوية.

اعتمد النحاة على ماقيل من أقوال العرب في وضع القواعد النحوية، وتمَّ التعويل عليها بوصفها حاملة للُّغة، وعليها استقرأ النحاة ووصفوه تحت أشكال عرفت باسم القواعد، بنيت عليها أقول المتأخرين عن طريق القياس، وكان الشعر حائزاً حظاً وافراً من تلك الأقوال، وعندها كانت الشواهد الشعرية موثقة توثيقاً محكما, وكان اجتهاد النحاة في الحصول على النص الموثق اجتهاداً فاق غيره.[2], ((يحتلُّ الشعر مرتبة الصدارة في الكلام العربي

(١) المزهر:٤٠١/٢.
(٢) ينظر:اختلاف رواية الشواهد الشعرية واثره في استنباط القواعد النحوية: ابراهيم حمد احمد جميل الله:٥٤.

المستشهد به في بناء قواعد النحو العربي؛ لذا فقد حظي الشاهد باهتمام القدماء، فجابوا الديار بحثاً عنه، وشرَّقوا وغرَّبوا بغية مشافهة الأعراب الخلص في بواديهم حيث صفاء اللغة وسلامة السليقة، ونتج عن تلك الرحلة الشاقة كمٌ كبيرٌ من الشواهد، بيد أنَّ تلك الحصيلة الشعرية لم تصل إلينا وافرة، فمنها ما فقد بالجملة، ومنها ماجهل قائله، فتعددت رواية بعض الأبيات تبعاً لذلك، واضطرب العلماء في نسبة هذه الشواهد إلى قائليها))[١].

فوردت نصوص تُدَلِّلُ على أنَّ هناك أيادي عبثت برواية ونسبة الأبيات الشعرية، فقد أورد محمد بن سلام أنَّ((أول من جمع أشعار الْعَرَب وسَاق أحاديثها حَمَّاد الراوية، وَكَانَ غير موثوق بِهِ، وَكَانَ ينْحل شعر الرجل غَيره وينحله غير شعره وَيزِيد فِي الْأَشْعَار))[٢].

وذكر ابن فارس ((حدثنا علي بن إبراهيم عن المَعْدَانيّ عن أبيه عن معروف بن حسان عن اللَّيْث عن الخليل قال: إنَّ النَّحارير رُبَّما أدخلوا عَلَى الناس مَا لَيْسَ من كلام العرب إرادة اللَّبْس والتَّعْنِيت))[٣].

وقد وُضِعتْ أسباب ودوافع محتملة في تغيير رواية الشاهد، منها: أنَّ الشاعر هو الذي غيَّره بعد أنْ بدا له أنْ يغيره فغيَّره، يقول السيوطي: ((كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما فأجبت باحتمال أنْ يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا))[٤].

أو أنَّ التغيير من الرواة الذين تناقلوا قول الشاعر في عصره، والعصر الذي يليه، أو أنَّ التغيير من صنع الدارسين تاييداً منهم للقواعد النحوية[٥].

عندما ثبَّت النحاة قواعدهم لم يعودوا يهتموا بالنصوص, فصاروا يُغيِّرون رواية الشعر الفصيح بما ينسجم مع قواعدهم التي قرَّروها[٦].

---

(١) الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القران: يحيى بن محمد حكمي:المقدمة: ٧.
(٢) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام:٤٨/١.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس:٣٤.
(٤) الاقتراح: السيوطي: .١٣٣
(٥) ينظر: اختلاف رواية الشواهد الشعرية واثره في استنباط القاعدة النحوية:٦١.
(٦) ينظر: الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: علي مزهر الياسري:٢٠٣-٢٠٤.

ونتيجة للجهل بقائل الشاهد النحوي، وتعدُّد الرواية، والاضطراب في نقله، واعتماد الشاهد المنقول بقسم الآحاد ذهب الأكثرون إلى أنَّه يفيد الظن [١].

فعندما تُوضَعُ قاعدة نحوية على نصوص غير موثوق بها بسبب الاختلاف في رواية الأبيات أو عدم القطع بنسبة الشاهد إلى راوٍ معين أو أنَّ البيت مجهول القائل يكون الحكم على القاعدة المستنبطة من هكذا حال بأنَّها ظنية.

فمثَّل سند ورواية الأبيات الشعرية شكلاً ظنياً لأحد أصول القاعدة النحوية، فمع أنَّ النحاة كانوا يتحرَّون الدقة في نقل الأشعار، واجتهدوا في الحصول على الموثَّقِ منها، إلَّا أنَّنا عندما نلاحظ واقع الشواهد النحوية نجدها تحمل علامات الظنِّ،التي منها: (اختلاف رواية الشاهد الشعري، والاضطراب في نسبة الشاهد الشعري، واعتماد الشاهد مجهول الراوي) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّا نجد بعض الأبيات الشعرية قد وقع فيها الخلاف في التوجيه النحوي نتيجة تعدُّد الاجتهادات في نصوص الأبيات، فمثَّل أيضاً شكلاً ظنياً من وجهة أخرى.

اختلاف رواية الشاهد الشعري :

- قول مزاحم بن الْحَارِث الْعقيلِيّ:

وقالو تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف[٢]

ذكر سيبويه هذا الشاهد في(كل) بنصبها ورفعها، والنصب عنده (بعارف) والرفع على أنَّ(ما) حجازية و(كل) اسمها[٣], بينما الفرَّاء أورد الرفع وانكر النصب بقوله: ((رفعاً، ولم أسمع أحداً نصب كل))[٤], و((أمَّا الفرَّاء فقد استشهد به على أنَّ (كل) تشبه الاستفهام في أنَّها إذا تأخر العامل فيها، رفعت))[٥].

(١) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه،خديجة الحديثي:١٥٠.
(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،البغدادي:٢٦٩/٦.
(٣) ينظر الكتاب: ٧٢/١.
(٤) معاني القران: الفراء:١٤٠.
(٥) الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القران: ٩١.

إذاً يتَّضح هذا الشكل من الظن النحوي في الشاهد الشعري؛ بسبب الرواية بين مثبت ومنكر لها، وبعد ذلك ينعكس على تعدُّد في التحليل تعدداً ظنِّياً في الكلمة الواحدة, فنجد الاختلاف بين علمين من علماء النحو في سند الرواية، إذ إنَّ سيبويه ذكر أنَّ (كل) جاءت بالرفع والنصب، أمَّا الفرَّاء فقد نفى رواية النصب بشكل قطعي، مدعياً بعدم سماع النصب من أحد؛ لذلك انتج هذا الاختلاف تعدُّداً ظنياً في الوجوه الإعرابية المترتبة على التعدُّد في الرواية.

- ومن ذلك جزم (أشرب) في قول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مُستَحقِبٍ إثما من الله ولا واغِلِ[1]

فقد غيَّر المبرِّد رواية الشاهد؛ لأنَّه رأى الشاعر جزم (اشرب) في غير موضع الجزم[2]. قال ابن جني: ((وأمَّا اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب، فإنَّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنَّه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره.وقول أبي العباس: إنَّما الرواية: (فاليوم فاشرب)، فكأنَّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تَسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرَف فقد سقطت كلفة القول معه))[3].

ففي هذا المحلِّ يبقى الحكم على كلا التوجيهين حكماً ظنياً، يحتمل رأيين مختلفين؛ والسبب في ذلك أنَّ رواية البيت قد وقع فيها التغيير، عندما غيَّر المبرِّد ماراواه سيبويه (اشرب) بالجزم، غيره إلى الرفع، نلحظ تعاقب في تبنِّي روايتين مختلفتين, فيظهر الظنُّ في الشاهد النحوي؛ بسبب تعدد الرواية.

الشاهد مجهول الراوي:

ومن أمثلته:

(١) ينظر: ينظر ديوان امرئ القيس بتغيير اشرب الى (أُسْقَى):١٤١, والشعر والشعراء: ١١٧/١, والأصمعيات: اختيار الأصمعي:١٣٠.
(٢) ينظر: الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه:٢٠٤.
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ابن جني:١١١/١.

- قولهم: **لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء**

سيق هذا البيت شاهدا على المصدر المنصوب على أنَّه مفعول له، وهو مصحوب بـ(أل)[١].

مثل هذا البيت الذي هو مجهول قائله عندما يساق شاهداً نحوياً تترتب عليه قاعدة، وهو حجة في الاستدلال به، ولكن لا يوصل إلى اليقين، ويبقى حكم القاعدة ظنياً إذا أمكن وجود رأي مخالف للأثر المترتب عليه.

الاضطراب في نسبة الشاهد الشعري:

الأبيات عندما تجيء منسوبة إلى أكثر من قائل تُعدُّ شكلاً من أشكال الظن في نسبة القول، وفيما يترتب عليها من قاعدة.

- قال زهير بن أبي سُلمى:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر[٢]

اختلف الكوفيون والبصريون في وقوع من لابتداء الغاية في الزمان، ذهب الكوفيون إلى أنَّ(من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان،وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان.

واستشهد الكوفيون في البيت السابق إلَّا أنّ البصريين احتجوا عليهم بأنَّ رواية البيت غير صحيحة, ويزعمون أنَّ الرواية الصحيحة في هذا البيت (أقوين مذحجج ومذدهر) بل إنَّ من العلماء من أنكر أنَّ زهيراً قال هذا البيت[٣]. فنلاحظ أنَّ الظن وقع في رواية البيت وفي نسبته وفيما ترتب عليه.

- وكذلك الشاهد الذي أورده سيبويه في الكتاب والفرَّاء في معاني القرآن وهو قول لخِرْنِق بنت هَفَّان القيسي من بني قيس بن ثعلب:

---

(١) ينظر:شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي : ٦٣٧/٢.
(٢) ينظر ديوان زهير:٥, باختلاف في كلمة (من دهر) والمثبت في الديوان(من شهر)
(٣) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٣٠٦/١.

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النّــازِلون بكـــــلّ مُعْتَرَكٍ والطّيبونَ مَعاقِدَ الأَزْرِ))[1]

((اورد سيبويه البيتين شاهداً على وجوب نصب معمول الصفة المشبه بالواو والنون (الطيبون معاقد) بينما أورد الفرَّاء البيتين شاهداً على جواز نصب (النازلين) و(الطيبين) في رواية النصب على المدح،وإنْ كان الأصل الرفع كما ذكر ،ولكنَّهم قطعوهما عن الرفع إلى النصب لغرض المدح ... اختلف الرجلان في رواية البيت،فقد رواه سيبويه برفع (النازلون) و(الطيبون) ...بينما رواه الفرَّاء بنصبهما .... نسب سيبويه البيت لخرنق، بينما أورده الفرَّاء دون نسبة))[2].

يمثِّل البيت إنموذجاً لحالة الظن في الشاهد الشعري، الذي سيق دليلاً للقاعدة النحوية، إذ نجد التعدُّد الظنِّي في الرواية بين (النازلين والطيبين)، أوردهما سيبويه بالواو والنون والفرَّاء باليـاء والنون, وممَّا نتج عن ذلك أيضاً ظنٌّ في الإعراب، فعلى رواية سيبويه (النازلون) مبتدأ و(الطيبون) معطوف عليها، أمَّا على رواية الفرَّاء فالنصب على المدح في كليهما.

ووقع الظنُّ بسبب الاضطراب في سند الشاهد بين أنْ يكون لخِرنْق بنت هفَّان القيسي أو لغيرها، ودلَّ هذا الشاهد على أنَّ رأي سيبوية أقوى حجة؛ لأنَّه استدلَّ ببيت منسوب إلى من قاله، بينما الفرَّاء لم ينسب البيت إلى أحد.

فنلاحظ الظنَّ في هذا الشاهد من من جهة اختلاف الرواية، والاضطراب في النسبة، و أنَّه مجهول القائل عند استشهاد الفرَّاء به من غير أنْ ينسبه.

تعددُّ التوجيهات:

(١) الكامل في اللغة والأدب ،محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس:٣١/٣, وينظر : الكتاب: ٢٠٢/١, ومعاني القران: الفراء: ١٠٥.

(٢) الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفراء في معاني القران : حيى بن محمد حكمي: ١٠.

الجهة الثانية التي يقع فيها الظن للشاهد الشعري في الأبيات التي تُساق من النحويين كمادة استشهاد أو احتجاج, فتأخذ طبيعة تراكيب العربية نفسها في قابلية بعض تراكيبها على تعدُّد توجيهاتها النحوية مكونة آراء ظنية، منها:

- قال امرؤ القيس:

أغَرَّكِ مِنّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلي وأنَّكِ مَهْمَا تأمُرِي القْلبَ يَفعَلِ[1]

اختلف النحويون في إعراب (مهما)، فمنهم من ذهب إلى أنَّها حرف لامحل له من الإعراب, ومنهم من ذهب إلى اسميتها تحتمل المصدرية أو الظرفية, ((فإنْ قلْتَ ما محلُّ مهما من الإعرابُ عندَ من يقولُ باسميتها ؟ قلتُ: يحُتملُ فيها وجهان أحدُهما أنْ تكونَ مفعولاً مطلقاً أيَّ أمرٍ تأمري القلبَ يفعل، ويحُتملُ أنْ تكونَ ظرفَ زمانٍ بمعنى متى تأمري القلبَ يفعل))[2].

فنجد وقوع التعدُّد في إعراب (مهما) فمن النحويين من ذهب إلى أنَّ (مهما) حرف ليس له محل من الإعراب, بينما ذهب آخرون إلى أنَّها اسم يحتمل اعرابين,إمَّا على أنَّه مفعول مطلق أو على أنَّه ظرف زمان وكلها جائزة ظنية.

- كذلك قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

قِفَا نَبكِ منْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنزِل بِسِقْطِ اللّوى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحومِلِ[3]

قِفَا أمرٌ من وقفَ يقفُ وقوفاً، اذا قطعَ المشي لأنّه من الوقْف بمعنى الحَبْس كما جوَّزهُ من لا وقوفَ له والألفُ فاعلهُ على الاصحّ ، ونبكِ مضارعٌ مجزومٌ؛ لأنّهُ جوابُ الامرِ وفيه الشّاهدُ . ومِن ذكرى صلتُهُ ، ومنزلِ معطوفٌ على حبيبٍ وبسقطِ يحتملُ أن يكونَ قد تنازَعهُ قِفا ونبكِ وذكرى (فأُعْمل الثالث) وحذفَ معمولا الأوّليْنِ وكذا على (بَيْنَ) على أن يكونَ بدلاً من بسقط، ويحتملُ أن يكونَ كُلٌ منهما صفةً لحبيبٍ ومنزلِ. ويحتملُ أنْ يكونَ المتنازعُ فيه

---

(١) ديوان امرئ القيس :٣٣ وهو من شواهد الكتاب:٤/٢١٥
(٢) شرح شواهد قطر الندى: صادق الفحام (دراسة وتحقيق المقدمة من طالب الماجستير ناصر عبد الاله كاظم)، جامعة القادسية:٨٠.
(٣) ديوان امرئ القيس :١٤ وفي لسان العرب:١٥/٤٢٨.

هوَ الأوّلُ فقط، والثاني صفةٌ ويحتملُ العكسُ، ويحتملُ ان يكونَ الأوّلُ صفةً، والثاني بدلاً منه، ويحتملُ غير ذلك وتحقيقُ إعرابهِ موقوفٌ على معرفةِ مقصودِ الشاعرِ))[١]. ففي هذا الشاهد نلحظ التعدُّد والظنَّ في التوجيهات الإعرابية بشكل واضح.

- قال عمرو بن كلثوم:

صددت الكأس عَنَّا أم عَمْرو وَكَانَ الكأس مجْراهَا اليمينا[٢]

فـ((يجوز كَون مجْراهَا مُبْتَدأ وَالْيَمِين ظرف مخبر بِهِ، أَي مجْراهَا فِي الْيَمين وَالْجُمْلَة خبر كَانَ، وَيجوز كَون مجْراهَا بَدَلا من الكأس بدل اشْتِمَال، فاليمين أَيْضا ظرف؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمد فِي الْإِخْبَار عَنهُ إِنَّمَا هُوَ الْبَدَل لَا الِاسْم، وَيجوز فِي وَجه ضَعِيف تَقْدِير الْيَمين خبر كَانَ لَا ظرفا؛ وَذَلِكَ على اعْتِبَار الْمُبدل مِنْهُ دون الْبَدَل))[٣].

فهذا شاهد لوقوع الظن في الآراء النحوية بعد التعدُّد الجائز لكل وجه، فالظنُّ في (مجراها) بين الابتداء وبدل الاشتمال، وفي (اليمينا) ظرف مخبر به وظرف من غير أخبار وخبر كان، ويجوز كذلك أنَّ (مجراها اليمينا) جملة اسمية خبر (كان), فنجد توجيهات نحوية متعددة ظنية.

٢: القياس:

القياس مصطلح نحوي له مفهومه الخاص الذي يدرس عنواناً لأحد أدلة النحو، أمَّا بشكل عام فإنَّه مفهوم واسع يتميَّز به العقل المفكر، الذي كلما زادت نباهته انعكس تطبيقاً فعلياً لكثير من الأمور التي تخص حياة الإنسان، إذ إنَّ القياس بشكل عام خطوات فكرية يمتلكها كلُّ شخص، تؤسس لنتيجة تطبيقية مبتنية على أصول وقوانين ثابتة.

والقياس مفهوم يولد مبكراً لدى كلِّ إنسان، إذ عند الطفولة وفي مرحلة الإدراك يأخذ يقيس الأشياء عن طريق خزن تجاربه وتجارب الآخرين، فيقنن لها وينشئ روابط عفوية بين السابق وما تُستَحدث من أمور.

---

(١) شرح شواهد قطر الندى: ٧٧.
(٢) شرح المعلقات العشرة ، يحيى بن علي الشيبانيّ:٢١٩، وشرح كتاب سيبويه: السيرافي:١١٦/٢.
(٣) شرح شذور الذهب،ابن هشام:٣٠٤.

وعندما يكبر الإنسان فظاهرة القياس تتَّسع لديه، فكلُّ أداء فردي واجتماعي مقنن إنَّما جاء تقنينه عبر قياسه لظواهر مشابهة سبقت، فعندما يلبس فتفصيل لباسه مصداق لثقافة معينة اكتسبها من ملاحظة الآخرين ، وعندما يُعدُّ الطعام فعن ثقافة سابقة كوَّنها من ملاحظة تجارب الآخرين، وعندما يسافر فالكيفية التي يختارها تأتي عن ملاحظة الآخرين كذلك.

فالقياس بشكل عام أمر يسير عليه الإنسان بشكل فطري عفوي وإنْ لم توضع له حدود وثوابت، إلَّا أنَّ الواقع يكشف أنَّ الإنسان يقنن لفعله الفردي، والاجتماعي،عن طريق تطبيق سابق يسير عليه.

ومن أهم خصائص الإنسان قابليته على الكلام، وحتَّى تؤدي الكلمات دورها التعبيري فلابدَّ من قوانين تحكمها، وعن طريق الالتزام بها تتحقق الغاية، ومن هذه القوانين القاعدة النحوية التي تُستَمدُ من النص اللّغوي الفصيح عندها ينظر الناطق، والدارس إلى اللُّغة العربية في كيفية حبك مفرداتها، وبعد ذلك يطبِّقُ الذي لاحظه على الكلمات التي ينطقها والتي يدرسها.

والقياس أمر لم تخلُ منه القاعدة النحوية، إذ عند بداية تأسيس النحو ظهر القياس بشكل سهل؛ لأنَّه لايمكن أنْ تُذكر كلُّ الألفاظ، وإنَّما تُلحظ اللُّغة ويتمُّ الجري على غرارها, فمثلاً عندما عرَّف سيبويه الاسم بأنَّه: ((رجلٌ، وفرسٌ، وحائط))[1], عرفنا عن طريق القياس أنَّ كلَّ ماشابه هذه الألفاظ هي أسماء، فليس من الممكن أن يذكر سيبويه كلَّ أسماء اللغة العربية، وكذلك عندما يقال إنَّ الفاعل مثل (زيد)في(قام زيدٌ) فليس من الممكن ذكر كل جملة وقع فيها الاسم,((فالقياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله، التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا في التأليف فيه بعد أنْ أصبح علماً قائماً بذاته، وُجِد القياس عندهم ـ كما نرجح ـ على الصورة

(١) الكتاب: ١٢/١.

السهلة المفهومة في زمانهم، لا على الصورة التي وصلت الينا بما أحاطها من تفصيل وتعقيد ومناقشات ومقارنات جعلت منه علماً صعباً ذا فروع وأحكام))[1].

ويقول ابن سلاَّم: ((وَكَانَ أولَ من أسس الْعَرَبيَّة وَفتح بَابهَا وأنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدؤلى))[2].

فالقياس رافد رئيس من روافد القاعدة النحوية، وللعقل وللاجتهاد دور كبير في تحرير مطالبه، إذ إنَّ الوصول إلى القاعدة عن طريق القياس يمرُّ عبر نشاط عقلي يختلف من إنسان إلى آخر، ويؤثر في هذه القاعدة تعدُّد الاجتهاد الظنِّي، فنجد مثلاً قاعدة نحوية قد يتمُّ التوصل إليها عبر القياس ولكنَّها غير يقينية، بدليل أنَّ هناك من يخالفها، فيصبح في المسألة أكثر من رأي نحوي ممكن، وكلُّ طرف من طرفي الامكان ظنِّي؛ لذلك يدعونا هذا الفهم إلى تقسيم قواعد القياس إلى قسمين الأول:قواعد يقينية تمَّ الاعتماد في تقعيدها على الثابت والمطرد ـ من النص اللغوي، أو القاعدة النحوية ـ عبر خطوات عقلية غير مختلف فيها، والقياس الذي انتجها هو الذي عُدَّ أحد مصادر اليقين,أمَّا القسم الثاني: فقواعد ظنِّية للاجتهاد العقلي دور في خطوات القياس التي أنتجها وهذه القواعد هي من أشكال الظنِّ النحوي والتي من أمثلتها:

أ-القول في تقديم معمول خبر(ما) النافية عليها:

((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز (طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلاً), وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز...أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما جوزنا ذلك لأنَّ ما بمنزلة لم ولن ولا؛ لأنَّها نافية كما أنَّها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو (زيدًا لم أضرب، وعمرا لن أُكْرِم، وبشرًا لا أُخْرِجُ), فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما.وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز ذلك لأنَّ(ما) معناها النفي، ويليها

(١)الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي:٢٢٤.
(٢) طبقات فحول الشعراء:١٢/١.

الاسم والفعل؛ فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ههنا: (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها))[1].

فنلحظ أنَّ كل طرف فكَّر وتعقّل وأنتج رأياً خاصاً يخالف به الآخر، مع أنَّهما قد اعتمدا في قياسيهما على مسائل نحوية متعارفة بينهم, اذ إنَّ الكوفيين قاسوا على (لم، ولن، ولا), امَّا البصريون قاسوا على حرف الاستفهام، فأنتج الاجتهاد المختلف أكثر من حكم، نستطيع أن نصف كل واحد منها بالامكان، ولا نستطيع الحكم بالقطع على أحد منها، وهذا هو الظنُّ في الحكم النحوي.

ب-القول في عمل (إنِ) المخففة النَّصْبَ في الاسم:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ(إنِ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل.فـ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنها لا تعمل؛ لأنَّ المشددة إنَّما عملت لأنَّها؛ أشبهتِ الفعل الماضي في اللفظ؛ فهي على ثلاثة أحرف كما أنَّه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنيّة على الفتح كما أنَّه مبنيّ على الفتح، فإذا خففت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها.ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ذلك؛ لأنَّ (إنَّ) المشدّدة من عوامل الأسماء، و(إنِ) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال))[2].

فنلحظ أنَّ جهة الكوفيين حررت علتيين قياسيتن؛ من أجل اثبات عمل(إنْ) المخففة، ومع ذلك بقيت مسألة عملها مسالة ظنية غير يقينية، بدليل أنَّ البصريين أختلفوا مع الكوفيين، فذهبوا إلى إعمالها، وهذا أيضاً حكمٌ ظنيٌ غيرُ قطعي للسبب المتقدم.

ج-القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو (زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك), وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، احتج

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١٤٠/١.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١٥٩/١.

الكوفيون بالقياس فقالوا : أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (عليك زيدًا) أي الزم زيدًا، وإذا قلت: (عندك عمرا) أن تناول عمراً، وإذا قلت: (دونك بكرا) أي خذ بكرًا، ولو قلت: (زيدًا الزم، وعمرًا تناول، وبكرًا خذ), فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه.

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أنَّ هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنَّها إنَّما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أنْ لا تتصرف تصرفَهُ؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديم معمولاتها عليها . (١).

الطرفان عدَّا الفعل مقيس عليه ولكنَّ النظرة العقلية اختلفت, الكوفيون قالوا يجواز تقديم المعمول؛ لأنَّ العامل بمعنى الفعل وما جاز للفعل جاز له، البصريون قالوا لايجوز التقديم؛ لأنَّ اسم الفعل فرع والفعل أصل ولايجوز أنْ نسويَ بين الفرع والأصل، فدخل القولان في دائرة الإمكان، ولم يصل أحدهما إلى القطع، بل كلا الرأيين ممكنان ظنِّيان.

د-الضمير المتصل بـ(عسى):

الضمير المتصل بعسى من الكاف وأخواتها أختلف النحويون في توجيهه نحو (عساك، وعساه)، ((فذهب سيبويه إلى أنَّه في موضع نصب حملا على (لعلَّ) كما حملت (لعلَّ) على (عسى) في اقتران خبرها بـ(أن)؛ كما في الحديث: (فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض). وذهب المبرِّد والفارسي إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسماً جعل خبراً، والذي كان خبراً جعل اسماً، وذهب الأخفش إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، إلَّا أنَّ ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه في قوله من الرجز:

يابنَ الْزّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا(٢)

(١) ينظر:الاقتراح في اصول النحو وجدله : ١٨٤/١-١٨٥.
(٢) الراجز من حمبر، ينظر: الأمالي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي:٢٣٦.

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد، نحو: (رأيتك أنت), و(مررت بك أنت)، وهذا ما اختاره الناظم...))[1].

سيبويه ذهب إلى أنَّ الكاف واخواتها المتصلة بـ(عسى) في محل نصب، والدليل الذي دعاه إلى تبنَّي هذا الرأي هو القياس، حيث حمل (عسى) على (لعلَّ)؛ لأنَّ(لعلَّ) في اقتران خبرها بـ(أن)أيضاً قد حملت على ليس، ولكن هل هذا القياس أفاد يقيناً؟ وهل أخرج قول سيبويه عن دائرة الظن؟ في الجواب عن ذلك: كلا والدليل أنَّه لم ينتهِ الخلاف في المسألة بل كان للمبرِّد والفارسي قول مخالف وكذلك تبنى الاخفش وابن مالك قولاً ثالثاً.

٣: **استصحاب الحال**:

أول إشارة وردت إليه بهذا الاسم من الأنباري في لمع الأدلة، إذ نقله عن أصول الفقه، واستصحاب الحال في تعريفه لايختلف عن تعريفه في اصول الفقه، فُيعَرَّف في الاصطلاح ((ابقاء ما كان على ماكان عليه لانعدام المغير))[2].

إلَّا أنَّه يُذكر أنَّ سيبويه استعمله في كتابه منها في قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[3].

(١) شرح الأشموني: ٢٩٠-٢٩١.
(٢) التعريفات: ٢٢.
(٣) طه, الآية: ٤٣- ٤٤.

فقد ذهب سيبويه أنَّ(لعلَّ) على بابها من الترجي، وأنَّ الترجي في حق موسى وهارون (عليهما السلام) وأنَّ المعنى: اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم؛ ففي كلام سيبويه إبقاء ما كان على ما كان، أي: إبقاء (لعل) على معناها الأصلي، وهو: الترجي؛ فبقي حال اللفظ على ما يستحقه، ولم ينتقل عن أصله لعدم الدليل. وهذا هو الاستصحاب وإن لم يسمه سيبويه باسمه(١).

وكذلك استعمله الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النحو) استدلَّ به على أنَّ الحروف كلَّها مبنية فيقول: ((الحروف كلها على أصولها مبنية؛ لأنَّه لم يُعرَض لها مايخرجها عن أصولها))(٢).

واستعمل الاستصحاب ابن جني تحت عنوان (باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول, ما لم يَدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول).

وذكر على ذلك(أو), فقال: ((أو: إنَّما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت, فهي عندنا على ذلك وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال, حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها ...))(٣).

ومع استدلال بعض السابقين من النحويين بهذا الأصل لم نجد أحدًا قبل الأنباري عرَّفه أو سمَّاه، وأول من فعل ذلك من النحويين هو أبو البركات في كتابيه: (الإغراب في جدل الإعراب)، و (لمع الأدلة) وعنهما نقل السيوطي في كتابه (الاقتراح).

فالأعتماد على دليل الاستصحاب لايكشف عن الواقع كشفاً يقينياً، بل يعتمد على الأصل في الأشياء، فهو في حقيقته عدم، وليس وجود، بينما الدليل الذي يؤدي إلى اليقين دليل وجودي، فالاستصحاب هو عدم وجود دليل، فلا وقوف على حقيقة علمية يقينية, ((فاستصحاب الحال اذن دليل من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين والنحويين إلَّا أنَّه من

(١) اصول النحو (مناهج جامعة المدينة العالمية): ٢٦٦/١.
(٢) الايضاح في علل النحو:٧٦.
(٣) الخصائص:٤٥٩/٢

أضعف الأدلة، فقد اعتبره الأصوليون دليلاً سلباً لادليلاً ايجابياً، إذ إنَّ بقاء الأصل على ماهو عليه لعدم الدليل على التغيير ...))[١].

أمَّا إذا كانت هناك مسألة قد حظيت باليقين، واستدلَّ النحويون عليها بالاستصحاب فليس شرطاً أنَّ هذا اليقين جاء نتيجة الدليل المذكور، بل قد يأتي عن دليل آخر، مثل: استدلال الزجاجي على أنَّ الحروف كلَّها مبنية، وعلَّل ذلك أنَّ أصلها البناء ولا يُوجَدُ دليلٌ يُخرجها عن أصلها. [٢]، وفي الحقيقة أنَّ الدليل الذي أعطى هذا الحكم هو استقراء كلام العرب والقياس عليه.

وكذلك في بناء فعل الأمر، ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين إلى أنَّ الأفعال استحقاقها البناء، وهو الأصل، إلَّا أن تعرض لها علة منعتها من البناء، فتُعرب، أمَّا الكوفيون فقد قالوا إنَّ أصل الإعراب للأسماء والأفعال[٣].

والذي ترتب على قول البصريين هو بناء فعل الأمر فعلى قولهم: ((الأصل في الأفعال البناء، وإنَّما يعرب منها ماشابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء))[٤].

فنلاحظ المقدمة مختلفاً فيها، فهي ظنية، لأنَّ البصريين يعدّون البناء أصلاً في الأفعال، بينما الكوفيون يعدُّون الإعراب أصلاً في الأفعال، وقد استدلَّ البصروين على بناء فعل الأمر بمقدمة ظنية، مختلف بها، مع أنَّ الفريقين يقولان ببناء فعل الأمر, فكيف تؤدي المقدمة الظنية إلى يقين.

فضلاً عن ذلك أنَّ الانباري ـ الذي يذكر أنَّه أول من أشار إليه بهذا الاسم ـ قد ضعفه بقوله: ((واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لايجوز التمسك به ما وجد هناك دليل...))[٥].

---

(١) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه :خديجة الحديثي:٤٤٨.
(٢) ينظر:الايضاح في علل النحو:٧٨.
(٣) المصدر نفسه:٧٨.
(٤) الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة:١٤٢.
(٥) الاغراب في جدل الاعرابولمع الادلة:١٤٢.

لذلك كانت مجموعة من الآراء النحوية التي سيقت على أصل استصحاب الحال، هي قواعد ظنِّية، والدليل على ذلك عندما يساق استصحاب الحال دليلاً عليها لاينقطع النزاع فيها، بل تبقى المسائل محلاً للاخذ والرد، مسائل مختلف بها، ظنية غير يقينية ، ومنها:

أ-دلالة كان واخواتها على الزمان:

اختلف النحويون في دلالة كان واخواتها على مذهبين الأول: على أنَّ(كان) واخواتها دالة على الحدث والزمان، والدليل على ذلك (استصحاب الحال)؛ لأنَّ الأصل في الأفعال أنَّها تدلُّ على الحدث والزمن و(كان) واخواتها من الأفعال فهي باقية على الأصل. أمَّا الثاني فذهب إلى دلالة (كان) واخواتها على الزمان دون الحدث.

يقول ابن مالك: ((زعم جماعة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني أنَّ كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة))[1], وذكر وجوه للردعلى دعواهم منها قوله: ((أنَّ مدعي ذلك معترف بأنَّ الأصل في كلِّ فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلَّا بدليل))[2].

فنلحظ في دلالة (كان) واخواتها قولين ظنيين، الأول منهما تمَّ الاعتماد على دليل الاستصحاب في اثباته، ومع ذلك لم يكن هذا الدليل قاطعاً ومانعاً لفرض وجها مغايراً.

ب-مَهْمَا بين الاسمية والحرفية:

اختلف فيها بين الاسمية والحرفية، والقائلون بالاسمية أيضاً اختلفوا في أصلها إلى ثلاثة أقوال:

* فذهب قوم إلى أنَّها اسم بكمالها يُجازَى به، قالوا: لأنَّ التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقْدَم عليه إلَّا بدليل.
* قال الخليل: هي مركَّبة، كان الأصل (ما) الشرطية التي في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[3]، زيدت عليها (ما) أُخرى توكيدًا، و(ما) تزاد كثيرًا مع أدوات الشرط.

(١) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد):محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش: ٣٣٨/١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٣٨/١
(٣) البقرة, الآية: ١٩٧.

فصار اللفظ بها (ماما)، وكرهوا توالي لفظَيْن، حروفُهما واحدةٌ، فأبدلوا من ألفِ (ما) الأُولى هاءً لقرب الهاء من الألف في المَخْرج، وكانت ألفُ (مَا)، الأُولى أجدر بالتغيير من الثانية، لأنَّها اسم. والأسماء أقبلُ للتغيير والتصرّف من الحروف لقُرْبها من الأفعال.

* قال قوم: هي مركبة من (مَهْ) بمعنى (اكْفُفْ)، و(مَا)، فاللفظ على هذا لم يدخله تغييرٌ، لكنّه مركب من كلمتَيْن بقيتا على لفظهما(١).

فالدليل الذي اعتمد عليه أصحاب الرأي الأول هو استصحاب الحال، ومع ذلك فإنَّه دليل لم يقطع النزاع بل المسألة بقيت محل خلاف ومحل تعدُّد للآراء الممكنة الظنية.

ج- عامل النصب في المفعول:

استدل البصريون بأنَّ الناصب للمفعول هو الفعل لا الفاعل؛ لأنَّ الاسم في الأصل لايعمل، فقالوا: ((إنَّما قلنا إنَّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك؛ لأنَّا أجمعنا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، أمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنَّه اسم، والأصل في الأسماء أنْ لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أنْ لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له))(٢).

فنلحظ أنَّ البصريين قد أوردوا دليل الاستصحاب على مايذهبون إليه، من أنَّ الفعل هو عامل النصب، وهو كلام مستقيم ولكنَّه ظني، لأنَّه كان استنتاجاً عقلياًيمكن أنْ يُفرَضَ له راي مغاير.

د-بناء (ايَّ) الموصولة على الضم:

ذهب الكوفيون الى أنَّ (أيُّهم) اذا كانت بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة(فأي) معربة، نحو قولهم (لأضربن أيَّهم أفضل) وذهب البصريون الى أنَّه مبني على الضم ، وأجمعوا على أنَّه إذا ذكر العائد أنَّه معرب، نحو قولهم: لأضربن أيَّهم هو أفضل(٣).

---

(١) ينظر:شرح المفصل: ابن يعيش: ٢٢٦/٤.
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :٦٧/١.
(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٧٠٩/٢-٧١٠

استدل الكوفيون على عدم قبول قول البصريين بأن (أيَّ) مبنية على الضم اذا حذف صدر صلتها بقولهم: ((والذي يدل على فساد قول من ذهب إلى أنه مبني على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب، نحو قبل وبعد، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، وأي إذا أفردت أعربت، فلو قلنا: إنها إذ أضيفت بنيت لكان هذا نقضا للأصول، وذلك محال))[1].

فنجد استدلال الكوفيين باستصحاب الحال في موطن من مواطن الخلاف بينهما، ومع ذلك فإن دليل الاستصحاب الذي يسوقونه (بإن الأصل في الأسماء المفردة مبنية) لا يقطع النزاع نحو وجه قطعي، والدليل بقاء المذهبين محتملان.

ثانيا: المصطلح والحد النحويان:

الخبر الممكن بشكل عام عند نقله من قبل الراوي يقف أمامه المتلقي محتملا الصدق والكذب أو بين اعتقادين بين الظنِّ واليقين، فإذا حمل الخبر خصائص التواتر التي يستحيل معها الكذب وشروطه اكتسب هذا الخبر اليقين، أمَّا إذا لحظ المتلقي الاختلاف بين الرواة في نقل حقيقة الخبر أو سجَّل أمارات عقلية تدعو إلى الريبة والشك في حقيقة الخبر شكَّل عنده خبراً ظنياً، هذا في شأن الخبر الذي يروى.

أمَّا في الحد والمصطلح العلميين فيمكن لنا تصور هذه الحقيقة في شأنهما، وذلك؛ لأنَّ الحد والمصطلح عبارة عن فهم المعنى ونقله إلى الآخرين عبر سفراء عالم المعنى، وهم

(١) المصدر نفسه: ٢/٧٠٩

العلماء وأصحاب الاختصاص، فينقلون المعنى بعبارات لفظية تسمى الحد أو المصطلح، وبما أنَّ هؤلاء الناقلين يتفاوتون في إدراكهم وثقافتهم فينتج عن ذلك الاختلاف في بعض الحدود والمصطلحات، وإذا وقع الخلاف دخل الظن في الحد أو المصطلح، إذ مادام هناك إمكان فرض أكثر من معنى للمفهوم عن طريق الحد أو المصطلح فقد دخلا في دائرة الظن الدلالي, فـ((كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لأجل الاجمال في مفاهيم الألفاظ التي يستعملونها، فيضطرب حبل التفاهم لعدم اتفاق المتنازعين على حدود معنى اللفظ،فيذهب كلٌ فرد منهم إلى مايختلج في خاطره من المعنى, وقد لاتكون لاحدهم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه، فيقنع ـ لتساهله أو لقصور مداركه ـ بالصورة المطموسة المضطربة، ويبني عليها منطقه المزيف))[١].

ولكنَّ ((الحد لايجوز أنْ يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأنَّ ذلك يدعوا الى فساد المحدود وخطأ من يحده، ولكن ربَّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه, ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود...))[٢].

من جانب آخر فإنَّ الحد والمصطلح لهما دلالة لفظية, ((وهي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به))[٣].

قد يظهر في بعض الحدود أو المصطلحات أنَّها لاتفيد التطابق مع المعنى المقصود عن طريق تسجيل مؤاخذات ونقود عليهما، تُمثِّل عامل تشكيك في دلالتهما، وانطلاقا من ذلك يمكن لنا أن نضع أساسيين أو معيارين، متى ماوجد أحدهما أو كلاهما في الحد أو المصطلح توسعنا في مفهوم الظن ليكون وصفاً لهما.

وهذان الأساسان هما الاختلاف بين النحويين في الحد والمصطلح، فمتى ماوُجِد الخلاف استطعنا أنْ نجعل الظنَّ وصفاً لهما، والأساس الثاني المؤاخذات والنقود من قبل الآخرين, والخروقات عندما نجد الحد والمصطلح لم يستوعبا كلَّ مفردات المفهوم أو أُدخِل في المفهوم ماليس من مصاديقه.

---

(١) المنطق: المظفر: ٩٢.
(٢) الايضاح في علل النحو:٤٧.
(٣) المنطق: المظفر:٣٣.

وبالخصوص عندما يتمُّ تحديد المصطلح على أُسس وظيفية أو شكلية فلا تستوعب بعض المصاديق، ولاتنشمل بالجانب الشكلي أو الوظيفي، فيعرِّف الزجاجي الاسم مثلا ((ماكان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به))[١], هذا التعريف قد راعى الزجاجي صحة الجانب الوظيفي ولكن ((قد عورض بأنَّ من الأسماء مالا يكون فاعلا، ولا مفعولا ولايدخل عليه حرف من حروف الجر، وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب (مالايقع الا في النداء خاصة) ولايستعمل إلَّا في غيره مثل قول العرب:ياهناه اقبل، لايستعمل إلَّا في النداء خاصة، ولا يقال:جاءني هناه))[٢],إضافة إلى ذلك ((هناك ممَّا اعتبره الزجاجي وغيره أسماء مالا يصلح أنْ تكون فاعلاً كاسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(لعمري) و(وايمن الله) ونحو ذلك))[٣].

وكذلك قد يقع التعارض إذا كان الحدُّ قد ابتني على الجانب الشكلي، كما في قيد الاسم الذي وضعه المبرِّد لتحديد الاسم بقوله: ((وتعْتَبِرُ الأسماءَ بِوَاحِدَة كلُّ مَا دخل عَلَيْهِ حرف من حُرُوف الجرِّ فَهُوَ اسْم وَإِن امْتنع من ذَلِك فَلَيْسَ باسم))[٤], فدخول حرف الجر علامة شكلية، وقد عورض هذا التحديد بأنَّ هناك أسماء قد عدَّها النحاة أسماء وهي لاتجرمثل (صه, ومه، وكيف) فهذه الأسماء لاتدخل في ضمن ماحُدِّدَ، ولنا أنْ نأخذ أمثلة من المصطلح والحد النحويين كشكل ظني على ما تمَّ التأسيس له:

١- المبتدأ:

من الحدود النحوية التي اختلف فيها النحاة حدُّ المبتدأ، إذ إنَّه في أصل وجوده وحكمه الإعرابي من المسائل اليقينية والقطعية المسلَّم بها، وهذا أمر من بديهيات القاعدة النحوية ولكنَّ الخلاف وقع في تعريفه، والخلاف مبعث للظن إذ لايمكن أنْ تصدق كل القضايا في حال اختلافها، نعم إنَّ النحاة عندما وضعوا الحدود وإنْ اختلفوا ولكنَّ الأعظم منهم متفقون على مصداقها متفقون على دائرة التمثيل للمصطلح المقصود بالحد فمثلا: سيبويه مثَّل

(١) الايضاح في علل النحو:٥١.
(٢) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقي:٤٩.
(٣) المصدر نفسه:٤٩.
(٤) المقتضب:٣/١.

للمبتدأ بـ ((عبد الله منطلق))[١], ومثَّل ابن السراج له بـ ((الله ربنا, ومحمد نبينا))[٢] ومثل كذلك ابن الحاجب بـ ((زيد قائم))[٣] مع العلم انهم مختلفون في حد المبتدا كما سوف نذكر أقوالهم، وكذلك ينطبق هذا الأمر على باقي المصطلحات، فمن الحدود التي تطرقنا إليها ولاحظنا وقوع الخلاف فيها مع تشابه الأمثلة التي يضربونها في الواقع التطبيقي الاسم فسيبويه يُمثِّل بـ(رجلٌ، وفرسٌ، وحائط)وابن السراج يمثل بـ(رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر) وابن جني يمثِّل بـ(زيد وعمر ورجل وامراة) فنجد أنَّهم وإنْ ختلفوا في الحد ولكنَّهم يتفقون في الواقع التطبيقي، وهنا وجدت الفرصة سانحة لأنْ ابيِّن هذا المعنى؛ من أجل زيادة في الكشف عن معنى الظنِّ الذي نقصد به وهو عدم مطابقة الحد للواقع النحوي، فإذا أردنا أنْ نسقط حدَّاً من هذه الحدود التي لم يتم القطع فيها إذا أردنا أنْ نسقطها على الواقع نجد خروقاً تلاحق مايفهم من التعريف.

فقد حدَّ سيبويه المبتدأ بقوله: ((كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهومسنَد ومسنَد إليه))[٤].

وحدَّه ابن السراج ((المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه ..))[٥].

فهذه نماذج من حدود النحويين التي يظهر فيها خلافهم حول حدِّ المبتدأ، إضافة إلى ذلك النقود التي توجَّه الى الحدود التي تُبيِّن عدم انطباقها، وعدم اتصافها بالحد الجامع، فمن المؤاخذات على حدِّ سيبويه للمبتدأ((اشتراطه الاسمية في المبتدأ مع أنَّ المبتدأ يأتي اسماً ويأتي فعلاً من نحو تسمع بالمعيدي خير من أنْ تراه، ولم يذكر سيبويه في حده شرط التأويل الذي قال به النحاة فيما بعد))[٦].

---

(١) الكتاب:١٢٦/٢.
(٢) الاصول في النحو:٥٨.
(٣) الكافية في علم النحو: ابن الحاجب: ١٥.
(٤) الكتاب:١٢٦/٢
(٥) الاصول في النحو: ٥٨.
(٦) الحد النحوي وتطبيقاته الى نهاية القرن العاشر: رياض يونس السواد:١٤١.

ومن المأخذ أيضاً ((الاخذ بظاهر الحد يقضي أنْ يكون (زيد) في نحو: إذا زيد جاء أكرمته مبتدأ لأنَّه يقع في بداية الكلام وعليه يبنى الكلام ولكن السرط سياق فعلي جعل النحاة يقولون بفاعلية زيد في مثل التركيب المتقدم ولكن الفعل محذوف يفهم من سياق الكلام))[١].

وكذلك أخذ على حدِّ ابن السراج ((فإنَّ (زيد) في قولنا: إذا زيد جاءني أكرمته متجرد من العوامل اللفظية لفضا وتقديراً وكان حقه أنْ يعد مبتدأ إلَّا أنَّهم جعلوه فاعلا لفعل محذوف وهو مايعدُّ خروجاً على الحد المتقدم ، زد على ذلك فإنَّ اشتراطه كون الذي بعد المبتدأ خبراً مخالف بقولنا: أقائم الزيدان؟ فإنَّ الذي بعده بحسب وجهة النظر البصرية فاعل سد مسد الخبر))[٢].

فنلاحظ وقوع الظن في الحدِّ النحوي عن طريق تعدُّد الحدود لمصطلح واحد مع فهم مغاير لكلِّ حد عن الحدِّ الآخر، إضافة إلى تسجيل مآخذ متعددة على بعض الحدود ـ في حال التوقف عند نقدها ـ من عدم تمثيل الحد النحوي للواقع التطبيقي.

٢- الفاعل:

كذلك الأمر في حدِّ الفاعل، فقد تعددت حدود النحاة له إضافة إلى تسجيل مآخذ عليها، وذلك بسبب عدم تمثيلها المطابق للواقع النحوي التطبيقي، ليمثِّل شكلاً آخر من أشكال الظن في القاعدة النحوية:

مثَّل سيبويه للتعريف بالفاعل بقوله: ((فأمَّا الفاعل الذي لا يَتعدّاه فعله فقولُك: ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ))[٣].

فيُفهَمُ من حدِّ سيبويه أنَّ الفاعل الذي يقوم بالفعل من قام بالذهاب وهو زيد، والذي جلس هو عمر، فيخرج على ذلك الفعل مات زيد، ونام عمر، وفار التنور، وغيرها، وكذلك

(١) المصدر نفسه: ١٤٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٤٥.
(٣) الكتاب: ٣٣/١.

يخرج على تمثيل سيبويه، أنَّ الفاعل معرب بحركة، والواقع أنَّه قد يأتي الفاعل مبنياً في محل فاعل، مثل اسم الإشارة، والضمير وغيرها وكذلك يجري هذا الخروج على تمثيل المبرّد التالي: ((هَذَا بَاب الْفَاعِل وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت))[1].

وحدَّه ابن السراج: ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيدٌ ومات عمروٌ, وما أشبه ذلك))[2].

ويحدُّ ابن جني الفاعل بقوله:((اعْلَم أَن الْفَاعِل عِنْد أهل الْعَرَبيَّة كل اسْم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذَلِك الْفِعْل إِلَى ذَلِك الِاسْم وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ وَحَقِيقَة رفْعِهِ بِإِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ وَالْوَاجِب وَغير الْوَاجِب فِي ذَلِك سَوَاء تَقول فِي الْوَاجِب قَامَ زيد وَفِي غير الْوَاجِب مَا قَامَ زيد وَهل يقوم زيد))[3].

ويخرج عن هذين الحدين مواقع:

أ- ماذكره الانباري من أنَّ الكوفيين يرفعون الاسم بعد الظرف والجار والمجرور بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمُّون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك أمامك زيد، وفي الدار عمرو))[4], وحمل رفع (جزاء، وهدى، ونور) على ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾[5] وفي قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾[6].

ب- ممَّا خرج أيضاً رفع الاسم بعد اسم الفاعل إذا اعتمد نفياً أو استفهاماً وممَّا يذكر ذلك ابن هشام بقوله: ((ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام))[7], ويذكر الشاهد التالي ((خليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتما))[8], وجه الاستشهاد: مجيء (أنتما) فاعلاً ساداً مسد الخبر بعد المبتدأ الوصف (واف) المسبوق بالنفي، فهو اسم فاعل من فعل (وفى) وكذلك

---

(١) المقتضب: ٨/١.
(٢) الاصول في النحو:٧٣/١.
(٣) اللمع في العربية: ابن جني:٣١.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:٢/.٤٤
(٥) سبأ, الآية: ٣٧.
(٦) المائدة, الآية: .٤٦
(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٨٨/١.
(٨) المصدر نفسه:١٨٩/١.

رفع الاسم بعد اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[١](الظَّالِمِ) صفة (أَهْلُها) فاعل الظالم))[٢], فتقدم اسم الفاعل ورفع فاعل مع أنَّه ليس فعلاً فهذا يخرج عن حدِّ الفاعل الذي قال به ابن السرج.

ت- زيد في قولنا: (زيد يقوم)، على مذهب في جواز تقديم الفاعل على فعله.

ث- العقيق في قولنا: (هيهات العقيق)، على رأي من ذهب إلى أنَّ هيهات في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر، وخروجها منجهة اشتراطه فعلية المتقدم))[٣].

وهذه الحدود التي ذكرناها هي نماذج لوقوع الخلاف فيها إضافة إلى تسجيل ظواهر خروج عن دائرة حدها.

٣- المفعول المطلق:

سمَّاه سيبويه (الحدث والحدثان) و(الفعل) و(مصدرا وتوكيدا), وسمَّاه الكسائي:(الفعل), وسماه الفرَّاء: (المصدر)[٤].

وقد اختلف النحويون في سبب تسمية المصدر المنصوب بفعله أو بما ينوب عنه مفعولاً مطلقاً، فمنهم من قال: إنَّما سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّه يطلق عليه لفظ (مفعول) ولايقيد بصفة، بخلاف باقي المفعولات التي لا يطلق عليها لفظ (مفعول) إلَّا بتقيّد (بها أو لها أو فيها أو معها). وقيل:لأنَّ الفعل يصل إليه بنفسه، وبقية المفعولات يصل إليها الفعل بتقدبر(في), قال ابن عصفور:(وكلاهما حسن) ولكنَّ الأول أشهر في كتب النحويين[٥].

فيمكن ملاحظة الظن عبر الاختلاف والتخمين والترجيح كما في قول ابن عصفور: (ولكن الاول اشهر) فهذه كلُّها علامات الظن وعدم القطع.

وممَّا أمكن فيه أكثر من قول ودخل في دائرة الظن تصنيف المفعول المطلق بين النصب او الرفع فقد حدَّه ابن عقيل: ((هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده نحو ضربت ضرباً وسرت سير زيد وضربت ضربتين))[٦].

---

(١) النساء, الآية: ٧٥.
(٢) إعراب القرآن الكريم : أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم: .٢٠٨
(٣) الحد النحوي وتطبيقاته الى نهاية القرن العاشر:١٣٦.
(٤) ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: منصور صالح محمد علي الوليدي: ٥١-٥٢.
(٥) الخلاف النحوي في المنصوبات:٥٨.
(٦) شرح ابن عقيل:١٦٩/٢.

فالذي نفهمه من هذا التعريف أنَّ حكم المفعول المطلق النصب لاغير، ولكن في الحقيقة أنَّ من سبق ابن عقيل وسبق كلَّ النحاة في التصنيف هو سيبويه يُفهم من حدِّه حكماً مغايراً فيقول: ((هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به))[١].

فيُبيِّن أنَّ المفعول المطلق ينصب ويرفع وعند الوقوف على حدِّ ابن عقيل وحدِّ سيبويه نجد حكميين ممكنيين ظنيين.

٤- خبر كان:

يسمِّيه البصريون (خبركان)[٢], ويطلق عليه المبرِّد (المفعول) كما في قوله: ((فقد نَاقض فالإخبارعَن الْمَفْعُول فى كَانَ))[٣], وسمَّاه الكوفيون الحال وقال الفرَّاء: إنَّه منصوب لشبهه بالحال، واختار الخوارزمي في شرح المفصل مذهب الكوفيين.

والشبه بين (الحال) و(خبر كان) من حيث المعنى واضح، ولكنَّ الحال لاتكون إلَّا نكرة في الغالب، و(خبر كان) ليس من شرطه ذلك، كما أنَّ(خبر كان) هو خبر المبتدأ بكماله, وليست الحال كذلك, كما أنَّ الحال تقدر بـ(في) وليس كذلك (خبر كان)، وكلُّ هذه الفروق ترجح مذهب البصريين[٤].

فنلاحظ الخلاف والاجتهادات ماثلة في المصطلح النحوي المختلف فيه, الذي يفتح باب الظنِّ في المصطلح النحوي، ليتحدد شكلاً من أشكال الظن في القاعدة النحوية.

٥- أسماء الأفعال:

مصطلح يطلق ليدل على أسماء الألفاظ النائبة عن الأفعال عند البصريين أو أسماء الألفاظ النائبة عن معاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، و هذا نسب في البسيط إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة,. لم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذه الأسماء، وعدّوها أفعالا حقيقية[٥], وزعمها ابن صابر قسماً رَابِعاً زَائِداً على أَقسَام الْكَلِمَة الثَّلَاثَة سَمَّاهُ الْمُخَالفَة[٦].

---

(١) الكتاب: ٢٢٩/١.
(٢) ينظر الاصول في النحو: ٨٣/١.
(٣) المقتضب: ٩٧/٣.
(٤) الخلاف النحوي بين المنصوب: ٦٦.
(٥) المصطلح النحوي نشأته وتطوره ،عوض حمد القوزي: .١٨٣
(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٠٤/٣.

وهذا الخلاف لم يكن على مستوى اللفظ فقط بل يأتي الخلاف نتيجة التحليل الواقعي لهذا المصطلح، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ مدلولها لفظ الفعل، وذهب سيبويه إلى أنّه اسم لمعنى الفعل، وذهب آخرون الى أنَّهما اسماء للمصادر دخلها معنى الفعل، وهو معنى الطلب في الامر أو معنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر(١).

٦- الفعل المضارع:

((وظل اصطلاح (الفعل) متارجحاً، فتارة يجعله بعض النحاة مختصاً بالمستقبل، أو بالحال، ومنهم من عبَّر عنه بالفعل الدائم، فهذا الفرَّاء يعبر عن المضارع تارة بالمستقبل، وتارة بيفعل...كما أنَّ ابن السكيت يستعمل اصطلاح (المستقبل)بدل (المضارع) ...على أنَّ الزجاجي لايرى تقسيم الفعل إلَّا على ضربين ماض ومستقبل ... ويقسم الزبيدي الفعل المضارع إلى ضربين:مستقبل منتظر لم يقع، ودائم واقع في الوقت الذي انت فيه لم ينقض ولا انقطع بعد...واحتمال المضارع يدعو إلى القول بايهامه ...))(٢).

فنلاحظ التعدُّد والاحتمال في صدق انطباق المصطلح النحوي على الواقع خلق الخلاف وتعدُّد المصطلحات المحتملة في صحة تعبيرها عن الواقع أو الاحتمال في أي منها الأصدق والأصح من بين المصطلحات المتعددة.

ثالثا: العلل النحوية:

العلَّة أو السبب من المفاهيم الفطرية، التي يولد الإنسان عليها،فما أنْ يبلغ الطفل مرحلة النطق وتتوسَّع مداركه أكثر تبدأ عنده التساؤلات عن الأسباب، فنجده يسأل وتتنوع الأسئلة؛ لأنَّه يُدرك لاشيء من غير علَّة.

وهذا النوع من الإدراك يكبر ويعظم كلَّما كبر الإنسان، فيكون واقعه على الصعيد العملي والفكري مرتبطاً بالسبب والعلة.

(١) المصدر نفسه:٣/١٠٤.
(٢) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١١٤.

فعلى مستوى العمل لاتجد حركة من حركات الإنسان إلَّا ويجوز أن تُعلَّل وتوضع أمامها علامة استفهام مثلاً: لماذا ندرس؟ لماذا نسافر؟ لماذا نتكلم؟ لماذا نأكل؟ وغيرها من الأسئلة التي تسأل عن العلل الغائية.

أمَّا على المستوى الفكري فكذلك كلُّ نتيجة علمية يصل إليها الإنسان يصحُّ أنْ نضع أمامها علامة استفهام.

وواقع العلة والمعلول قد أثَّر على تفكير الإنسان قديماً وحديثاً، إذ نجد نفسه تتطلع إلى العلَّة في شؤون الحياة كلها، وهذه العلة مرة تكون علَّة فاعلة ((وهي التي تفيض وجود المعلول وتفعله))[١], مثل:المبدأ لهذا الوجود، فهو الخالق العظيم، فهذه علَّة فاعلة، ومرة أخرى تكون علَّة غائية (وهي التي تتقدم على الفعل تصوراً وتتأخر عنه وجوداً) مثل: الغاية من خلق الإنسان أو لماذا خلق الله الإنسان.

وفي الحقيقة أنَّ الكون كلّه قائم على العلَّة والمعلول، يقول الإمام علي بن موسى الرضا ((كل معروف بنفسه مصنوع، وكل قائم في سواه معلول))[٢].

فبعد انتشار اللحن والخوف على لغة القرآن من الضياع، أخذ النحويون بوضع قواعد النحو، فكان التأسيس على يد أبي الأسود، ومنه قام بنقط المصحف التي تدلُّ على الحركات وبعد ذلك وضع الخليل الحركات الأعرابية، عندها أصبحت ألفاظ اللغة مُعَلَّمَةً بحركات إعرابية, تأخذ أوضاعاً مختلفة حسب محلها من الكلام، إضافة إلى ماسبق هذه الخطوة من تقسيم للكلمة وبذور أخرى وضعها أبو الأسود باملاء الإمام علي بن أبي طالب، فقد تلتها خطوات أخرى طوَّرت الدرس النحوي, فتكوّن نظاماً قد استوعب تراكيب العربية .

عندها لابدَّ لدارس اللغة ومن المنطلق الفطري الذي أشرنا إليه أنْ يضع الأسئلة لهذه التغيرات، التي جرَّت إلى أكثرها نظرية العامل, ((أن العلة النحوية كانت فطرية في نفس العربي، شأنها في ذلك شأن لغته التي كان يتكلم بها بالسليقة العربية من غير تعمُّل أو تكلف، ولا أدلَّ على ذلك من أن أعرابيا كان إذا سُئل عن العلة أجاب))[٣].

(١) بداية الحكمة، محمد حسين الطباطبائي:١١٦.
(٢) الاحتجاج،الطبرسي:١٧٥.
(٣) اصول النحو،مناهج جامعة المدينةالعالمية :١١/١

فأخذت العلل النحوية تتطور ((على ضوء ماتقف النحاة من المنطق أو الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام))[١].

فمن آثار تطورها تقسيمهاعلى ثلاثة أنواع: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية.

فأمَّا التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب لأنَّا لا نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامهم منها لفظاً وإنَّما سمعنا بعضاً فقسنا على نظيره .

فمن العلل التعليمية قولنا: إنَّ زيداً قائم إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا بأنَّ، لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر كما في قام زيد إن قيل :لم رفعتم زيدا؟ قلنا:لأنه فاعل اشتغل به فعله فرفعه.

فأمَّا العلة القياسية بأنْ يُقال لمن قال نصبت زيدا بـ(إنَّ) في قوله: إنَّ زيداً قائماً: ولم وجب أن تنصب إنَّ الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال.

وأمَّا العلل الجدلية النظرية فكلُّ ما يعتل به ، مثل أن يقال في (أنَّ): فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟وبأي الأفعال شبهتموها؟أبالماضية أم بالمستقبلة أم الحادثة في الحال أم التراخية أم المنقضية بلا مهلة؟وحين شبهتوها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو؟... [٢].

و((المدارس جميعاً أخذت منذ الخليل بن أحمد بمبدأ العلية، فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية،ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفياتها ودفائنها، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرب ملكاته الذهنية، ويستنبط عللا جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان))[٣].

والعلل النحوية عللٌ عن طريقها يتمُّ تفسير الترابط المعنوي بين الالفاظ، فهي ليست عللاً فاعلة لها تأثير وجودي، كبعض العلل التي تُدرس في علم الفلسفة، عندما يُقسَّم الموجود أو الوجود إلى الممكن، والممتنع، والواجب، وأنَّ الممكن لابد له من علة موجدة

(١) الايضاح في علل النحو،المقدمة لشوقي ضيف.
(٢) ينظر:الايضاح في علل النحو، بتصرف قليل في النص: ٦٤-٦٥.
(٣) تقديم الايضاح في علل النحو :للزجاجي:بقلم شوقي ضيف

تخرجه من الوجود الى العدم. وإنَّما العلل النحوية عبارة عن ترابط معنوي، ونظام خاص على المتكلم مراعاته عندما يُلزِم نفسه به .

فهي علل تفسيرية، ولنظرية العامل الدور في الكثير منها، فمثلاً: إنَّ المبتدأ يُرفع بالابتداء، والفاعل يُرفع بالفعل، والذي ينصب المفعول به الفعل، والذي رفع المبتدأ ونصب الخبر بعد (كان) وأخواتها هي هذه الأفعال، ففي الحقيقة أنَّ هذه العلل ليس لها تأثير فاعل، يخرج المعلول من العدم ،ودليل ذلك أنَّ المتكلم يستطيع أن يخالف النظام النحوي، فيرفع المنصوب، وينصب المرفوع، وينصب المجرور، ويعطِّل نظرية العامل؛ لأنَّ المتكلم هو العلة الفاعلة والمؤثرة بشكل مباشر، يقول: بن جني إنَّ((الصوت مما لايجوز أن يكون منسوباً اليه الفعل، وإنَّما قال النحويون :عامل لفظي ،وعامل معنوي، ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه...ومحصول الحديث ،فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه.))[1], أمَّا الكلمات فهي ظرف مادي محسوس تحمل المعنى المجرد، التي عن طريق سبكها في نظام خاص تؤدي وظيفتها ، وتفسير وضع الكلمات وفق هذا النظام في حقيقته هو المقصود بالعلة النحوية .

أمَّا كيف أضحت العلل النحوية شكلاً من أشكال الظن؟ فذلك؛ لأنَّها في أصل استنتاجها علل ظنية، لم يتمَّ اعتمادها على وفق أدلة يقينية، فهي اجتهادات وترجيحات تخصُّ سبب اخذ الكلمات شكلاً خاصاً، حتَّى قيل في المثل المشهور (أضعف من حجة نحوي) فالنحوي يعلل لمتبنياته الفكرية النحوية، ولكن هذه العلل واهية؛ بسبب فقدانها الدليل القطعي، فهي محتملة كما يقول الخليل حين ((سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له))[2].

ويقول سعيد الافغاني: ((فالشك في العلل النحوية إذاً ليس من صادرات الأندلس، بل تعاوره في أسلوب علمي جهابذة مشارقة منذ عهد الخليل، فليس فيه ما يسمى مذهبا أندلسيا

(١) الخصائص: ١٠٩/١.
(٢) الاقتراح في اصول النحو وجدله: ٢٧٣.

من قريب ولا بعيد))[1], فالشك في العلل النحوية ليس من صادرات مذهب معين بل ظاهرة عامة وهي منذ عهد الخليل، إضافة إلى ذلك الخلاف في العلل بين النحويين يعكس ظهور الظن في القاعدة النحوية.

من أمثلة التعليل النحوي الظني:

١. (بَاب حُرُوف الْجَزْم)

((فَإِن قَالَ قَائِل: لم صَارَت (لم) وَأَخَوَاتهَا وحروف الشَّرْط تخْتَص بِالْجَزْمِ دون غَيرهَا من الْإِعْرَاب؟قيل لَهُ: قد بَينا أَن الْجَزْم لَا بُد من دُخُوله على الْفِعْل، ليَكُون بِإِزَاءِ الْجَرّ فِي الِاسْم، وَوَجَب أَن تكون هَذِه العوامل عاملة؛ لِأَنَّهَا قد لَزِمت الْفِعْل وأحدثت فِيهِ معنى، وَإِنَّمَا خصت بِالْجَزْمِ لِأَن الشَّرْط وَالْجَزَاء يَقْتَضِي جملتين، كَقَوْلِك: إِن تضرب أضْرب، فلطول مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْط وَالْجَزَاء اختير لَهُ الْجَزْم؛ لِأَنَّهُ حذف وَتَخْفِيف.وَأما لم اختير الْجَزْم بهَا: فَلِأَنَّهَا ضارعت حُرُوف الْجَزَاء من أجل أَن الْفِعْل الْمُضَارع يَقع بعْدهَا بِمَعْنى الْمَاضِي، كَمَا يَقع الْمَاضِي بعد حُرُوف الْجَزَاء بِمَعْنى الِاسْتِقْبَال، فَلَمَّا تشابها من هَذَا الْوَجْه جعل عملهما الْجَزْم))[2], نلحظ التدرج في التعليل وبناء العلل واحدة على أخرى وكلها اجتهادات ممكنة ظنية إذ نلحظ التدرج فيما يلي:

أ- إنَّ الجزم لابدَّ من دخوله على الفعل والسبب ليكون بإزاء الجر في الاسم.

ب- وجب أنْ تكون هذه الأدوات عاملة في الفعل؛والسبب لأنَّها لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى.

ت- إنَّ هذه الأدوات خصت بالجزم والسبب لطول الشرط والجزاء اختير له الجزم لأنَّه حذف وتخفيف.

ث- لماذا اختير الجزم في (لم)؟ لأنَّها ضارعت حروف الْجَزَاء من أجل أَنَّ الْفِعْل الْمُضَارع يَقع بعْدهَا بِمَعْنى الْمَاضِي، كَمَا يَقع الْمَاضِي بعد حُرُوف الْجَزَاء بِمَعْنى الِاسْتِقْبَال، فَلَمَّا تشابها من هَذَا الْوَجْه جعل عملهما الْجَزْم.

والتعليل هنا يمثِّل اجتهادات منتظمة متلائمة مع القواعد النحوية لايؤديها إلَّا من خبُر العربية وخبُر نظامها النحوي، ولكنَّها ممكنةٌ ظنيةٌ.

---

(١) من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني: ١٠٦.
(٢) علل النحو: ابن الوراق:١٩٨.

٢. علة نصب التَّمْيِيز:

كذلك من علل النحو التي يتمظهر فيها الظن النحوي في باب التمييز. هو سبب نصب التميز؟يبين ذلك ابن الورَّاق بقوله: ((اعْلَم أَن التَّمْيِيز إِنَّمَا وَجب أَن ينصب على التَّشْبِيه بالمفعول؛ لِأَن مَا قبله تَقْدِير الْفَاعِل على طَرِيق التَّشْبِيه، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: عِنْدِي عشرُون درهما، فالنون منعت الدِّرْهَم من الْجَرّ، كَمَا منع الْفَاعِل من الرّفْع، يَعْنِي من رفع الْمَفْعُول، فَصَارَت النُّون كالفاعل، وَصَارَ التَّمْيِيز كالمفعول.وَكَذَلِكَ قَوْلهم: خَمْسَة عشر درهما، وَإِنَّمَا انتصب الدِّرْهَم لِأَن التَّنْوِين فِيهِ مُقَدّر، وَإِنَّمَا حذف لأجل الْبناء، كَمَا يحذف لمنع الصّرْف ...))[١].

فعلَّةُ نصب المفعول به الفاعل، وكذلك علَّةُ نصب التمييز النون المتصلة بالعدد مثل(عشرون)، وفي حالة العدد المركب مثل (خمسة عشر) التنوين المقدر، فنلاحظ في هذه المسألة التعليل الممكن الظني .

٣. عِلّة زِيَادَة التَّنْوِين فِي الِاسْم:

من مسائل علل النحو أيضاً التي شكَّلت مثالاً للظنِّ في القاعدة النحوية بسبب التعليل الممكن مسألة (العلَّةِ في زيادة التنوين في الاسم) فـ((الْعلَّةُ فِي زِيَادَة تَنْوِين الصّرْف على الِاسْم أَنَّه أُرِيد بذلك بَيَان خفَّة الِاسْم، وَثقل الْفِعْل وَقَالَ الْفراء: المُرَاد بِهِ الْفرق بَين المنصرف وَغير المنصرف. وَقَالَ آخَرُونَ: المُرَاد بِهِ الْفرق بَين الِاسْم وَالْفِعْل. وَقَالَ قوم: المُرَاد بِهِ الْفرق بَين الْمُفْرد والمضاف))[٢].

والمسألة فيها تفصيل تُطلَبُ من محلِّها، والذي يعني هنا أنَّ زيادة التنوين في الاسم يحتمل أربعة آراء، وكلها ممكنة ظنية وهو المطلوب، وموضوع علل النحو من المواضيع الواسعة في الدراسة النحوية، وعندما نقول إنَّ اغلب مسائلها ظنية فهذا لايعني أنْ نقلل من شأنها، بل بالعكس فهي تدلُّ على مرونة ونضج العقل النحوي، الذي يتميز بالقدرة على التحليل ووضع الأسباب للهيئة الكلامية، التي ينطق بها الإنسان العربي.

رابعاً: التقسيم والتفريع:

(١) علل النحو: ابن الوراق:٣٩٢.
(٢) مسائل خلافية في النحو: ابو البقاء العكبري: ١١٥-١١٦.

القسمة أو التقسيم من المفاهيم البديهية والفطرية التي فهمها الإنسان وطبَّقها قديماً وحديثاً، فقد قسَّم الموجودات إلى أرضية وسمائية، والأرضية الى حيوان، ونبات، وجماد، والحيوان إلى ناطق (وهو الإنسان) وإلى غير ناطق، والإنسان إلى عالم وجاهل وغيرها من التقسيمات.

والقسمة يجب أنْ تُؤسَّس على أساس واحد، أي يجب أنْ يُلاحظ في المقسم جهة واحدة، وعلى أساس الجهة يُقسَّمُ الشيء ف((الشيء الواحد قد يكون مقسما لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي أساس القسمة))[١].

لذلك عدَّ بعض الباحثين اختلاف النحاة القدماء وحيرتهم في تقسيم الكلم بسبب عدم اتفاقهم على أساس القسمة، فمنهم من راعى الأسس الشكلية في التقسيم، وذلك حين تعرضوا لما سمَّوه بأسماء الأفعال، فعدُّوها أسماء حقيقية، وأعطوا الدليل على ذلك وهو:قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التنوين،وأنَّها لاتقبل علامات الفعل، ومنهم من راعى في القسمة الأُسس الوظيفية، فعدَّ أسماء الأفعال أفعالا حقيقية؛ لدلالتها على الحدث والزمن ولرفعها الفاعل ونصب والمفعول ولتأديتها معاني الفعل من أمر ،ومنهم من جمع بين هذه وتلك فقال هي منزلة بين الأسماء والأفعال ومنهم من يقول إنَّها قسم رابع من أقسام الكلم، قسيم للاسم والفعل والحرف[٢].

وتُعدُّ القسمة نوعاً من أنواع الحدِّ، إذ بوساطتها يمكن التعرُّف على بعض خصائص المقسم، فعندما يُقسَّمُ الكلام على خبر وانشاء لابدَّ من معرفة أولية لمفهوم الخبر والانشاء اللذين يتكوَّن منهما الكلام، فهذا التقسيم نوع تعريف للكلام، وكذلك عندما يُقسَّم الاسم على معرفة ونكرة، فإنَّ هذا التقسيم يكشف إحدى خصائص الاسم، وهي تكوّنه من الاسم المُعَّرف والآخر الاسم النكرة، وهذه الخصيصة تميّزه عن قسيميه الفعل والحرف.

فالقسمة هي أحد اقسام الحد، التي تُعِّرف الأشياء ببعض خصائصها العرضية، فيُعدُّ تعريفاً بالخاصة والذي يُطلَقُ عليه رسماً ناقصاً.

والقسمة في الصناعة المنطقية تُوصَف بالجامعة والمانعة أو غير جامعة وغير مانعة، أمَّا إذا نظرنا إليها بوصفها حدَّاً للاشياء ومن ضمن هذه الأشياء المواضيع النحوية، وذهبنا

(١) المنطق: المظفر:١٠٧.
(٢) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقي:٣٤.

إلى الواقع التطبيقي في القاعدة النحوية، فنجد النحويين قد اختلفوا في كثير من التقسيمات، كل واحد يتبنَّى تقسيماً معيناً، ويرجحه على غيره، ففي هذه الحالة للباحث في الدرس النحوي أنْ يصف ماتمَّ تبنيه ظنياً، بوصف التقسيم المفروض غير مقطوع في شأنه، بل غير يقيني في كشفه عن الواقع، وإنْ ساق بعضهم دليلاً عقلياً ونقلياً كما في تقسيم الكلمة على الاسم والفعل والحرف[1]إذ مادام هناك من يتبنَّى تقسيماً آخر فليس لنا بالقطع أو التيقن بإحدى القسمتين.

لذلك فالأساس الذي تمَّ الاعتماد عليه في عدِّ نماذج من القسمة النحوية شكلاً ظنياً هو الاختلاف بين النحويين في التقسيم لبعض المفاهيم النحوية، إذ عند الخلاف لابدَّ من رأي صائب وآخر خاطئ، أوعلى الأقل هناك صحيح وآخر أصح، فعدم التميز بينهما أيضاً يدخل في المسألة نوع من الظنِّ.

ونضيف إليه أساساً آخر ـ عن طريقه نحكم على أنَّ هذه القسمة أو تلك ظنية ـ هو الخروقات المتحققة في الواقع التطبيقي، مثلاً عندما قسَّم النحويون الفعل على قسمين المتعد واللَّازم، فعلى هذا يوجَّه سؤال: أنَّ أمثال الفعل شكرتُه وشكرتُ له ونصحته ونصحت له وما أشبههما, إلى أي القسمين ينتمي، عندها يُحكَمُ على هذا التقسيم بأنَّه غير يقيني الدلالة، بل هو ممكن أنْ يصدق وممكن أنْ لايصدق، لأنَّ الذي تبنَّى هذا التقسيم يمكن أنْ يكون قد راعى في القسمة جهة لاتتناقض مع الخرق الذي قُدِّم وذلك اعتماداً على ماشرنا إليه أنَّ الشيء قد يكون مقسَّماً تقسيمات عديدة حسب اختلاف الجهة المعتبرة. فإذن على هذين الأساسين متى ماوجد أحدهما أو كلاها وصفنا القسمة بأنها ظنِّية.

بعد هذا التقديم نقف عند مفهومين رئيسين نلاحظ كيفية وقوع الظن في تقسيميهما :

١- تقسيم الكلمة. ٢- تقسيم الجملة.

١- اقسام الكلمة:

(١) ينظر:شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق محمد محي الدين, الهامش:١٤٥/٢.

تُعرَّف الكلمة بشكل موجز بإنَّها ((هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع))[١], ويعرفها ابن هشام: ((الكلمة قول مفرد))[٢], وتقسيم الكلمة في أصل وجوده من المسائل اليقينية، التي تحدثنا عنها في الفصل الأول تحت مبحث (مصادر اليقين) وكذلك فأنَّ اقسام الكلمة من الاصول الثابتة، يقول تمَّام حسَّان : ((فالذي يبدو لنا من كل ماسبق أنَّ الأصول الثابتة هي مناط القواعد المطردة، ولولاها لأصبح الوصول إلى الاطراد أمراً عسيراً، ولقد رأينا أنَّ أقسام الكلم من هذه الأصول الثابتة))[٣], أمَّا الظن فقد وقع في عدد أقسام الكلمة,فيقول صيوان خضير: ((تعد الكلمة ركناً أساساً في اللغة، وقد اختلف النحويون القدماء والمحدثون في أقسامها))[٤].

وهذا الاختلاف يدلِّل على أنَّ تقسيم الكلمة لا نستطيع الحكم عليه بأنَّه كاشف عن الواقع بشكل يقيني، إضافة الى ذلك أنَّ تقسيم الكلمة عند القدماء والمحدثين لم يمنع من فرض تقسيم آخر.

وبالرجوع الى أصل القسمة يُروى أنَّ أول من قسَّم الكلمة، وعرَّف أقسامها الإمام علي بن أبي طالب، عندما دفع إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة مكتوب فيها ((بسم الله الرحمن الرحيم:الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ماأنبأ عن المسمَّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))[٥], وقسَّم سيبويه الكلمة على ثلاثة ((فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل))[٦], والمبرِّد يحصر أقسام الكلمة لكل لغة من اللغات في الأقسام الثلاثة بقوله: ((فَالْكَلَام كلّه اسْم، وفِعل، وحرف جاءَ لِمَعْنى، لَا يَخْلُو الْكَلَام عربيّا كَانَ أَو أَعجميّا من هَذِه الثَّلَاثَة))[٧].

(١) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري جار الله: ٢٣.
(٢) شرح قطر الندى:١٢.
(٣) مقدمة للدكتور تمام حسان على كتاب (اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقي):١٦.
(٤) اقسام الكلمة بين القدماء والمحدثين، صيوان خضير خلف، لؤي طارق علي: ١٦١.
(٥) ينظر :انباه الرواة على انباه النحاة: القفطي: ٣٩/١.
(٦) الكتاب: ١٢/١.
(٧) المقتضب: ٣/١.

ويقول السيوطي: ((وَالدَّلِيل على الْحصْر فِي الثَّلَاثَة الاستقراء وَالْقِسْمَة الْعَقْلِيَّة، فَإِن الْكَلِمَة لَا تَخْلُو إِمَّا أَن تدل على معنى فِي نَفسهَا أَو لَا الثَّانِي الْحَرْف وَالْأول إِمَّا أَن يقْتَرن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة أَو لَا الثَّانِي الِاسْم وَالْأول الْفِعْل))[١].

وجرى على هذا التقسيم الثلاثي النحاة حتى ((يكاد يجمع النحاة القدماء ـ بصريين وكوفيين ـ على أنَّ الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:اسم، وفعل، وحرف، جاء ذلك على لسان: سيبويه، والكسائي، والفرَّاء، المبرِّد، والزجاج، وابن السراج،والفارسي، والرماني، وابن فارس، والبطليوسي،والزمخشري،وابن الانباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن الصائغ، والسيوطي، وغيرهم ...))[٢].

ومع الدليل الاستقرائي والآخر العقلي واجماع معظم النحاة على القسمة الثلاثية للكلمة إلَّا أنَّنا نجد هناك من جعل اسم الفعل قسماً رابعاً سمَّاه (الخالفة)[٣],((وقد سمى أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ)هذا النوع من الكلم (بالخوالف) وكذا احمد بن صابر أبو جعفر النحوي ونقل الاشموني(ت٩٠٠هـ)عن أبي حيان تسميتها (بخالفة الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه ...))[٤], ويُنقل أنَّ((عالم النحو السكندري (ثراكس) قسَّم الكلام على ثمانية أقسام: الاسم, الفعل, اسم الفاعل, أداة التعريف, الضمير, حرف الجر, الظرف, أداة الربط))[٥].

عندها يحكم العقل أنَّ الظنَّ قد تسَّرب إلى مسألة عدد أقسام الكلمة؛ بسبب التصوَّر الممكن للآراء المختلفة في عدد الأقسام، فمنهم من يقول ثلاثة، وهو المشهور عند النحاة البصريين والكوفيين، ومنهم من يزيد اسم الفعل قسماً رابعاً، وهناك رأي ثالث يذهب إلى أنَّ أقسام الكلمة ثمانية وكلا الرأيين الثاني والثالث أيضاً ممكنان فتدخل الآراء الثلاثة في دائرة الظنِّ النحوي .

(١) همع الهوامع: ٢٥/١.
(٢) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٣٤.
(٣) ينظر:همع الهوامع:٢٥/١.
(٤) اقسام الكلمة بين القدماء والمحدثين:١٦٦.
(٥) المصدر نفسه:١٦٢.

أمَّا اللغويون العرب المحدثون فقد وقع الظنُّ في تقسيمهم الكلمة، إذ شكَّل اختلافهم في أصل تقسيم الكلمة ثلاثة اجتهادات ممكنة, فقد رشَّح إبراهيم أنيس التقسيم الرباعي للكلمة وعدَّه أدق من تقسيم النحاة القدماء الثلاثي والذي يعني فيه (الاسم، الضمير، الفعل، الأداة), وكذلك المخزومي وافق التقسيم الرباعي، ولكن يختلف عن التقسيم الرباعي عند إبراهيم أنيس إذ المقصدود عند المخزومي (الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات) فالخلاف في (الضمائر) و(الكنايات) في القسم الرابع فقد اختلفا في تسميته، أمَّا تمَّام حسَّان فقد تبنى أو رشَّح التقسيم السباعي للكلمة ويقصد بها كما سبق (الاسم،الصفة،الفعل،الضمير, الخالفة،الظرف،الأداة) [1]. وهذا الخلاف والتعدد في نوعية القسمة يكشف عن الظن في حقيقة تمثيلها للواقع

وممَّا يتفرّع عن التقسيم الرئيس للكلمة تقسيم الفعل، فمما أمكن أن يقال فيه:

أنَّ عبارات النحويين عبارة عن أداة ناقلة للحقيقة النحوية، فإذا كانت هذه العبارات الموضوعة من النحويين قد وقع الاختلاف في دلالتها نستكشف أنَّ ارتباطها بالمعنى الذي تنقله غير يقينية؛ لأنَّ اليقين واحد، فاذا تعدد التصور المعنوي للحقيقة المنقولة اصبحت دلالة كلمات النحويين ظنِّية، وهذا مانجده في تقسيم الفعل، اذ الملاحظ في تقسيمه أنَّ النحويين لم يتَّفقوا حول قسمة واحدة، فقد قسَّم سيبويه الفعل بحسب دلالته على الزمن الى الماضي المختص بالزمن الماضي، وجعل الفعل المضارع والامر مشتركان في زمني الحاضر والمستقبل، فيقول سيبويه((وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومكث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا خبرتَ.فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء))[2], أمَّا ابن يعيش فقد أشار إلى أنَّ الزمن ثلاثة وكذلك الفعل فيقول: ((ولمَّا كان الزمان ثلاثةً: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أنَّ

(١) ينظر: من أسرار اللغة: ابراهيم انيس:٢٤٠, واقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:١٣٠, اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠.
(٢) الكتاب: ١٢/١.

الأزمنة حركات الفَلَك، فمنها حركةٌ مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماض، ومستقبل، وحاضر))[١].

اماالزجاجي فانه يرى تقسيم الفعل على ضربين ماض ومستقبل[٢], فيتحصَّل رأي ثالث في تقسيم الفعل، فنلاحظ ثلاثة تصورات معنوية تنقلها الفاظ النحاة مما يجعل مسالة تقسيم الفعل مسالة ظنية، وان استقر جمهور النحويين على أنَّ الفعل ثلاثة (ماض، مضارع، أمر) وعند الكوفيين (ماض و مضارع و وفعل دائم))[٣]

وكذلك الحال في الاسم، فإنَّ كلمات القدماء تكشف أنَّ دلالته عندهم تشمل:اسم الإشارة، واسم الاستفهام، واسم الشرط، وكذلك المسميات، والصفات، والمضمرات، وأسماء الأفعال، وهذه الدلالة لاتكشف عن يقينية دلالة الاسم؛ بسبب عدم وجود مانع من تصوُّر آراء اخرى مغايرة لما تبنَّاه القدماء، وهذا ماحصل عندما اختلف المحدثون مع القدماء في تقسيم الاسم واختلف المحدثون فيما بينهم ايضا، عندها يتبيّن لنا أنَّ تقسيم الاسم شكلا من اشكال الظن ،يضاف الى ذلك قول تمام حسان بأنَّ التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة الى إعادة النظر وانشاء تقسيم آخر أكثر دقة[٤].

فنلاحظ أنَّ تمَّام حسَّان يشير الى أنَّ تقسيم القدماء غير دقيق، بمعنى عدم تعبيرهم بشكل يقيني عن الواقع فهو ظني الدلالة.

أمَّا كيف قسَّم القدماء الاسم فنتعرف عليه عبر تعريفهم للاسم اذ عرَّفه الزجاجي بأنَّه ((صوت مُقَطَّع مفهوم دالٌ عَلَى معنى غيرُ دال عَلَى زمان ولا مكان))[٥], وعرَّفه الزمخشري ((الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الإقتران))[٦], وعرَّفه ابن هشام ((فالاسم فِي الِاصْطِلَاح مَا دلّ على معنى فِي نَفسه غير مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة))[٧].

(١) شرح المفصل للزمخشري:٤/٢٠٧.
(٢) المصطلح النحوي نشاته وتطوره: عوض حمد القوزي،:١١٤
(٣) اقسام الكلمة بين القدماء والمحدثين:١٦٥. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي:١١٤-١١٥.
(٤) اللغة العربية معناه ومبناه:٨٨
(٥) الصاحبي في فقه اللغة ،ابن فارس:٤٩.
(٦) المفصل في علم العربية ،الزمخشري:٢٣.
(٧) شرح شذور الذهب،ابن هشام:١٨.

وعن طريق هذه التعريفات نجد أنَّ هذه الحدود ضمت عدة ابواب تحت مسمى الاسم، فشمل اسم الإشارة،واسم الاستفهام، واسم الشرط، المسميات والصفات والمضمرات وأسماء الأفعال وهذا خلاف تقسيم الكلمة عند المحدثين(١).

فقد اضاف المخزومي قسما رابعا للكلمة، سمَّاه الكناية وعنى فيه(الضمائر، والاشار، والموصول بجملة، والمستفهم به، وكلمات الشرط), أمَّا إبراهيم أنيس الذي تبنى تقسيما رباعيا للكلمة ايضا، فقد أطلق على القسم الرابع اسم (الضمير) ويندرج تحت هذا القسم:الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد(٢), امَّا تمَّام حسَّان الذي قسَّم الكلمة على سبعة اقسام وجعله يضم: الاسم المعين،اسم الحدث، اسم الجنس، الميميات، الاسم المبهم(٣). فقد اختلف مع القدماء والمحدثين في الابواب التي تدخل تحت لفظة الاسم فتحصَّل ممَّا ذُكر أنَّ المحدثين اختلفوا مع القدماء في الأقسام التي تندرج تحت مفهوم الاسم، وكذلك فإنَّ المحدثين اختلفوا فيما بينهم، وهذا يدلل على الدلالة الظنية لتقسيم الاسم، الذي بوجوده لايمنع من فرض تقسيمات اخرى ممكنة.

وكذلك من امثلة القسمة الظنِّية ما وقع في تصنيف (أدوات الشرط الجازمة للفعل المضارع) بين الاسمية والحرفية:

فقد ذكر الزجاج أنَّ مهما، وحيثما، وكيف، وكيفما، وأين, وأينما، وأنى، وأيان، ومن، وما وكذلك مذ، ليس لها محل اعرابي معتبرها حروفا(٤), فجعلها من قسم الحروف، وهو بهذا خالف المشهور من أنَّها أسماء ولها محال إعرابية فوقع الاختلاف ودخل الامكان والظن في الآراء في تقسيم فرعي من التقسم الرئيس للكلمة.

(١) ينظر:اقسام الكلمة بين القدماء والمحدثين:١٦٣.
(٢) ينظر المصدر نفسه:١٦٨
(٣) اللغة العربية معناها ومبناه: ٩٠
(٤) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة:٨٣

٢-تقسيم الجملة:

عندما نتابع تقسيمات النحويين للجملة نخلُصُ إلى نتيجة مفادها أنَّهم لم يتفقوا على تقسيم معين، بل ترشَّح عن اجتهاداتهم أكثر من تقسيم ممكن ينطبق على الواقع اللغوي, فقد قسَّم أبو على الفارسي الجملة على أربعة فيقول: ((وأمَّا الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً))[١], وشاكل الزمخشري أبا علي الفارسي بتقسيمه الجملة على أربعة اقسام، فيقول الجملة ((على أربعة أضرب فعليه واسمية وشرطية وظرفية. وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار))[٢].

بينما قسَّمها ابن هشام على ثلاثة أقسام فيقول: ((انقسام الْجُمْلَة إلى اسمية وفعلية وظرفية, فالاسمية هِيَ الَّتِي صدرها اسْم كزيد قَائِم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عِنْد من جوزه وَهُوَ الْأَخْفَش والكوفيون, والفعلية هِيَ الَّتِي صدرها فعل كقام زيد وَضرب اللص وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما وَيقوم زيد وقم, والظرفية هِيَ المصدرة بظرف أَو مجرور نَحْو أعندك زيد وأفي الدَّار زيد إِذا قدرت زيدا فَاعِلا بالظرف وَالْجَار وَالْمَجْرُور لَا بالاستقرار الْمَحْذُوف وَلَا مُبْتَدأ مخبرا عَنهُ بهما ....))[٣].

فنجد ابن هشام يذهب إلى ثلاثية التقسيم في الجملة، والذي يخالف فيه الزمخشري باضافته الجملة الشرطية، ليكون التقسيم عنده رباعياً اسمية، وفعلية، وظرفية، وشرطية ويرد ابن هشام على هذا التقسيم بقوله: ((وَزَاد الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره الْجُمْلَة الشّرطِيَّة وَالصَّوَاب أَنَّهَا من قبيل الفعلية))[٤], فيبين أنَّ الجملة الشرطية تابعة للفعلية، ويضيف ابن هشام أنَّ هذا

(١) المسائل العسكريات: ابو علي الفارسي:١٠٩.
(٢) المفصل في صنعة الاعراب ،الزمخشري جار الله:٤٤/١.
(٣) مغني اللبيب:٤٩٢/١.
(٤) المصدر نفسه:٤٩٢/١.

التقسيم لم يتفرد به الزمخشري، بل معه من يذهب إلى نفس التقسيم، عندها تتحصل الاجتهادات المتعددة؛ لينشأ الظن في أصل واحدة من امهات المسائل النحوية.

وممَّن شايع تقسيم الزمخشري للجملة شهاب الدين الاندلسي، فقد ذكر أنَّ للجملة ثلاثةأقسام: ((اسمية، وفعلية، وظرفية))[1], ((واعترض ابن يعيش على هذا التقسيم؛ لأنَّ الجملة الشرطية ترد إلى الفعلية، لأنَّها تتألف من فعل الشرط وفعل الجواب، وكذلك الظرفية لأنَّها تقدر متعلقة بفعل))[2].

ويشير محمد رزق إلى تقسيم الجملة بقوله: ((أمَّا بالنسبة لتقسيم الجملة العربية فإنَّ لها قسمين أساسيين هما: الاسمية والفعلية، إلَّا أنَّ بعض النحاة يزيد قسماً ثالثاً، وآخر يزيد رابعاً. ويبدو أنَّ أول من أشار إلى هذا الخلاف هو أبو علي الفارسي الذي نقل عنه النحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشري وابن هشام))[3], فالمتدبر في شأن أقسام الجملة لايستطيع أنْ يقطع بتقسيم معين لها؛ لأنَّ النحاة تعددت اجتهاداتهم واختلفت في عدد أقسامها .

خامسا: **مسائل النحو**:

مسائل النحو موضوع عام يشمل المواضيع النحوية التي لاتكون قد دخلت فيما سبق من تصنيف النحو، ففي هذه النقطة يكون الحديث عن المسائل التي تحتمل أكثر من رأي، الذي يبرز عبر الخلاف بين النحويين؛ وذلك لما هو ثابت أنَّ النحو كما يقول الكسائي كله قياس، ومعنى ذلك أنَّ هناك نصاً لغوياً فصيحاً يُقاس عليه من النحويين عبر خطوات فكرية، يقوم بها النحاة تؤثرعليها الثقافة، والمستوى العلمي، والتعصب الديني أو المذهبي أو السياسي، فينتج عن هذه العوامل اجتهادات متعددة في مسألة واحدة كلها ممكنة وغير ممتنعة، ولكنها ليست كلها يقينية، بل الأغلب والأعظم منها ظنِّي، فعندما نجد مثلاً: فيما ينقل أنَّ عقل الأخفش كان عقلاً خصباً، أمدَّه بما لا يكاد يُحصى من الآراء الجديدة، التي خالف فيها ما سجله سيبويه في كتابه، وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطّرد

(١) الحدود في علم النحو: شهاب الدين الاندلسي:٤٧٥.
(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف:٢٨٥.
(٣) الجملة المحتملة للاسمية والفعلية: محمد رزق شعير:١٥.

مع قوانين أستاذه النحوية، كما فسح للقراءات، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه. وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه في كثير من مسائل النحو(١).

فالخلاف جاء نتيجة كون القاعدة النحوية محلّاً للاجتهاد العقلي، فتشعبت الآراء النحوية، وتعددت فتشكّلت مدارس أو مذاهب، اختلف الدارسون في وصفها بين المذهبية أو بين أنَّها مجرد آراء لاتصل إلى المذهب ولكن ((لم يأخذ الخلاف النحوي طابع الجد, ولم يلبس ثوب التنافس العنيف إلَّا في عهد سيبويه والكسائي اللذين على ايديهما بدات تتّضح مناهج المدرستين وتتمايز وتأخذ كل منهما طريقاً خاصاً بها))(٢).

فبرز الخلاف على مظاهر متعددة مرة بين مذهبين رئيسين البصرة والكوفة، ومرة أُخْرَى بين المذاهب بشكل عام، وأُخْرَى بين أئمة النحو، بغض النظرعن الانتماء، فالذي أثَّر في ذلك دور العقل في التقعيد النحوي من خلال اعتماده على القياس.

فمسائل النحو نتيجة لهذه الاجتهادات التي تسبقها دوافع متعددة اثّرت في نشوء الظنِّ عبر الجدل ومسوِّغات العقل الممكنة في تلك المسائل ((ففيها حشود من المجادلات الذهنية العقيمة وألوان من العلل والعوامل التي يسوّغها منطق العقل لا منطق اللغة، يضاف لذلك كله تخريجات مجهدة، واستطرادات شتى، وفروع من المسائل متفرقة، وغير ذلك، ممَّا ينطمس معه وجه النحو الأصيل تحت ركام المزيف الدخيل.))(٣), فليس دائماً ينطلق النحاة في اقيستهم من واقع اللغة، بل عن طريق المنطق العقلي، والذي يدخل فيه أحياناً التزييف، فيظهر الخلاف بين النحويين دليلا على الظن في مسائل النحو.

إذاً فالخلاف دليل على تعدُّد الآراء النحوية الممكنة الظنِّية، وفيما يلي نماذج من المسائل النحوية يتبيَّن الظنُّ فيها عن طريق الخلاف بين البصرة والكوفة، أو مابين النحاة بشكل عام.

فمن هذه الأمثلة:

١. عامل النصب في المفعول به:

(١) المدارس النحوية: شوقي ضيف:١٠٦.
(٢) الخلاف بين النحويين(دراسة، تحليل، تقويم):٢٦.
(٣) النحو المصفى: محمد عيد، مقدمة الكتاب.

((ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا. وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنَّك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظنِّ. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية،وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا))[١].

للعامل في نصب المفعول به خمسة أقوال كلها ممكنة ظنِّية، ولايوجد دليل على امتناعها، نعم يمكن أنْ يُرجَّح أحدها مثل ترجيح أنْ يكون العامل الفعل؛ بسبب كثرته على ألسن المعربين ولظهور اجماع البصريين عليه، ولكنَّ الترجيح لايوصل إلى اليقين ولا يرفع الجواز عن الآراء الأخرى، فكلُّ الأقوال ممكنة ظنِّية بغض النظر عن قوتها أو ضعفها.

٢. نِعْمَ وبِئْسَ بين الاسمية والفعلية.

اختلف القول في نعم وبئس، ذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنَّهما فعلان جامدان، احتجَّ الكوفيون على انَّهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّها تقول: ما زيد بنعم الرجُلُ، وحُكي عن بعض فُصَحَاء العرب أنَّه قال (نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ) وكما في قول حسان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا[٢]

فادخل على نعم وبئس حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنَّهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء[٣].

أمَّا البصريون فاحتجُّو على فعلية نعم وبئس اتصال ضمير الرفع بهما، على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا:(نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا) ومنهم من احتجَّ على أنَّهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث [٤].

فنجد الخلاف بين الكوفيين والبصرين في اسمية أو فعلية (نعم وبئس) مع أنَّ كلَّ طرف له دليله الذي يعتمد عليه، ولكن يبقى القولان ممكنين ظنيين.

٣. اسم كان:

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٦٦/١
(٢) ينظر:ديوان امرئ القيس:٢١٨ بتغيير في عجز البيت والمثبت في الديوان هو(الذي العرف ذا مال كثير ومعدما).
(٣) ينظر:الانصاف في المسائل الخلاف بين النحويين: ٨١/١.
(٤) ينظر:المصدر نفسه: ٨٦/١.

وقع الخلاف في اسم كان، ذهب البصريون إلى أنَّ كان ترفع المبتدأ اذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها، وذهب الكوفيون إلى أنَّ اسمها باق على رفعه الاول، أمَّا الخبر فإنَّ كان تنصبه باتفاق ويسمى خبرها كما (كان سيداً عمراً) ف(عمر) اسم كان و(سيد) خبرها [١].

٤. أَيهمَا أسبق: حركات الْبناء أم حركات الْإِعْرَاب:

مثَّلت مسألة السبق بين حركات البناء و حركات الاعراب شكلا من اشكل الظنِّ، تجلَّى ذلك في اختلاف القول الى ثلاثة وجوه الاول:أنَّ حركات الاعراب سابقة على حركات البناء. وَالدَّلِيل عَلَى ذلك: أَنَّ الْإِعْرَاب تَابع لفائدة الْكَلَام، وَالْكَلَام مَوْضُوع للتفاهم، فَيجب أَن يكون مُقَارنًا للْكَلَام كمقارنة الْمُفْرد لمعناه. الوجه الثاني:أنَّ حركات البناء أصل ودليل ذلك أَنَّ حَرَكَات الْبناء لَازِمَة، وحركات الْإِعْرَاب منتقلة، وَاللَّازِم أصل للمنتقل، وسابق عَلَيْه ،االوجه الثالث: (لَا يسْبق بَعْضهَا بَعْضًا)، وحجة من ذهب الى هذا القول أَنَّ وَاضع اللُّغَة حَكِيم، فَيعلم من الِابْتِدَاء مَا يُحَرك للاعراب، وَمَا يُحَرك لغيره، فَيجب أن يتساوق وَلَا يتسابق [٢].

ففي هذه المسألة نجد أنَّ هناك أكثر من مذهب، ولكلِّ اصحاب مذهب توجيهات وتخريجات يعتمد عليها في تبنِّي الآراء وفي الحقيقة أنَّ جميعها ظنِّية ممكنة، قد أملتها الاجتهادات المختلفة لعقول النحويين ولايمكن القطع في أي منها.

٥. رافع الْفِعْل الْمُضَارع:

اخْتلف النحويون في رافع الفعل المضارع ، ذهب الفراء واصحابه أنَّ رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، وقال الكسائي حروف المضارعة، وقال ثعلب مضارعته للاسم ،وقال البصريون حلوله محل الاسم ، واصح الاقوال قول الفراء واصحابه الذي يجري على السنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم [٣].

نجد ـ في هذه المسألة ـ الكوفيين أنفسهم مختلفين فيما بينهم في رافع الفعل المضارع ،وجمهور البصريين يشكّل الرأي الرابع وبهذا يتضح الظنُّ في هذه المسألة؛ وذلك لأنَّ كل الآراء ممكنة، فهي ظنِّية، ويرجِّح ابن هشام القول الخامس الذي يجري على ألسنة المعربين

---

(١) ينظر:حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣٣١/١.
(٢) ينظر:مسائل خلافية في النحو: العكبري: ١١١-١١٢-١١٣.
(٣) ينظر:شرح قطر الندى:٥٧.

بعد ردوده على الأقول السابقة، ومع ذلك فإنَّ الترجيح لايُخرِجُ المسألةَ عن الظنِّ حتى لو كان عن دليل أو أمارة.

٦. الضمير المتصل بـ(عسى):

((اختلف فيما يتصل بـ(عسى) من الكاف وأخواتها، نحو: (عساك، وعساه)؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه في موضع نصب ... وذهب المبرد والفارسي إلى أنَّ(عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان اسما جعل خبرا، والذي كان خبرا جعل اسما، وذهب الأخفش إلى أنَّ (عسى) على ما كانت عليه، إلا أنَّ ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، كما ناب عنه في .... ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد، نحو: رأيتك أنت،ومررت بك أنت.))[1].

مسالة ضمير المتصل بالفعل (عسى) احتملت ثلاث توجيهات ظنية الاول :ماذهب اليه سيبويه أنَّ الضمير في محل نصب خبر (عسى)، والثاني:ماذهب اليه المبرد والفارسي أنَّ الضمير المتصل بالفعل (عسى) كان أصله اسم، وتحوَّل الى أن يكون خبر لعسى والثالث:ماذهب اليه الاخفش أنَّ الضمير المتصل ضميُر نصب، ولكنَّه ناب عن ضمير الرفع، بمعنى أنَّ الهيئة هي هيئة ضمير النصب الا أنَّه في المعنى يدل على ما يدل عليه ضمير الرفع، فهو بمعنى اسم عسى. ولكن في حقيقة الواقع يمكن تصور اتفاق الاراء الثلاثة في المصداق وخلافهم في طريقة التحليل.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢٩٠-٢٩١.

الفصل الثالث

آثار الظَّنِ

في

النحو العربي

المبحث الأول

آثار الظَّنِ الايجابية

المبحث الأول: الآثار الإيجابية:

الظن يمثِّل الوصفَ الأوسع في النحو العربي ، يُشكّلُ فيه نسبةً عاليةً، فكُل ما خرج عن دائرة اليقين المحدودة دخل في مفهوم الظنِّ الواسع، فلاشك أنَّ له اثاراً كثيرةً تتلاءمُ مع سعته، وهي تأخذ قسمين حسب التبادر الاولي من تصوُّرها، أثار يجابية، وأخرى سلبية؛ لذلك قُسِّم هذا الفصل على مبحثين المبحث الاول: أثار إيجابية والمبحث الثاني: أثار سلبية.

والملحوظ أنَّ النقطة الواحدة من تلك الأثار تحمل وجهتين، سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى، مثال ذلك كثرة العلل النحوية، فالجانب الإيجابي فيها أنَّ هذه العلل تكشف مستوى نضج العقل النحوي فيما يقدمه من مرونة فكرية قادرة على التحليل، وإبداء الرأي وتقديم الحجج في الرد على الخصوم، أمَّا الجانب السلبي فإنَّها شكَّلت سبباً من أسباب تضخم المادة النحوية، ومن ثَمَّ الابتعاد عن الغاية التي أُسست القاعدة من أجلها، والتي هي تجنُّب الوقوع في اللحن والحفاظ على لغة القرآن من الضياع .

لذلك يمكن تحديد الأسس التي تمَّ على ضوئها تصنيف الآثار الإيجابية في هذا المبحث، هي : الحفاظ على لغة القرآن من الضياع أو الوقوع في اللحن، وتيسير مراعاة الحكم النحوي عند التطبيق ، والسعة في المعنى

اولاً: اتِّساعُ دائرةِ البحثِ في الأصول النحوية:

انغماس الحقائق النحوية في التصور الظنِّي شكَّل سبباً من أسباب انتعاش البحث في أصول النحو، بيان ذلك:

بعد انتشار الاسلام وتوسُّعه ودخول الأعاجم الذين لايحسنون ولا يضبطون الكلام على وفق نظام العربية أسهم في ظهور اللحن .

لقد اظل الأسلام أمماً أخرى لاتعرف العربية، واتَّسعت الأمم باتِّساع الفتوحات الأسلامية، ونتيجة لهذا الدمج البشري الواسع فقدت العرب شيئا من سليقتها اللغوية،

وتسرَّب إلى لغتهم اللحن ، وقبل ذلك فإنَّ القرآن فقد قراؤه الأُوَل الأمر الذي يهدد لغة القران، فتوسَّع اللحنُ وشمل لغة المخاطب والحديث، عرباً وأعاجماً من علية القوم ومن عامتهم(٥٧١).

فمن أجل التخلص من اللحن ومساعدة الآخرين على مجاراة العرب في لغتهم بدأت بذور الدرس النحوي على يد ابي الاسود الدؤلي باملاء الامام علي بن أبي طالب(ع)، وعلى

أيدي النحويين الذين جاءوا بعده، فوضعت قوانين وضوابط تحمي الناطقين بالعربية من اللَّحن. وبعد اتِّساع بلاد الاسلام، وتنوع قوميات الناطقين بالعربية، وتقادم الزمن على عصر فصاحة اللغة، استدعى وضع ضوابط من أجل الوصول الى القاعدة النحوية، فأضحى التقعيد النحوي ليس بديهياً بل امراً يحتاج الى البحث الذي يختلف النحاة في مقدماته ونتائجه بسبب الظنِّ وعدم اليقين، فتضاعفت الجهود واستفرغت العقول اجتهادها من أجل وضع أصول النحو، ساعين لتوخي أفضل النتائج العلمية التي تصل الى اليقين أو تقترب منه .

يقول الأنباري: ((فائدة علم أصول النحو التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المُخْلِد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشكِّ والارتياب))(٥٧٢).

فالقاعدة النحوية يستخلصها النحاة من أدلة خاصة كأدلة الفقه، ولكل نحوي اجتهاده الخاص، الذي يقوده الى نتائج نحوية معينة، فتفرقت الاجتهادات على شكل مدارس أو مذاهب أو ارآء نحاة بغض النظر عن الانتماء، فنلحظ أنَّ كل مدرسة وكل نحوي مستقل له أراء خاصة في أصول النحو.

---

(٥٧١) ينظر:كتاب الجراثيم، المنسوب إلى أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري: ١٥.
(٥٧٢) الاقتراح في اصول النحو وجدله،السيوطي: ٢٩.

وذلك لأنَّ؛ القاعدة النحوية ليست يقينية بل ظنِّية، إذ لو كانت يقينية لانحسرت الأصول التي يتمُّ الاعتمادُ عليها في التقعيد, ولم يحصل خلاف وتشعب الى مذاهب متعددة، ولكنَّ الذي حصل بأن توسع البحث في الأدلة والضوابط التي عن طريقها يتمُّ الوصول إلى القاعدة النحوية, فضلاً عن ذلك تأثُّر واضعي أصول النحو بعمل واضعي أصول الفقه من حيث الدافع للتدوين، فمثّل عمل الفقهاء في تدوين أصول الفقه حافزاً لهم إلى عمل مماثل في النحو، وتأثُّروا أيضا باقتباس عدد من أصول الفقه وإقامتها على النحو [٥٧٣]. والأحكام الفقهية التي يتمُّ استنباطها بواسطة تلك الأصول، هي أحكام ظنية، و القاعدة النحوية التي يتمُّ تقعيدها بواسطة أصول النحو ظنية كذلك. فتعددت مناهج البحث في أصول النحو، وبالخصوص بين مدرستي البصرة والكوفة.

فوجود المدرسة الكوفية بمنهجها الجديد في ميدان البحث الى جانب وجود المدرسة البصرية, لفت الأنظار الى البحث في أصولهما، وإلى الأسس التي ابتنت عليها المدرستان، فأُثيرت التساؤلات حول هذه الأصول والأسس، وكانت مثار بحث ودراسة، فتحدثو عن الرواية، والسماع، والقياس، عند البصريين والكوفيين, وعن القراءات القرآنية عن مدى الأعتداد بها، والحديث الشريف وهل يستشهد به، وعن العلل النحوية وكيفية نظر المدرستين اليهما[٥٧٤].

ولأنَّ بداية البحث في أصول النحو كان مزامناً لعصر الأستشهاد أو قريباً منه زمنياً كانت مسائل البحث عبارة عن آراء مقتضبة وآراء موجزة، كتعليقات عابرة عن خبر معين أو حادثة يرويها[٥٧٥], فمثلا ((أنّ الكسائي كان يسمع الشاذّ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو))[٥٧٦]. فهذا ضابط قد تمَّ الاعتماد عليه من الكسائي في السماع، وكذلك فيما ينقله الرياشي عن أحد الورّاقين في البصرة ((انما أخذنا اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع،

---

(٥٧٣) ينظر:الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه: علي مزهر: ١٦١.
(٥٧٤) ينظر: الخلاف بين النحويين(دراسة،تحليل،تقويم): السيد رزق الطويل: ٦٠٨.
(٥٧٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٨.
(٥٧٦) معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين الرومي الحموي: ١٧٤٤/٤.

وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشوارِيز))[٥٧٧]. ومن الطبيعي أنَّ مرحلة التأسيس لأصول النحو تختلف عن مرحلة النضج والكمال.

إذ كان البحث إبَّان مدرستي البصرة والكوفة عبارة عنآراء متفرقة تخص الرواية، أو السماع، أوالقياس، تتمسك بها كل مدرسة للدفاع عن مذهبها، دون وجود مرجع يعتمد عليه الا ما اعتمدته كل مدرسة من آراء قامت عليها[٥٧٨].

وبعد اتساع الدرس النحوي، وابتعاده عن عصر الاستشهاد، ووقوع الخلاف وظهور الظنِّ اشتدت الحاجة إلى الأصول واتَّسعت دائرة البحث, فتطلَّب ذلك النظر في أصول النحو والتي أولها وأهمها: السماع فوضع النحويون ضوابطهم لهذا الاصل الرئيس بعد أن قسموه على قرآن، وحديث، وكلام العرب (شعر ونثر)، وكل قسم من هذه الاقسام فصلوا فيه ووضعوا له ضوابط، وبعدها وقفوا على القياس ووضعوا له أقساماً، وأركاناً، وضوابط وكذلك شمل البحث الأجماع، والاستصحاب، وغيرها وقد تباين النحويون في ذكرها.

وفي ضوء ما ذكره علماء أصول النحو، وعلى رأسهم ابن جني وأبو البركات الأنباري وجلال الدين السيوطي فإن أدلة النحو التي تمَّ اعتمادها في الصناعة النحوية كثيرة جدا تخرج عن حد الحصر لكن الغالب منها أربعة: هي السماع، والقياس، والاجماع، واستصحاب الحال[٥٧٩].

فوضعت المصنفات الخاصة بأصول النحو قديما وحديثا، تتناول بين دفتيها مسائل أصول النحو بالدرس والتحليل، متفقون في بعضها ،ومختلفون في البعض الاخر، كل حسب اجتهاده.

وظلَّت أبحاث علم الاصول متناثرة في كتب النحو، في أوائل القرن الثالث الهجري الى أن تهيأ له ابو علي الفارسي، وابن جني، والأنباري[٥٨٠].

---

(٥٧٧) الفهرست ،أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم: ٨٢.
(٥٧٨) ينظر: اختلاف النحاة ثماره واثاره في الدرس النحوي: عبد النبي محمد مصطفى: ٣٣٧.
(٥٧٩) ينظر: اصول النحو, مناهج جامعة المدينة العالمية: ١٠/١.
(٥٨٠) ينظر: القياس في النحو العربي نشاته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي: ١٤.

ومن المؤلفات التي تناولت أصول النحو:

١. الخصائص لابن جني حيث يقول: وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه[٥٨١], ويقول السيوطي في الاقتراح: ((واعلم أنّي قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني, فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى, ليس مرتبا))[٥٨٢].

٢. لمع الأدلة، الأنباري ، فإنه في كراستين صغيرتين, سماه ابن الأنباري (لمع الأدلة) ورتبه على ثلاثين فصلا، ومن الملاحظ أننا عندما نقول أصول النحو نقصد بها موضوعات أدلة النحو خلافا لبعض الباحثين، الذين اذا أرادوا ان يعدوا كتب أصول النحوا يبدأون بكتاب (الأصول في النحو) لابن السراج، والأمر ليس كذلك؛ لأنَّ الكتاب المذكور قد تناول أصول القواعد النحوية، فهو قد تطرق الى القواعد النحوية لا الى الأدلة والتي تُسمَّى بأصول النحو. وقد نبَّه إلى ذلك ابن جني بوقت مبكر بقوله: ((فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه))[٥٨٣].

٣. الأقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي.

ومن مؤلفات المحدثين التي تمَّ مراجعتها لمواضيع تخص البحث:

١. الأصول: تمَّام حسَّان.
٢. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء: محمد عيد.
٣. أصول النحو العربي: محمد خان.
٤. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي.
٥. في أصول اللغة والنحو: فؤاد حنا طرزي.

---

(٥٨١) الخصائص،ابن جني: ٢/١.
(٥٨٢) الاقتراح في اصول النحو وجدله: ١٦/١.
(٥٨٣) الخصائص، ابن جني:٢/١.

فتعاظمت دراسة أصول النحو، وكثر التأليف فيها، بسبب ظنِّية القاعدة النحوية التي فرضت التوسع في الأدلة، والضوابط، من أجل اثباتها وإلّا فلو أنَّ القاعدة يقينية وقطعية لما كان الاحتياج الى البحث في الاصول والضوابط بهذا القدر.

ثانيا: **تنشيط الحركة الفكرية عند الدارسين**:

بذل الوسع والمجهود والجدية في الطلب قد لازم النحاة منذ مرحلة التأسيس، ولولا الاجتهاد لما وصل الينا الأثر النحوي بهذا الشكل المتقن، الذي يكشف عن نضج تفكير العقل العربي المؤسس للقاعدة النحوية.

لقد اظهر النحويون نشاطاً فكرياً في مسائل النحو عبر الاجتهاد الواسع الذي كان للظنِّ دورٌ مؤثرٌ في أن يلجأ النحويون اليه.

وكان للمناظرات دور في تحفيز النحويين نحو طلب علم النحو ((المناظرة التي بدأت هادئة أول الأمر بين البلدين على يد الخليل والرؤاسي، ثُمَّ اشتدت على مرور الأيام، وكان لها أثرها الفعال، إذ كانت وقوداً صالحاً لإشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقي من مواد هذا الفن))[٥٨٤].

سيبويه الذي له أعظم اثر نحوي، وهو الكتاب، كان للاجتهاد الذي تحلَّى به اكبر دور في تاليفه، وذلك بسبب مناظرة بين حماد بن سلمة وسيبويه كما يروى اذ ((كان سيبويه مستمليا لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فاستملاه يوما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء)), فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت،

(٥٨٤) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي: ٣٨.

إنَّما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبنَّ علماً لا تلحنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين))[٥٨٥].

فلو كانت القاعدة النحوية يقينية، لايختلف فيها اثنان لم يُخطّأ سيبويه من الآخر، وأنَّ سيبويه لم يعقد العزم على أن يطلب علما لم يُلحَن به، فلازم سيبويه مجلس الاخفش، والخليل، والنحويين الاخرين.

علم النحو علم اجتهادي، له من الأصول والأدلة ما يماهي علم الفقه، يقول السيوطي: ((أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله, كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله))[٥٨٦].

فكما أنَّ مسائل الفقه مسائل ظنية وهي نتاج اجتهاد المجتهدين، فكذلك علم النحو، فإنَّ قواعده القسم الأعظم منها قسم اجتهادي ظنِّي، ويوضح هذا المعنى قول ابن اجني ((للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس))[٥٨٧], اي أنَّ هناك ارآء متعددة تنحدر عن المذاهب النحوية، فكل شخص له حق الاجتهاد في الاختيار للذي يراه الأصوب من بين هذه الارآء المتعددة.

فكل نحوي إنَّما يجتهد بما يملك من حس نحوي وذوق وفهم خاص، يخالف به الآخرين يقول ابن جني ((فالخلاف إذًا بين العلماء أعم منه بين العرب. وذلك أنَّ العلماء اختلفوا في الاعتلال لمَّا اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضًا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبًا وإن كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفًا))[٥٨٨].

فنجد الخلاف وتعدد الاراء الظنِّية يقع بين العلماء، الذين يصحُّ منهم الاجتهاد بما يملكون من أدوات الاجتهاد.

---

(٥٨٥) مجالس العلماء: الزجاجي: ١١٨.
(٥٨٦) الاغراب في جدل الاعراب و لمع الادلة : ابن الانباري: ٨٠.
(٥٨٧) الخصائص: ١٩٠/١.
(٥٨٨) الخصائص: ١٦٩/١.

فمن أثار الظنِّ في النحو العربي تنشيط الحركة الفكرية عند الدارسين، إذ بوجود الظن ينفتح باب الأمكان لارآء اخرى، ولا أدلّ على دور الظنِّ في الاجتهاد نحو آراء نحوية مختلفة من قول أبي هلال العسكري، يقول: ((وهو عند المتكلمين ما يقتضي غلبة الظن في الاحكام التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس كذا فيفرقون بينهما))[٥٨٩].

لذلك الأمثلة التي تدل على نشاط الحركة الفكرية عند النحويين لاحصر لها، بل إنَّ باباً خاصاً من ابواب النحو يعتمد على الاجتهاد، وهو باب العلل النحوية، وكثيراً مانجد خلافات النحويين في العامل وغيرها مسطورة في مؤلفاتهم، حتَّى أنَّ السيوطي أفرد باباً في كتابه (الأشباه والنظائر) تحت عنوان: (التبر الذائب في الافراد والغرائب)[٥٩٠],جمع فيه ما انفرد كل نحوي من ارآء خاصة تُعبِّر عن اجتهاده,فمن أمثلة ذلك:

أ- أصالة الفعل والمصدر:

قال سيبويه وجميع البصريين الفعل مأخوذ من المصدر، وقد استدلوا على ذلك بأدلة، منها:أنَّ المصدر اسم الفعل، وقد اتفقنا جميعا على أن الاسم سابق الفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال, دليل آخر لابي اسحاق الزجاجي:لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذاً من الفعل ،لوجب ان يكون لكل مصدر فعل أُخذ منه لامحيص عن ذلك ولامهرب منه فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل العبودية والرجولية ... علمنا أنَّه ليس الافعال أصولا للمصادر، وكذلك هناك أدلة أخرى للبصريين بشكل عام، ولابن السراج بشكل خاص[٥٩١].

ومن هذا الاجمال لمذهب البصريين وأدلته نتعرف على نماذج اجتهاد النحويين في العلل، التي أثّر في وجودها الظن النحوي.

---

(٥٨٩) معجم الفروق اللغوية، ابو هلال العسكري: ٤٣٩.
(٥٩٠) ينظر: الاشباه والنظائر،السيوطي: ١/٣-١٤.
(٥٩١) ينظر: الايضاح في علل النحو : ٥٨-٥٩.

أمَّا الكوفيون :قال الفراء الكوفيون جميعهم إن المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثان بعده.

ودليلهم على ذلك: أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح، فتقول:قام زيد قياماً، فتعل القيام لاعتلال قام، وكذلك تقول وعد يعد عدة، فتعل عدة لاعتلال يعد.وسيق دليل آخر، قال به أبو بكر بن الأنباري:الدليل على أن المصادر بعد الافعال، وأنها ماخوذة منها أن المصادر تكون توكيداً للافعال كقولك ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً، وقعد قعوداً وما أشبه ذلك فالمصدر ياتي بعد الفعل فدل ذلك على أن الفعل هو الأصل(٥٩٢).

فنلاحظ اجتهاد الكوفيين في سوقهم الدليل على أن الفعل هو الأصل، وكذلك اجتهاد الأنباري ومن قبل ذلك آراء البصريين؛ لأنَّ المسالة ظنِّية غير مقطوع بها، جاز للنحاة أن يجتهدوا ويختلفوا في اجتهادهم.

ب- عامل الرفع في الخبر:

اختلف النحويون الى خمسة اقوال اجتهادية ظنية في عامل الرفع بالخبر:

أ- مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أن المبتدأ هو الرافع للخبر، و هذا نص قول سيبويه ((والعاملُ فى خَلْفٍ الذى هو مَوضعٌ له والذى هو فى موضع خبرِه، كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله أخوك فالآخِرُ قد رَفَعَه الأوّلُ وعَمِلَ فيه، وبه استَغنى الكلامُ، وهو منفصِلٌ منه))(٥٩٣).

ب- مذهب الاخفش والرماني أنه مثل المبتدأ مرفوع بالابتداء.

ت- مذهب الجرمي والسيرافي بأنَّه مرفوع بتعرية العوامل اللفظية، فالمبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما للاسناد من العوامل اللفظية.

ث- مذهب ابن السراج،أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معا.

---

(٥٩٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠-٦١.
(٥٩٣) الكتاب :٤٠٦/١.

ج- مذهب الكوفيين أنَّ الخبر والمبتدأ أحدهما يرفع الثاني فهما مترافعان(٥٩٤).

خمسة أقوال قد افرزتها اجتهادات النحويين؛ بسبب الظنِّ وعدم القطع في المسالة، وإلّا لو كانت مسألة (عامل الرفع في الخبر) مسألة قطعية لما أمكن للنحويين أن يجتهدوا فيها الى خمسة اقوال.

ح- **لام الابتداء:**

لام الابتداء فيها تفصيل مطوَّل، في الغرض من وجودها في التركيب اللغوي، وفي مواضع دخولها بين الجواز والمنع، ومن مواضع اجتهاد النحويين في شأنها في قولهم:إنَّها تدخل باتفاق في موضعيين، أحدهما: المبتدأ نحو (لَأَنْتُم أَشد رهبة)، والثاني بعد إنَّ. وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، والمضارع، والظرف وتدخل على ثلاثة باختلاف، أحدها:الماضي الجامد نحو (إنَّ زيداً لعسى يقوم) أو (لنعم الرجل)، قال به أبو الحسن، ووجهه أنَّ الجامد يشبه الاسم، وخالفه الجمهور، والثاني:الماضي المقرون بقد، قاله الجمهور، ووجهه أن قد تقرّب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالا إذا قيل (إنَّ زيداً لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من (قد)، أجازه الكسائي وهشام على إضمار (قد) ومنعه الجمهور(٥٩٥).

فنلاحظ أنَّ ابا الحسن اجتهد وخالف الجمهور في دخول لام الابتداء على الفعل الجامد، وفي الحالة الثانية أنَّ الجمهور قال بدخول لام الابتداء على الفعل الماضي المقرون بقد، بينما اجتهد مقابل ذلك بالرفض خطاب ومحمد بن مسعود الغزني، وفي الحالة الثالثة أن الكسائي أجاز دخول اللام على الفعل الماضي المجرد من قد ومنع ذلك الجمهور، فهذه أوجه اجتهادية، السبب في وجودها الظنُّ، الذي جوَّز امكانية تعدد الارآء.

ثالثا:التوسع في الجواز:

(٥٩٤) ينظر: تباين الراي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري: زمن محمود جواد الجمالي: ٢٦.
(٥٩٥) ينظر:مغني اللبيب: ٣٧٩/١.

من آثار الظنِّ في القاعدة النحوية على مستوى التنظير التوسُّعُ في الجواز؛ وذلك بسبب تسلط الخطوات الفكرية على العقل النحوي عند التقعيد، وهذه الخطوات تمثِّل أهم أصل من أصول النحو بعد السماع وهو القياس، فالقياس خطوات عقلية ينتج عنها قواعد نحوية، تُستَخْلَصُ من المادة المسموعة، حتى قال الكسائي إمام الكوفيين: إنَّما النحو قياس يتبع(٥٩٦).

لذلك يشار إلى أنَّ الكوفيين أكثر توسُّعاً في القياس من البصريين ،فالمنهج الكوفي يتحمَّل مسؤولية كبيرة عن توسع ظاهرة الجواز في النحو العربي؛ لأنَّه يحتفي بكل مسموع، ويقيم عليه قواعده، وبسببه تكثر القواعد، وتتسع دائرة الجواز، ولو رجعنا الى المسائل الجزئية للخلاف والتي هي نحو أربعمائة وخمسين لوجدنا الكثير منها يجوز عند الكوفيين كذا، ولايجوز عند البصرين، بينما أقلَّ من ذلك يجوز عند البصريين كذا، ولايجوز عند الكوفيين(٥٩٧).

فإذن هناك مساحة واسعة للحركة الفكرية، التي تتنوَّع فيها الاجتهادات في القاعدة النحوية، بين الجواز والمنع، فنجد للظنِّ وعدم القطع الدور في أن يصل النحاة الى نتائج مختلفة، ومتعددة، كلُّ شخص قد فرض عليه اجتهاده رأياً معيناً. ((جاء على لسان بعض الدارسين أنَّ هذا الأثر ناتج عن سلطان القياس والصنعة، وانتقال البحث اللغوي من واقع المتكلمين الى قضايا العقل، وما يمكن أن تحتمله أقيسة النحاة، وما دام الأمر قضية عقلية فما أوسع المدى الذي يدخل تحت دائرة الجواز العقلي ومن هنا اتسعت ظاهرة الجواز وفشت؛ لأنَّ اقوالاً كثيرةً يسندها تجويز العقل واحتمالاته، حتى قال البعض: عجبت لنحوي كيف يخطيء))(٥٩٨).

فالاحتمالات العقلية عامل مهم في انتعاش القياس، الذي يمثِّل مضماراً فكرياً للنحويين في التسابق نحو الآرآء النحوية المترددة بين الجواز والمنع.

---

(٥٩٦)**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**،السيوطي:١٦٤/٢

(٥٩٧) الخلاف بين النحويين(دراسة ،تحليل،تقويم) : ٥٩٢.

(٥٩٨) اختلاف النحاة ثماره واثاره في الدرس النحوي،عبد النبي محمد مصطفى هيبة جعفر: ٣٥٦.

ومن أمثلة التوسع في الجواز:

١. ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

ذهب الكوفيون الى أنَّ الفعل بعد فاء السببية في جواب ،الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض ـ ينتصب بالخلاف؛ لأنَّ الجواب مخالف لما قبله؛ وما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت: (إيتنا فنكرمك) لم يكن الجواب أمرا، فإذا قلت: (لا تنقطع عنا فنجفوك) لم يكن الجواب نهيا...وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنَّه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف، وإليه ذهب بعض الكوفيين(٥٩٩).

الفعل المضارع بعد فاء السببية في نصبه ثلاثة أقوال جائزة :أنَّه منصوب على الخلاف، أو منصوب بأن مضمرة، أو منصوب بالفاء نفسها، فنلحظ عامل النصب في الفعل المضارع فيه ثلاثة آرآء جائزة ، ساعد على وجودها ماتحمل المسالة من وجوه ممكنة ظنِّية، كلٌ رأي في حدِّ ذاته ظنِّي، إذ لو كان يقينياً لما أمكن فرض رأي ثانٍ وثالث.

٢. للفاعل حكم المفعول في حال أمن اللبس:

يقول ابن هشام: ((إِعْطَاء الْفَاعِل إِعْرَاب الْمَفْعُول وعسكه عِنْد أَمن اللّبْس كَقَوْلِهِم خرق الثَّوْب المسمار وَكسر الزّجاج الْحجر))(٦٠٠), يفهم من كلامه أنَّها قاعدة عامة يقاس عليها،وكذلك ابن مالك يقول:((وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم: خرق الثوب المسمار))(٦٠١).

أمَّا ابن عقيل فيقول: ((ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع))(٦٠٢), فماهو معروف أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ولكن في مسالة إِعْطَاء الْفَاعِل إِعْرَاب الْمَفْعُول وعسكه عِنْد أَمن اللّبْس، فدخل الظنُّ في التنظير لها، بين أن تكون قياسية أي

---

(٥٩٩) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ،البصريين والكوفيين ، ابن الانباري : ٤٥٤/٢.
(٦٠٠) مغني اللبيب: ٩١٧/١.
(٦٠١) شرح الكافية الشافية: ابن مالك: ٦١٢/٢.
(٦٠٢) شرح ابن عقيل: ١٤٧/٢.

ينقاس عليها كما يقول ابن هشام، وبين أن تقتصر على السماع كما يقول ابن عقيل ،فإذن الظنُّ وعدم القطع أثّر في التنظير للمسالة بين الجواز في القياس عليها وبين والمنع.

٣. مجيء (كي) حرف جر:

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلّا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض, وذهب البصريون إلى أنَّها يجوز أن تكون حرف جر.

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إنَّ (كي) لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأنَّ (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنَّه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء...وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنَّهم يقولون (كيمه) كما يقولون (لمه)(٦٠٣).

فنجد مسالة مجيء (كي) حرف جر تحمل قولين، بين المنع والجواز، فالذي أثّر في ذلك الظنُّ وعدم القطع، إذ عند التركيز في واقع المسالة نجد أنَّ كل رأي من هذه الآرآء ممكن، وعند وصفه بالأمكان يعني ذلك بانَّه ظني غير مقطوع به، وهذا يفتح باب الجواز لما يقابله من آرآء نحوية.

ومما يترتب على التوسع في الجواز التوسع في الاستعمال، والذي نقصد به الحالة التطبيقية لبعض أمثلة الجواز النظري؛ لأنَّ منها ليس له واقع تطبيقي، وإنَّما يبقى الجواز على المستوى الفكري، وهذا نجده كثيرا عند التردد في العامل والعلل النحوية، مثل عندما يتعدد القول الجائز في رافع المبتدأ ورافع الخبر وناصب المفعول به ورافع اسم كان وأخواتها، وفي العلل، مثل علة ثقل الفعل وخفة الاسم وعلة وامتناع الاسماء عن الجزم

(٦٠٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ،البصريين والكوفيين: ٤٤٦/٢.

وعلة امتناع الافعال عن الخفض وغيرها من المسائل النحوية التي ليس لها واقع استعمالي أو تطبيقي.

التوسُّع في الاستعمال واقع عملي، يتنزَّلُ عن جانب نظري، نقصد به الجواز في الحكم النحوي عندما تحتمل المسالة النحوية أكثر من رأي، فانَّ لها انعكاساً على الواقع التطبيقي.

يجد المتكلم سعة في الاستعمال، فأي الآرآء أخذ به واقعاً تطبيقياً لايمكن أن يخطَّأ، بل يبقى متمركزاً في دائرة الجواز، الذي بدوره يخفِّف من سلطان النحاة، وقواعدهم، على المتكلمين، عندها يكون المتكلم غير مقيد بقول، أو مذهب معين، ويحتجُّ على كل من يرميه بالخطا بأنَّ أدائي هو على أحد أقوال الجواز ((يفيد الجواز في توسعة اللغة وتنميتها واغنائها، فتغدوا القاعدة النحوية مرنة مطواعة غير خاضعة لقيود تحد من حريتها وتمنع انطلاقها، فالجواز يفتح مجالات رحبة للاستعمال دون الوقوع في الخطا، فهو يكشف عن ثراء العربية ويجعل القاعدة النحوية قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات والجواز، ويفتح مسالك جديدة امام الناطقين بالعربية ولاسيما المشتغلون بالعلوم التطبيقية، والباحثون عن مصطلحات جديدة، وبفضل الجواز يستطيع الشاعر او الكاتب ان يتصرف بالجملة فيقدم ويؤخر،ويثبت ويحذف، وذلك بحسب مقتضيات المعنى الذي يريده))[٦٠٤].

ولذا كان للظنِّ في الحكم النحوي أثَّر في أن يتوسَّع المتكلمون في استعمال الصيغ والتراكيب اللغوية ضمن حدود النظام النحوي، ومن أمثلته:

١. ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف المعارف ثمَّ يليه االضمير في التعريف، أمَّا ابن السراج، فذهب إلى أنَّ اسم الإشارة أعرف المعارف، ثمَّ الضمير والعلم[٦٠٥]

(٦٠٤) أسباب الجواز في النحو العربي: سهيلة خطاف عبد الكريم: ١١.
(٦٠٥) ينظر:الاصول في النحو: ابن السراج,: ٢٦/١.

المتقدمون ومن ضمنهم سيبويه ينسب اليه أنَّ العلم أعرف المعارف، أمَّا ابن السراج يذهب الى أنَّ اسم الإشارة هو الأعرف، فالمسالة ممكنة ظنية غير مقطوع بها وما يترتب عليها يكون ظنيا.

((ويظهر الأثر في ذلك أنَّه على مذهب سيبويه يجوز أن نصف العلم ـ وهو الأعرف ـ باسم الإشارة فتقول: (جاء زيد هذا) على تأويله بالمشار اليه، ولايجوز أن تنعت اسم الإشارة بالعلم، فلا يجوز أن تقول: (جاء هذا زيد) على جعل (زيد) صفة لاسم الإشارة، وإنَّما لم يجز أن تصف اسم الإشارة بالعلم لأنَّ العلم أعرف منه، ومن شأن الصفة أن تكون مثلَ الموصوف أو أقلَّ منه، ولاتكون أعرفَ منه. في حين يجوز نعت اسم الإشارة بالعلم عند ابن السراج؛ لأنَه يرى أنَّ اسم الإشارة أعرف منه))[٦٠٦].

فنلحظ السعة في الاستعمال تطبيقا لوجهين نحويين جائزين، بين النعت باسم الإشارة للعلم أو العكس، وهذا يأتي عن تعدد القول النحوي الممكن الظني؛ إذ بسبب تحمُّل المسالة لوجهيين جائزين أمكن استعمالان في حالة التطبيق، فبسبب الظنِّ جاز أن تقول: (جاء زيد هذا) على مذهب الجمهور وعلى مانسب لسيبويه من أنَّ العلم هو أعرف المعارف وكذلك جاز لنا أن نقول: (جاء هذا زيد) على مذهب ابن السراج الذي يرى بأنَّ اسم الإشارة أعرف المعارف.

٢. وكذلك في الفاظ التوكيد (أكتع وأبصع وأبتع) في هذه الألفاظ التي تاتي بعد (أجمع) قولان الاول: يجب التوكيد فِيهَا مَعَ أجمع وَهُوَ رَأْي ابْن عُصْفُور، وَالْجُمْهُور على أَنَّه لَا يُؤَكد بهَا أَي بأكتع وَمَا بعده دونه، أَي دون أجمع لِأَنَّهَا تَوَابِع, القول الثاني : جواز التوكيد فِيهَا مَعَ أجمع وكان الاستدلال بقولهم :(تحمِلني الذلفاءُ حَوْلا أكتعا)[٦٠٧].

فنجد في كلمات التوكيد(أكتع وَأبصع وأبتع) حكمين ظنيين بين وجوب التوكيد (بأجمع) مع الالفاظ الثلاثة وبين جواز التوكيد بهذه الالفاظ دون اجمع، ومن شواهد ذلك

---

(٦٠٦) اثر الخلافات النحوية: محمد فاضل السامرائي :٣٠١
(٦٠٧) ينظر:همع الهوامع،السيوطي: ١٦٧/٣.

قولهم (تحمِلني الذلفاءُ حَوْلا أكتعا) حيث تمَّ التوكيد باكتع من غير أن تسبق بلفظة(أجمع) وهذان الحكمان الظنيان يوسعان للمتكلم دائرة الجواز في حال التطبيق.

٣. جواز رفع، ونصب، وجزم الفعل المقترن بالفاء، إذا جاء بعد شرط كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تبدوا مَا فِي أَنفسكُم أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء﴾[٦٠٨], ((وَقد قرئَ هَذَا الْحَرْف على ثَلَاثَة اضْرِب {يُحَاسِبكُمْ بِهِ الله فَيغْفر لمن يَشَاء} بِالْجَزْمِ وَالرَّفْع وَالنّصب))[٦٠٩], و((قريء: فَيغْفر بِالْجَزْمِ على الْعَطف وفَيغْفر بِالرَّفْع على الِاسْتِئْنَاف وفيغفر بِالنّصب بإضمار أَن وَهُوَ ضَعِيف وَهِي عَن ابْن عَبَّاس رَضِي الله عَنْهُمَا))[٦١٠], فسعة الاستعمال المنحدرة عن سعة الجواز جاءت نتيجة الظن، وعدم القطع، وإلّا فلو أنَّ القطع في الحكم لأحد الآرآء المذكورة لما أمكن جواز استعمال غيره، وفي هذا المحل توسُّعٌ في استعمال الفعل بين الرفع والنصب والجزم.

رابعا:الاتساع الدلالي:

مما يشار اليه في هذا الموضع علاقة المعنى بالتوجيه النحوي، إذ إنَّ الإعراب قرينة دالة على المعنى كما يقول الزّجّاجيّ: ((إن الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافةً ومضافاً اليها، ولم تكن في صورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني)) [٦١١].

---

(٦٠٨) البقرة, الآية: ٢٨٤.
(٦٠٩) المقتضب: ٢٢/٢.
(٦١٠) شرح شذور الذهب،ابن هشام: ٤٥٤.
(٦١١) الايضاح في علل النحو: ٦٩

والإعراب عند ابن جنّي: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّكَ إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيداً أبوه،علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ))[٦١٢].

يقول الزمخشري: ((ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبوبه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين ....))[٦١٣]. ومن الواضح أنَّه كلما تعدد إعراب الكلمة الواحدة ، تعددت دلالة التركيب اللغوي، ومن ذلك يتضح سبب اختلاف معظم الأحكام الفقهية، وبعض التوجيهات القرآنية، فإنَّ ذلك قائم على أساس نحوي[٦١٤].

فمن الآثار التي تترتب على التوجيه النحوي الظنَّي التعدد في المعنى، وذلك عندما يكون التوجيه النحوي ظنِّياً،غيرَ مقطوع به،محتملا أكثر من رأي، فيترتب عليه أكثر من معنى ظني أيضاً، عندها يصبح النص متعدداً من حيث الدلالة؛ بسبب الظنِّ الذي حلَّ وصفاً للحكم الاعرابي.

فالظنُّ وعدم القطع في الحكم الإعرابي يعطي العقل مندوحة على فرض آرآء ممكنة، يترتَّب عليها اتساعٌ دلاليٌ، كما في كلمة(زادا) من قول جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا[٦١٥]

حيث لـ(زادا) اعرابان ظنيان إمَّا أنه مفعول مطلق أو مفعول به للفعل (تزود), ((إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر))[٦١٦]. فعلى الإعراب الأول يكون المعنى توكيدا لنفس الفعل (تزود) وأمّا على الإعراب الثاني فيكون المعنى الطلب للتزود من أفعال الخير.

---

(٦١٢) الخصائص: ٣٦/١.
(٦١٣) المفصل في علم العربية ،للزمخشري: ٥١٨.
(٦١٤) ينظر:اختلاف النحاة ثماره واثاره: ٣٣٣.
(٦١٥) ينظر:ديوان جرير: ١٠٧.
(٦١٦) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٢٠٢/٢.

فتعدد الإعراب يقابله تعدد في المعنى، كما في قولهم: (لا تاكلْ السمكَ وتشرب اللبن) فقد جوّز النحاة في (تشرب) الرفع، والنصب، والجزم ، فمعنى الرفع أنَّه نهاه عن أكل السمك على كل حال، وجوَّز له شرب اللبن، ومعنى النصب النهي عن الجمع في أكل السمك وشرب اللبن ،ومعنى الجزم النهي عن أكل السمك على كل حال، وشرب اللبن على كل حال(٦١٧).

وأوضح الموارد التطبيقية لذلك الآيات القرآنية ((إذ إنّ كلّ وجهٍ إعرابيٍّ يفضي إلى معنىً، قد يخالف معنىً آخر قد أفضى إليه وجهٌ إعرابيٌّ آخر، وهكذا، ممّا يجعل الآية تنفتحُ على أغراضٍ عدّة، ومعاني جمّة، لعلّها تكون جميعها مقصودة، إذا كانت نابعةً اختلافاتُ أصحابِها من نوعِ الاختلافِ المحمودِ المنضبط))(٦١٨).

فالإعراب له دلالة معنوية، وعند تعدد الأوجه الإعرابية قد يترتب عليها تعدد معنوي، ومن الشواهد القرآنية على ذلك:

١. قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٦١٩).

يعطي العكبري أكثر من إعراب للفعلين (وَلَا نُكَذِّبَ ، وَنَكُونَ) يترتب عليه تعدد في المعنى فيقول: (ولانكذب) ، (ونكون): يُقرآن بالرفع، والوجه أنَّ الفعلين معطوفيين على نُردُّ، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنيَّن أيضاً كالردّ. ويقرآن بالنصب على أنَّه جواب التمنِّي، فلايكون داخلاً في التمنِّي والواو في هذا كالهاء(٦٢٠).

فعلى قراءة الرفع يكون المعنى أن التمني شاملا للأمور الثلاثة ، بمعنى يا ليتنا نُرَدُّ وياليتنا، لانكذب بايات ربنا، وياليتنا نكون من المؤمنين، أمَّا على النصب فإنَّ التمني

---

(٦١٧) ينظر: الكتاب: ٤٢/٣.
(٦١٨) أثر تعدّد الآراء النّحويّة في تفسير الآيات القرآنيّة ، بحث في النت، سامي عوض، ياسر محمّد مطره جي.
(٦١٩) الانعام, الآية: ٢٧.
(٦٢٠) ينظر:التبيان في اعراب القران، ابو البقاء العكبري: ٤٨٩/١.

متوقف على العودة الى الحاياة الدنيا ، و أنَّ عدم التكذيب، والدخول في الإيمان فمترتبان على هذه العودة (٦٢١).

فنلحظ بسبب الظن وعدم القطع تولَّد تعدد في الاعراب، أعقبه تعدد في المعنى، إذ على قراءة الرفع فإنَّ التمني يشمل الرد الى الدنيا ويشمل عدم التكذيب ويشمل الإيمان كلٌّ على حدة ،أمّا على قراءة النصب فإنَّ التمني للرد فقط، وعدم الكذب ،والإيمان مترتبان على الرد الى الدنيا.

٢. كلمة (شهر) في قوله تعالى:﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾(٦٢٢).

احتملت كلمة شهر في الاية المباركة على قراءة الرفع أكثر من وجه إعرابي: الرفع بالابتداء وخبره الَّذِي (أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)، ويجوز أن يكون شهر مرفوعاً على أنَّه خبر، والمبتدأ

مضمر، والتقدير: المفترض عليكم صومه شهر رمضان(٦٢٣).

فعلى هذا يكون المعنى متعدداً بتعدد التوجيه النحوي، فعلى الإعراب الأول: أنَّ الله يخبر أن شهر رمضان نزل فيه القرآن، وفيه تفضيل على غيره من شهور السنة، وأمَّا على الإعراب الثاني فيكون المعنى: أن المفترض فيه الصيام هو شهر رمضان و(الَّذِي أُنْزِلَ) نَعْتٌ لَهُ(٦٢٤).

وبهذا يتضح كيف أن الظن أثَّر في تعدد الاعراب، الذي يؤدي الى التوسع في تعدد المعنى، والذي يزيد الامر وضوحا في تحقق الظنِّ إضافة المعربين وجهين إعرابيين آخرين هما: إمّا أنَّه نائب فاعل للفعل (كُتِبَ) أو أنَّه ارْتَفَعَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الصِّيَامِ.والمعنى

---

(٦٢١) ينظر:اسباب التعدد في التحليل النحوي، محمود حسن الجاسم: ١٨.
(٦٢٢) البقرة, الآية: ١٨٥.
(٦٢٣) ينظر اعراب القران: النحاس: ٩٦/١.
(٦٢٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٩٦/٢.

المترتب على هذين الوجهين المعنى نفسه الذي يترتب على الوجه الثاني من أن المعنى أن المفترض فيه الصيام هو شهر رمضان (٦٢٥).

٣. قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِساءَكُمْ وَفِي ذلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾(٦٢٦)

الجملة الفعلية (يَسُومُونَكُمْ) تحتمل إعرابين:

أ- تحتمل أن تكون الجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم، والمعنى المترتب على هذا التوجيه: يابني اسرائيل اذكروا نعمتي عليكم إذ نجيناكم من ال فرعون وكانوا يسومونكم سوء العذاب.

ب- في موضع نصب على الحال أي سائمين لكم، والمعنى المترتب على هذا التوجيه:يابني اسرائيل اذكروا نعمتي عليكم إذ نجيناكم من آل فرعون في حال كونهم سائمين لكم(٦٢٧).

٤. قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٦٢٨) تحتمل كلمة (سبع) أكثر من توجيه إعرابي منها الإعرابان الآتيان:

أ- أنَّها بدل من الضمير في الفعل (سواهن).

ب- أنها مفعول به للفعل(فسواهن) اي فَسَوَّى مِنْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ; كَقَوْلِهِ:﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ، ﴾ وَقِيلَ سَوَّى بِمَعْنَى صَيَّرَ فَيَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا(٦٢٩).

فيكون المعنى على التوجيه الأول: أنَّ الله خلق سبع سموات، وعلى الإعراب الثاني فإنَّه يدل على أن السموات كثيرة، فسوى منهن سبعاً. فنلاحظ التعدد في التوجيه النحوي الظني ترتب عليه تعدد معنوي.

---

(٦٢٥) ينظر:المصدر نفسه: ٢٩٦/٢.
(٦٢٦) البقرة, الآية: ٤٩.
(٦٢٧) ينظر: اعراب القران: النحاس: ٥٢/١، تفسير البحر المحيط: ١٥٤/١.
(٦٢٨) البقرة, الآية: ٢٩.
(٦٢٩) ينظر: التبيان في اعراب القران: ٤٥/١

وقد يتفرَّع عن هذا الاتِّساع اتِّساعٌ من نوع آخر، هو قوة أو ضعف المعنى المترتب على تعدد الاوجه الاعرابية .

وعليه تظهر وجوه متعددة في فهم الاية القرآنية الواحدة، مختلفة من ناحية قوة أو ضعف ظهور المعنى [٦٣٠].

فنلاحظ الأثر الدلالي بسبب تعدد الوجوه الإعرابية الظنية من جهة قوة المعنى وشدته، وذلك عندما ينفرز أكثر من رأي، ومن بين هذه الآرآء ما تحمل اضافةً أو سعةً في المعنى أكثر من غيرها، يحال سبب ذلك الى الظنِّ الذي كان سبباً وراء تعدد الآرآء، فمن أمثلة ذلك:

١. اجتماع الاسم واللقب:

يذهب البصريون أنَّه إذا لقَّبت مفردا بمفرد أضفتَه، مثل: إذا أسميت شخصا بـ(سعيد) ولقبته (بكرز، وقفة، وبطة), فتقول: هذا سعيد كرزٍ، وهذا قيس قفَّةٍ قد جاء، وهذا زيدُ بطَّةٍ، باضافة الالقاب للعلم[٦٣١], ((وأجاز الكوفيون وبعض البصريين: الاتباع أيضاً بدلاً أو عطف بيان، والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ))[٦٣٢], فيجوز عند الكوفيين الإضافة والإتباع والقطع الى النصب والرفع، فنلحظ أكثر من رأي في شأن العلاقة النحوية بين الاسم واللقب المفردين.

وعند الأخذ بالرأي الكوفي نجد سعة في المعنى وتوضيح ذلك: أنَّ اضافة الاسم إلى اللقب تفيد أنَّ الاسم لايتعيّن تماماً إلّا باضافته الى لقبه، فهما معا يُعيّنانِ الاسم بصورة محددة فقولك: (خالد قوس) هو الذي يميّز خالداً من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فإضافة الاسم الى اللقب تفيد تعين الاسم بشكل كامل، وأنَّ الاسم يشترك مع اللقب بتعيين الاسم، فإذا أضفنا الى هذا المعنى معنى القطع والإتباع الذي قال به الكوفيون أفاد معنى

---

(٦٣٠) ينظر:المصدر نفسه: ٣٣٤.
(٦٣١) ينظر الكتاب:٣/٢٩٤, وشرح الكافية الشافية،ابن مالك الطائي الجياني: **١/٢٥٠.**
(٦٣٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي: ١/٣٩٢.

جديدا، فالقطع يفيد أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد. فإذا قلت: (رأيت عليا زين العابدين) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لاتخفى على أحد.

وللقطع دلالة أخرى وهي إفادة المدح أو الذم فإذا قلت:(أقبل خالد سيف الله) لم ترد تعريف العلم أو تخصيصه بل الإشارة الى مدحه أيضا(٦٣٣).

في المثال السابق يتضح أنَّ الآرآء الظنِّية أثّرت في اتساع دائرة المعنى، فعلى توجيه الاضافة يكون المعنى التركيزعلى تعيين الاسم، بينما الاتباع والقطع يعرِّف الاسم باسم آخر ذات معنى مغاير، يضاف الى ذلك أنَّ القطع يحملُ معنى المدح أو الذم.

٢. تقديم الخبر المفرد:

ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم الخبر المفرد على المبتدأ، نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، المفرد،والجملة(٦٣٤), فعلى مذهب الكوفيين أنَّ (زيد وعمرو) فاعل سد مسد الخبر؛ لأنَّهم لايشترطون مثل البصريين في هكذا إعراب أن يسبق بنفي أو استفهام، بينما غيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير(٦٣٥).

فعلى رأي البصريين يفيد التقديم أغراضا متعددة التخصيص في (قائم زيد)، والفخر في (تميمي انا)، والتفاؤل والتشاؤم في (ناجح زيد) و(مقتول ابراهيم)، وغيرها من الاغراض بينما على رأي الكوفيين فهي تشبه الجملة الفعلية في المعنى مثل (قام زيد)و(يقوم زيد) إلّا ان سبب العدول من الجملة الفعلية الى الاسمية لإفادة الثبوت(٦٣٦).

فنلاحظ ليس هناك تناقض في المعنى، بل اتِّساع وزيادة على المعنى الآخر، فعلى مذهب الكوفيين أنَّ الجملة لها دلالة إخبارية، تشبه دلالة الجملة الفعلية، بينما على مذهب

---

(٦٣٣) ينظر: اثر الخلافات النحوية، : ٤٠٣.
(٦٣٤) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ٦٥/١.
(٦٣٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٩/١.
(٦٣٦) ينظر: اثر الخلافات النحوية: ٣٠٥.

البصريين يضاف الى معنى الإخبار أغراض اخرى، وهي إما التخصيص، أو الفخر، أو التفاؤل، أو التشاؤم، وغيرها، وهذا الاتساع في المعنى جاء بسبب الظن، الذي أثّر في تعدد الوجوه النحوية المترتب عليها سعة في المعنى.

٣. (الصابرين) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾(٦٣٧)

اختلف الإعراب بين الرفع والنصب في قوله تعالى: (والصابرين في الباساء) فالنصب على المدح، والرفع عَطْفًا عَلَى(الْمُوفُونَ) وأشار الفارسي الى أنَّ الصفات الكثيرة إذا ذكرت في معرض المدح والذم الأحسن أن تخالف بإعربها، ولاتجعل كلها جارية على موصوفها(٦٣٨) ((ليكون ذلك دلالة على المعنى))(٦٣٩).

التعدد الإعرابي حصل في كلمة (الصابرين) بين الرفع والنصب، ويترتب على التعدد سعة في المعنى؛ لأنَّه على توجيه الرفع تأخذ كلمة الصابرين سياق الصفات الأخرى بنفس الدلالة الخاصة بكل مفردة، أمَّا على توجيه النصب فيضاف الى المعنى المدح الذي اختصت به كلمة الصابرين؛ وذلك من أجل زيادة العناية في شان الصابرين.

---

(٦٣٧) البقرة, الآية: ١٧٧.
(٦٣٨) ينظر: تفسير البحر المحيط: ١٤٠/٢.
(٦٣٩) مجمع البيان،الطبرسي: ٣٣٧/١.

والصابرون في الْبَأْسَاءِ منصوب على المدح تعظيما لأمر الصبر(٦٤٠). يقول الطبرسي: ((أما قوله والصابرين فمنصوب على المدح أيضا؛ لأنَّ مذهبهم في الصفات والنعوت إذا طالت أن يعترضوا بينها بالمدح أو الذم ليميزوا الممدوح، أو المذموم وتقديره أعني الصابرين ...))(٦٤١).

المبحث الثاني

آثار الظَّنِ السلبية

فنجد توجيهين إعرابيين ظنيين، أنتجا توسُّعا في المعنى، عبر زيادة العناية والمدح والإعظام من شأن الصابرين.

(٦٤٠) ينظر:الميزان،محمد حسين الطباطبائي: ٣٩٧/١.
(٦٤١) مجمع البيان:٣٣٧/١

المبحث الثاني: الآثار السلبية

مما هو متعارف عليه أنَّ الأنبياء عليهم السلام لم يختلفوا فيما بينهم، عند الإعلان عن متبنياتهم المعرفية؛ لأنَّهم معصومون مسددون عن الخطأ، فأقوالهم يقينية، والحقائق اليقينية واحدة لا يقع فيها الخلاف، نعم قد يقع في الطرق الموصلة إليها، أمّا عامة البشر فما برحوا يوما منفكين عن الخلاف فيما يجتهدون ويتصورون، والسبب في ذلك الظنُّ وعدم استشراف الحقائق بشكل يقيني، وهذه الرؤية تنطبق على كل العلوم التي هي ميدان للاجتهاد العقلي، ومن ضمنها القاعدة النحوية التي هي عبارة عن قوانين أسسها العقل الإنساني اعتماداً على النص العربي الفصيح، لذلك من أول آثار الظنِّ السلبية التي نتحدث عنها في هذا الفصل(الاختلاف إلى المدارس النحوية).

أمَّا الأسس التي على ضوئها تمَّ تصنيف النقاط السلبية للأثر الظني هي: تضخم المادة النحوية ، والتأثير في انتعاش الصراع المذهبي ،وثالثا الابتعاد عن الغاية التي أسست من أجلها القاعدة النحوية:

أولا: تعدد المدارس النحوية:

تعددت البيئات للدراسة النحوية في بغداد، والشام، ومصر، والمغرب، فظهرت مدارس نحوية في تلك البلاد منحدرة عن مدرستين رئيستين البصرة والكوفة قائمة على مبدأين

١. الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين.
٢. الاجتهاد في الإتيان بآراء جديدة(٦٤٢)

((وعلى هذا الاتجاه سارت الدراسات النحوية في بغداد، والشام، ومصر، والمغرب، وظهرت مدارس نحوية في تلك البلاد قائمة على المبدأ السابق، ومتفقة ـ الى حد بعيد ـ

(٦٤٢) ينظر: الخلاف بين النحويين(دراسة –تحليل-تقويم): السيد رزق الطويل: ٥٣٦.

عليه ومختلفة في ظروف النشأة والتكوين وكانت أولى هذه المدارس، ورائدها في هذا الاتجاه المدرسة البغدادية))[٦٤٣].

وقد حدَّد بعض الدارسين مميزات لكل مدرسة، وهذه المميزات في منهجية التقعيد، وفي كيفية الأخذ بأصول النحو التي أثَّرت على القاعدة النحوية على مستوى التنظير، وعلى مستوى الاستعمال.

فأهمُّ ما يميز مدرسة الكوفة طابع الاتساع في الرواية، وفتح الدروب والمسالك جميعها للأشعار واللغات الشاذة، والاتِّساع في القياس على الشاذ والنادر، من غير تقيد بندرته أو شذوذه، والمخالفة في بعض المصطلحات وما يتصل بها من عوامل[٦٤٤].

وتميَّز المنهج الكوفي المخالف للبصري في الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم، مما يكون الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم، الأخذ بالقراءات الشاذة، والتوسع في الرواية، والاعتماد على الشواذ في مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل[٦٤٥].

أمَّا البصريون فالظاهر أنَّهم أعطوا للعقل مساحة أوسع، ومنحوا قواعدهم أكثر هيمنة على الفصحاء، وضيقوا الدائرة على المسموع خلافاً للكوفيين.

وأرادوا أن يُخضعوا اللُّغة لقواعد ثابتة قد وضعوها بأنفسهم، وحاولوا إخضاع الفصحاء وقراءات القرآن لمنطقهم وقواعدهم[٦٤٦].

وكذلك هناك ما يُمِّيز بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة يقول المخزومي: ((فأكثر أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث، وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنَّهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية، لتوافر مصادرها عندهم، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة، والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكثر تحرجاً من

---

(٦٤٣) المصدر نفسه:٥٣٦.
(٦٤٤) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف: ١٥٨.
(٦٤٥) ينظر: المصدر نفسه:١٥٦.
(٦٤٦) ينظر: الخلاف بين النحويين(دراسة-تحليل-تقويم):٧٧-٧٨.

أهل البصرة في الأخذ بثقات الأجانب لكثرة من فيها من الصاحبين والتابعين من الفقهاء وأهل الدين))[٦٤٧].

أمَّا المدرسة البغدادية فقد قامت على انتخاب الآراء التي يرضونها من بين البصريين والكوفيين أو الإتيان برأي جديد إذا لم يصح عندهم الانتخاب من آراء نحاة المدرستين[٦٤٨].

أمَّا في مصر والشام كانت تختلف باختلاف توجه العلماء الوافدين عليها، إلّا أنَّ الدراسات في مصر كانت أكثر عمقاً واتِّساعاً من الدراسة في بلاد الشام؛ لأسبقيتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لتعدد الأعلام الذين نبغوا فيها أو استوطنوها، أمَّا الدراسة النحوية في الشام فكانت غير مستقرة, لأنَّها تتوقف على رحلات العلماء إليه[٦٤٩].

أمَّا في الأندلس والمغرب فتتلخص مسيرته بأنَّه ابتدأ نحواً كوفياً، وفي المرحلة الثانية نافسه النحو البصري، وانتهى أخيراً إلى الاتجاه البغدادي مع تطور في الأسلوب والدراسة[٦٥٠].

ومن علماء المدرسة الأندلسية ابن مضاء القرطبي، الذي قاد ثورة ضد النحاة بسبب غلوهم في التعليلات النحوية، والتمارين غير العملية، وإشكاله على نظرية العامل وغيرها.

وقد تضمُّ البلدة الواحدة نحاة من توجهات مختلفة، يطغى عليها التوجه البصري أو التوجه الكوفي، تبعاً لنزعة العالم الذي يؤثر فيها، فهذه حلب قد ضمَّت عالمين مختلفي التوجه في فترة واحدة الأول: ابن جني رأس مدرسة القياس، الذي كان للمذهب البصري إماماً، وابن خالويه الكوفي صاحب كتاب (ليس في كلام العرب) الذي اتَّبع فيه السماع نافياً من اللغة ما جوَّزته فلسفة نحاة البصرة[٦٥١].

---

(٦٤٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو: مهدي المخزومي:٦٦.
(٦٤٨) ينظر: الخلاف بين النحويين(دراسة-تحليل-تقويم): الطويل:٥٤٠
(٦٤٩) ينظر: المصدر نفسه:٥٥٣.
(٦٥٠) ينظر: المصدر نفسه:٥٥٨.
(٦٥١) ينظر: من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني:١٠٨/١.

ومما هو معلوم بشكل واضح أنَّ النحاة قد تمَّ تقسيمهم على البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والأندلسيين، والى غير ذلك من التقسيمات، ولكن وقع الاختلاف في تصنيف هذه المسميات هل ينطبق عليها مفهوم المدرسة أو المذهب، كما في الدراسات الحديثة، مثل المدرسة المادية، والمدرسة المثالية، وغيرها، التي (تعني منهجا مستقلا في أصول النظر إلى الأشياء ووسائل البحث فيها وتفسير ظاهرها)[٦٥٢], أم أنَّها مسميات تنطلق من البيئات التي ينشأ فيها النحاة فحملت هذه المسالة رأيين مختلفين.

والذي يعنينا من هذه النقطة أنَّ التقسيم وقع إلى بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وغيره, وكل مجموعة قد اتفقت على آراء نحوية محددة ((فقد كان نحاة الكوفة يكوِّنون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة، وأكثر ابن جني وغيره من ذكر آرائها))[٦٥٣], وسواء وصلت هذه الجبهة إلى تكامل المذهبية أو عدمها فالذي يعنينا الظنَّ الذي أعطى إمكانية فرض الآراء المختلفة في المسالة الواحدة.

فالظنُّ وعدم القطع في القاعدة النحوية يمنح العقل النحوي إمكانية فرض رأي مخالف، وعند الاختلاف يكون التعدد، فتبرز المذاهب النحوية ،ظاهرة في الدرس النحوي.

فلو أنَّ القواعد النحوية يقينية، وغير قابلة لتصور آراء نحوية مغايرة ، لما أمكن أن تتعدد إلى مدارس نحوية أو متبنيات نحاة متعددة, فاليقين نقيض الظن وهو واحد، فلا يساعد على تعدد الآراء، واختلاف النحاة فيما بينهم.

ومما يلحق بالخلاف المذهبي هو انتعاش التأليف في مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة.

فنلاحظ أنَّ هذا التعدد المذهبي أفرز أراء مختلفة ضمن خصائص متعددة، أدت إلى توسُّع المادة النحوية ومن ثَمَّ صَعُبَ على الدارس الإحاطة بها.

---

(٦٥٢) الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه، علي مزهرالياسري:٣٦٣.
(٦٥٣) المدارس النحوية: شوقي ضيف:١٥٦.

ثانيا: **توظيف الآراء الظنية في الصراع المذهبي**:

الأصل في حال الناس الاعتقادي أنهم أمَّةٌ واحدة غير متفرقين، وهذا يحكيه القرآن الكريم ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّـةً وَاحِـدَةً فَبَعَـثَ اللَّهُ النَّبِيِّـينَ مُبَشِّـرِينَ وَمُنْـذِرِينَ وَأَنْـزَلَ مَعَهُـمُ الْكِتَـابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا ...﴾(٦٥٤), فالأصل أنَّ الناس كانوا أمَّةً واحدةً، وكذلك بالنسبة للمسلمين، في عهد الرسول كانوا متوحدين على دين الإسلام، وبعد التحاقه بالرفيق الأعلى افترقت الأمة إلى مذاهب ؛ بسبب عوامل اجتماعية، وسياسية، وفكرية، وأهواء متعددة.

((ومن المعلوم أن الدين منقسم إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل والطاعة فرع، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليا، ومن تكلَّم في الطاعة والشريعة كان فروعياً، فالأصول هو موضوع علم الكلام، والفروع هو موضوع علم الفقه))(٦٥٥).

وعلى هذا الأساس يتمُّ تقسيم الفرق المذهبية، إمَّا على أساس المعرفة، والتوحيد، أي عقائديا، وإمَّا على أساس الطاعة، والشريعة، أي فقهيا، وأهمُّ الفرق على الأساس الأول (المعتزلة، والجبرية، والصفاتية، والخوارج، والمرجئة، والشيعة) أمَّا أهم المذاهب الفقهية وأوسعها (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي والجعفري).

ولكل أصحاب مذهب متبنيات عقائدية، وفقهية، أفادوها من النصوص الدينية من خلال توجيهها بما ينسجم مع ما يعتقدون، فسعى كل فريق مذهبي للتمسك بكل وسيلة تقوي وتسند الاعتقاد المذهبي الذي يؤمن به، سواء كانت هذه الوسيلة كلامية، أم فلسفية

---

(٦٥٤) البقرة, الآية:٢١٣.
(٦٥٥) الملل والنحل: الشهرستاني: ٤١/١.

أم لغوية، ومن هذه الوسائل التي سعى أصحاب المذاهب للإفادة منها الظنُّ وعدمُ القطع في التوجيه النحوي الذي يبتنى عليه المعنى.

إذن هناك مذاهب دينية مختلفة، كل مذهب يتبنى مسائل عقائدية، وفقهية خاصة، فمن أجل تثبيت متبنياته الدينية، أفاد من الآراء النحوية الظنية التي تؤدي إلى دلالات متعددة ظنية تتبع الأصل الذي اعتمدت عليه، وهو التوجيه النحوي، وعلى هذا الأساس تتبيَّن العلاقة بين الظنِّ، والاختلاف المذهبي؛ وذلك أنَّ الظنَّ في التوجيه النحوي يفتح باب الإمكان لآراء أخرى تبتني عليها دلالات متعددة ظنية، فتسنح الفرصة لأصحاب المذاهب لتوظيف التعدد الظني في متبنياتهم العقائدية.

وفي هذه النقطة لابأس من الإشارة إلى ملاحظة وهي: أنَّ هناك نظرة متبادلة بين كون التعصب الديني سبباً من أسباب الظن في القاعدة النحوية، وبين كون الخلاف المذهبي أثراً للظنِّ في القاعدة إذ إنَّ التعصب يفرض في المسالة الواحدة أكثر من رأي محتمل ظني؛ بسبب قيام المتعصب باستحداث أو خلق أو تبني آراء تتماشى مع ما يعتقد وكأن دليله النحوي اعتقاده الذي يؤمن به.

أمَّا من جهة أخرى، فإنَّ الظنَّ وعدم القطع في أصل المسألة لا يمنع من فرض آراء أخرى يتبناها أصحاب المذاهب ليؤسسوا عليها متبنياتهم الفكرية، فعلى هذا التصوُّر يكون للظنِّ النحوي دور في الاختلاف المذهبي.

التعصب سبب من أسباب وجود الآراء النحوية الظنية المنسجمة مع عقيدة المتعصب، أمَّا بالنسبة للخلاف المذهبي الذي هو اثر للظنِّ فإن الظن يمثِّل أرضية مهيئة للخلاف، إذ بوجوده يمكن فرض آراء نحوية أخرى تبتني عليها دلالات معنوية يفيدها أصحاب المذاهب في ما يعتقدون أو فيما يذهبون إليه من آراء فقهية.

فالظنُّ وعدم القطع في الحكم الإعرابي يعطي العقل مندوحة على فرض آراء ممكنة، تترتب عليها معان عقائدية وأحكام فقهية، يفيد منها أصحاب كل مذهب، ومن أمثلة ذلك:

١. **الاختلاف في خلق الأفعال:**

* إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(٦٥٦)

اختلف المعربون في إعراب (ما) على أكثر من وجه ظني، تبعه تعدد معنوي، أفاد منه المفسرون توجيهاً دلالياً ينسجم مع المذهب الذي ينتمي أليه كل مفسر في مسالة خلق أفعال العباد، وسوف يتبيَّن عبر هذا المثال والأمثلة التي بعده كيف تبعُد المسافات العقائدية التي شكَّل التوجيه النحوي أحد العناصر المؤثرة في تبنيّها.

فقد أعربت (ما) على أكثر من وجه: مَصْدَرِيَّةٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى الَّذِي . وَقِيلَ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلَى التَّحْقِيرِ لِعَمَلِهِمْ (٦٥٧)

يرى المعتزلة أنَّ (ما) في الآية موصولة، والعائد الى الموصول محذوف تقديره (تعملونه)، فيكون المعنى خلقكم وخلق الذي تعملونه أي الأصنام التي تعملونها من الحجارة والأخشاب وغيرها، يقول الزمخشري في تفسيره ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ﴾((يعنى خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام، كقوله: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾(٦٥٨) أي فطر الأصنام))(٦٥٩).

وقد شارك الامامية مذهب المعتزلة يقول المرتضى: ((قد حمل أهل الحق هذه الآية على أنَّ المراد بقوله (وما تعملون) أي: وما تعملون فيه من الحجارة والخشب وغيرها مما كانوا يتخذونه أصناما))(٦٦٠).

ومن المفسرين من جعل الآية دليلاً على أنَّ الله خالق الأفعال، والمعنى: أنَّ الله خالقكم وخالق أعمالكم فلم تعبدون غيره(٦٦١).

---

(٦٥٦) الصافات, الآية:٩٦.
(٦٥٧) ينظر:التبيان في إعراب القرآن، ابو البقاء العكبري:١٠٩١/٢.
(٦٥٨) الأنبياء،الآية:٩٦.
(٦٥٩) الكشاف:٥١/٤. الآية :٥٦من سورة الأنبياء
(٦٦٠) أمالي المرتضى:٢٠٣/٢.
(٦٦١) ينظر: تفسير النسفي:١٣٠/٣.

يقول ابن عطية: ((فمذهب جماعة من المفسرين أنَّ ما مصدرية، والمعنى أنَّ الله خلقكم وأعمالكم، وهذه الآية عندهم قاعدة في خلق أفعال العباد وذلك موافق لمذهب أهل السنة))[٦٦٢]. ومن أهل السنة من استحسن هذا المعنى قال القرطبي ((وَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مَعَ الْفِعْلِ مَصْدَرًا، وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّهَ خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ))[٦٦٣].

وذكر القرطبي دلالة توجيه الاستفهام مضيفا ل(ما) وجها اخر بقوله: ((وَقِيلَ: إِنَّ (مَا) اسْتِفْهَامٌ وَمَعْنَاهُ التَّحْقِيرُ لِعَمَلِهِمْ. وَقِيلَ: هِيَ نَفْيٌ، وَالْمَعْنَى وَمَا تَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَكِنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ))[٦٦٤].

فالمعتزلة والأمامية يوجهانها على الموصولية ؛ لأنَّهما يعتقدانِ بأنَّ الأفعال من خلق العباد لا من خلق الله ، أما الأشاعرة فإنَّهم يرون الأفعال من خلق الله، فهم يعتقدون بالجبر لذلك يرى الأشاعرة أنَّ (ما) في الآية مصدرية بمعنى خلقكم وخلق عملكم ، وهي دليل عندهم على أنَّ الأفعال من خلق الله. فنلاحظ أنَّ التوجيه النحوي الظنّي قد وظِّف في الصراع المذهبي.

*-دلالة (اللام) في قوله تعالى:﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا ليضلوا عن سبيلك﴾[٦٦٥]

اختلف النحويون في توجيه اللام في قوله تعالى: (ليضلوا عن سبيلك) إلى أكثر من توجيه نحوي ظني، ذهب الخليل وسيبويه أنَّ اللام هي لام العاقبة[٦٦٦], بينما ذهب الفراء إلى كون اللام للتعليل[٦٦٧].

أثّر ذلك في توظيف المذاهب الإسلامية هذين التوجيهين الظنيين بما ينسجم مع اعتقادهم المذهبي في مسالة خلق الله للشر.

---

(٦٦٢) المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي:٤/٤٧٩.
(٦٦٣) الجامع لاحكام القران:١٥/٩٦, ينظر: تفسير ابن كثير:٧/٢٢.
(٦٦٤) الجامع لاحكام القران:١٥/٩٦
(٦٦٥) يونس, الآية: ٨٨.
(٦٦٦) ينظر: اعراب القران للنحاس:٢/١٥٦.
(٦٦٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي:٤/٣٤٨.

ذهب المعتزلة إلى أنَّ اللام للدعاء دعاء بلفظ الأمر ، كقوله رَبَّنَا اطْمِسْ، وَاشْدُدْ[٦٦٨]. وعلى معنى الدعاء يكون ((ابتليتهم بالبقاء على ما هم عليه من الإضلال ، وإنَّما قال ذلك لعلمه بأنَّهم لا يؤمنون من طريق الوحي وفائدته: إظهار التبرؤ منهم كما يلعن إبليس ويدل عليه أنَّه عاد قوله (ربنا اطمس على أموالهم) فدل ذلك انَّه أراد به الدعاء عليهم))[٦٦٩].

أمَّا الأمامية فقد ذهبوا إلى أنَّ اللام للعاقبة، وهذا متأتٍ من أنَّ الله لم يأمر الخلق بالضلال يقول الطبرسي: ((رَبَّنَا ليضلوا عن سبيلك: اللام للعاقبة، والمعنى وعاقبة أمرهم أنَّهم يضلون عن سبيلك، ولا يجوز أن يكون لام الغرض؛ لأنَّا قد علمنا بالأدلة الواضحة أنَّ الله سبحانه لا يبعث الرسول ليأمر الخلق بالضلال، ولا يريد أيضاً منهم الضلال، وكذلك لا يؤتيهم المال ليضلوا))[٦٧٠].

أمَّا الأشاعرة الذين يعتقدون بأنَّ الله خالق كل شيء فقد ذهبوا إلى أنَّ اللام في (ليضلوا) للتعليل، بمعنى أنَّ الله يريد إضلالهم.

يقول الرازي: ((احْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ النَّاسَ وَيُرِيدُ إِضْلَالَهُمْ وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: لِيُضِلُّوا لَامُ التَّعْلِيلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مُوسَى قَالَ يَا رَبَّ الْعِزَّةِ إِنَّكَ أَعْطَيْتَهُمْ هَذِهِ الزِّينَةَ وَالْأَمْوَالَ لِأَجْلِ أَنْ يُضِلُّوا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ يُرِيدُ إِضْلَالَ الْمُكَلَّفِينَ))[٦٧١].

فنلاحظ أنَّ اللام لها أكثر من معنى نحوي ظني، أفاد منه أصحاب المذاهب، كلٌ حسب اعتقاده؛ ليتبين دور الظنِّ النحوي في توسيع هُوَّة الخلاف بين المذاهب .

٢ .التردد بين الغسل والمسح:

(٦٦٨) ينظر: الكشاف: ٣٦٥/٢.
(٦٦٩) مجمع البيان، الطبرسي: ٢٢٠/٣.
(٦٧٠) مجمع البيان، الطبرسي: ٢٢٠/٣.
(٦٧١) تفسير الرازي:٢٩٢/١٧.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾(٦٧٢)

في كلمة (أرجلكم) ثلاث قراءات النصب، والكسر، والرفع، وقد وُجِّهتْ هذه القراءات توجيهات نحوية ظنّية ذات دلالات فقهية متعددة: قراءة النصب وُجِّهتْ على: العطف على الغسل, والعطف على محل (برؤوسكم), وقراءة الكسر وُجِّهت على: العطف على (برؤوسكم), والكسر جاء لمجاورة الرؤوس، مثل (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) على جوار ضب وهو مرفوع بوصفه صفة لجحر وكذلك في (ماء شنٍ باردٍ) فالبرودة نعت الماء لانعت الشن لكنها خفضت لمكان المجاورة(٦٧٣).

فهاتان القراءتان وما حملتا من توجيهات ظنية أثّرتا في تعدد الحكم الفقهي في شأن الغسل أو المسح أو الجمع بينهما، إذ ذهب جمهور السنة إلى الغسل استناداً إلى العطف على الغسل، وذهب الأمامية إلى المسح استنادا إلى العطف على المسح، وذهب بعض أهل الظاهر إلى الجمع بين الغسل والمسح(٦٧٤).

فنلاحظ ثلاثة أحكام فقهية بين الغسل، أو المسح ،أو الجمع بينهما؛ والسبب في ذلك تعدد القراءات القرآنية وما ترتب عليها من توجيهات نحوية ظنية.

((وأما قراءة الرفع، فقد أولها العلماء على اعتبار أنَّها مرفوعة على الابتداء، والخبر محذوف, أي اغسلوا، أو نحو ذلك، وقال ابن خالويه: على تقدير وأرجلكم مسحها إلى الكعبين. وعلى تقدير الغسل عوَّل الجمهور، وعلى تقدير المسح عوَّل القائلون بالمسح...))(٦٧٥)

٣. حكم العمرة في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ...﴾(٦٧٦)

---

(٦٧٢) المائدة: ٦
(٦٧٣) ينظر: معاني القران: للاخفش:٢٧٧/١، والقراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء: اسماعيل شندي والاستاذ تقي الدين عبد الباسط:٨-٩-١٠.
(٦٧٤) ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء، اسماعيل شندي:١١.
(٦٧٥) القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء:١٢
(٦٧٦) البقرة, الآية: ١٩٦

(العمرة) تُقرأ بالنصب والرفع ((الجمهور على النصب، وللام متعلقة بـ(أتموا)، وهي لام المفعول له. ويجوز أن تكون في موضع الحال تقديره :كائنين لله))[٦٧٧].

((وَقَرَأَ عَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو حَيْوَةَ، وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ بِالرَّفْعِ عَلَى الِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر"))[٦٧٨]

التركيب القرآني(والعمرة لله) يحمل توجيهين نحويين ظنيين مترتب على قرائتين، وهذا الظن وعدم القطع أثّر على تعدد الحكم الفقهي إذ على قراءة النصب استنتج بعضهم الوجوب، إذ إنَّ الفعل(وأتموا) يقع على الحج والعمرة، فكما أنَّ الحج واجب كذلك العمرة، كما ينقل ذلك أبو حيان: ((أَنَّ الْعُمْرَةَ فَرْضٌ بِقَوْلِهِ: وَأَتِمُّوا. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمَسْرُوقٍ، وعطاء، وطاووس، وَمُجَاهِدٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ جُبَيْرٍ، وَأَبِي بُرْدَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ وَمِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ، وَابْنُ حَمِيمٍ، مِنَ الْمَالِكِيِّينَ))[٦٧٩].

وذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وغيرهم إلى أنَّ العمرة سُنَّةٌ، وقد حملوا الآية على قراءة الرفع، بوصف أنَّ الكلام مستأنف، وقالوا في قراءة النصب بأنَّ الأمر يكون حال الدخول فيها[٦٨٠].

وقال الكسائي: ((وَأَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى فَرْضِيَّةِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهَا قُرِئَتْ بِرَفْعِ الْعُمْرَةِ وَالْعُمْرَةُ لِلَّهِ وَأَنَّهُ كَلَامٌ تَامٌّ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مَعْطُوفٍ عَلَى الْأَمْرِ بِالْحَجِّ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ رَدًّا لِزَعْمِ الْكَفَرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ مِنْ الْإِشْرَاكِ...))[٦٨١].

(٦٧٧) التبيان في أعراب القرآن ،ابو البقاء العكبري:١٥٩/١.
(٦٧٨) تفسير البحر المحيط:٢٥٥/٢.
(٦٧٩) البحر المحيط:٢٥٥/٢.
(٦٨٠) ينظر: القراءات القرآنية واثرها في اختلاف الفقهاء:٢٥.
(٦٨١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع علاء الدين: الكاساني:٢٢٦/٢.

فنلاحظ في الآية أكثر من توجيه نحوي ظني، تبعه حكمان فقهيان، بين الفرض أو السنة في شأن العمرة، كان للظن دور في تعدد الحكم الفقهي.

٤. حكم مس كتابة القرآن لغير المتوضئ في قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ، تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(682)

الأداة (لا): في الآية المباركة احتملت توجيهين الأول: النفي ويكون الفعل المضارع (يمسه) مرفوعاً بالضم(٦٨٣).

الوجه الثاني: ((أنَّها ناهية، والفعل بعدها مجزوم؛ لأنَّه لو فُكَّ عن الإدغام لظهر ذلك فيه، كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سوء﴾(٦٨٤)ولكنَّه أُدغم، ولمَّا أُدْغِم حُرِّك آخره بالضم، لأجل هاء ضمير المذكر الغائب))(٦٨٥).

الحرف(لا) احتمل توجيهين ظنِّيين بين النفي والنهي، مما دعا فقهاء كل مذهب من المذاهب الدينية إلى تبنِّي الوجه الذي ينسجم مع الحكم الفقهي الذي يقول به؛ وذلك أنَّ الفقهاء افترقوا في مس كتابة القرآن الكريم لغير المتوضئ على قولين, الأول: يرى جواز مس كلمات القران الكريم من غير وضوء، وهذا الحكم عليه المذهب الحنفي والحنبلي والظاهري(٦٨٦)، وهذا الحكم ترتب على قول إنَّ (لا) في الآية نافية, الثاني: يرى وجوب الوضوء على من يمس كتابة القران الكريم ويقول بهذا الحكم الأمامية (٦٨٧)، والمالكية والشافعية(٦٨٨).وهذا الحكم ترتب على قول إنَّ (لا) في الآية ناهية، فنلاحظ أنَّ الفقهاء قد أفادوا في توجيه الأحكام الفقهية من الآراء النحوية الظنية.

ثالثا: البعد عن الواقع اللغوي:

---

(682) الواقعة،الاية:٧٩-٨٠
(٦٨٣) ينظر: التبيان في اعراب القران العكبري:١٢٠٦/٢, اللباب في علوم الكتاب ،أبو حفص سراج الدين النعماني:٤٣٥/١٨
(٦٨٤) آل عمران, الآية: ١٧٤.
(٦٨٥) اللباب في علوم الكتاب ،أبو حفص سراج الدين النعماني:٤٣٥/١٨.
(٦٨٦) ينظر: معالم التنزيل: البغوي:٢٣/٨، والتحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور التونسي:٣٦٤/١٤.
(٦٨٧) ينظر: التبيان في تفسير القران: السيد الخوئي:٤٩٧/٩.
(٦٨٨) ينظر الجامع لأحكام القران:٢٢٦/١٧.

التفكير النحوي المبكر الذي أنتج القاعدة النحوية يعطي دلالة واضحة على نضج العقل المؤسس، وعلى الدافع المسؤول من أجل غاية مهمة، لذلك ليس من الصحيح المرور على روايات نشأة النحو مرورا عابرا دون التوقف بتأمل حول الأسباب، والدوافع، التي دفعت بهم إلى خطوات التأسيس.

روت كتب القدماء روايات عديدة عن نشأة النحو تسند سبب وضع البذور الرئيسية للنحو ظهور اللحن. ومن هذه الروايات:

١. ((ما رواه أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ـ يعني الأعاجم ـ فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: "الكلام كله اسم، وفعل، وحرف ...وروى أنه سمع أعرابياً يقرأ: لا يأكُلُه إلا الخاطئين, فوضع النحو))[٦٨٩].
٢. روي أن أعرابياً قدم في خلافة عمر بن الخطاب فقال من يقرئني شيئا من القران فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: أن الله بريءٌ من المشركين ورسولِه [بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأمر أبا الأسود أن يضع النحو[٦٩٠].
٣. روي أن زياداً بن أبيه بعث إلى أبي الأسود، وقال له: يا أبا الأسود، إنَّ هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعرب كتاب الله تعالى! فأبى أبو الأسود وكره إجابة زياد في بادئ الأمر وبعدها استجاب بأول خطوة وهي نقط المصحف[٦٩١], فنجد السبب الرئيس لنشأة النحو ظهور اللحن في كلام العرب، وخروجه عن أصوله وقواعده.

---

(٦٨٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات، الأنباري:١٨.
(٦٩٠) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات، الأنباري:١٩.
(٦٩١) ينظر: المصدر نفسه:٢٠.

لذلك باختصار نقرر أنّ الغاية التي من أجلها وُضِع النحو هي: حفظ اللسان العربي من الوقوع في اللحن، فهذا هو الهدف الرئيس للقاعدة النحوية.

وعندما نجد أنَّ الدرس النحوي قد ضم مواضيع لاتشترك في الهدف نفسه الذي وضع من أجله النحو أمكن عد هذه الموضوعات نقاط سلبية أثَّر في وجودها الظن ((وهكذا نرى أنَّ كثيرا من صعوبات النحو العربي ومشكلاته ترجع إلى التجاء النحاة إلى التفكير المنطقي والنظر الفلسفي مضحين في كثير من الأحوال بواقع اللغة واستعمالها الحي))[٦٩٢].

الظنُّ وعدم القطع يسمح للعقل بأنَّ يفكر ويذهب منقبا عن آراء نحوية ممكنة، وبسبب هذا الإمكان يأخذ العقل بفرض آراء, وان كانت غير منطبقة مع الواقع إذ إنَّ الإمكان عالم عقلي افتراضي واسع غير محدود من ضمن مصاديقه قضايا مجردة غير محدودة بالمادة، أمَّا الواقع اللغوي فهو أمر مادي يدرك بالبصر والسمع.

واللُّغة ظاهرة تفرضها الحاجة الواقعية، من أجل التواصل بين الناس، وعندما يتمُّ الحديث عن الممكن العقلي في الآراء النحوية يتحصّل الابتعاد عن الواقع إذ يتشكّل في هذا الحال الظن، الذي من آثاره أنَّ المسائل النحوية تبتعد عن الواقع؛ وذلك بالحديث عن الآراء الممكنة عقلا، وإن كان غير معثور عليها في حال الاستقراء الواقعي.

الواقعية اللغوية هي الأساس الذي ينبغي الاعتماد عليها في استنباط القاعدة النحوية، وليس صحيحا الاعتماد على أصول يصنفها العقل، ويبتدعها المنطق، بل على أساس نطق أهلها وأسلوب تخاطبهم، واللغة ظاهرة اجتماعية تدرس من خلال ملاحظة ظواهرها لا بإلزامها بقيود العقل والمنطق[٦٩٣].

ونتيجة البعد عن الواقع اللغوي حصل التعقيد في كلام النحويين فيقول الأنباري: ((وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم من لا نفهم

---

(٦٩٢) اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:١٤١.
(٦٩٣) ينظر: الخلاف بين النحويين (دراسة ، تحليل ، تقويم):٥٨٠.

من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمَّا من لا نفهم من كلامه شيئاً، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي))[٦٩٤], فنجد من المسائل ما ابتعد عن البحث العلمي ودخل في الألغاز.

وفي هذا المقام نذكر قول المتنبي عندما كان يُوجه إليه سؤال ((إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعرابي، حصل فيه إغراب، دل عليه، وقال: عليكم بالشيح الأعور ابن جني فسلوه فانه يقول ما أردت وما لم أرد))[٦٩٥].

فنجد المتنبي قد تنبَّه على أنَّ الحكم النحوي فيه ما يحتمل أكثر من رأي، وأنَّ فيه من التوجيهات غير القطعية، إذ لو كان القطع واليقين في قول المتنبي لقال ابن جني قولاً واحداً

وفي الحقيقة أنَّ هذه العبارة من المتنبي تكشف عن الواقع الظني للحكم النحوي، إذ يقول (فانه يقول ما أردت وما لم أرد), وكأنَّ المتنبي يدلل على مساحة الظن الواسعة ، وأنَّ هذه المسألة تحتمل أكثر من رأي، وابن جني له التوجيه الأنسب من بين الآراء، وان كان الحديث عن ابن جني فقط إلا أنَّ الأخير يمثِّل نموذجا للنحاة اللذين لهم دور كبير في التأليف في علوم اللغة.

كذلك مما يشار إليه في هذه النقطة الجدل والاحتجاج الذي يبعد النحويين عن الواقع اللغوي، فغياب اليقين واتِّساع الظن دفع النحاة إلى كثرة الجدل والاحتجاج، التي منها جدلهم حول أصل المشتقات, أهو المصدر أم الفعل، وجدلهم في(نعم وبئس) بين الفعلية والاسمية واستغرق الجدل في كتاب الإنصاف حول هاتين المسألتين ثماني وثلاثين صفحة[٦٩٦].

---

(٦٩٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء:٢٣٤.
(٦٩٥) مقدمة الخصائص: تحقيق محمد علي النجار :٢١.
(٦٩٦) ينظر: اختلاف النحاة ثماره واثاره:٣٦١.

وقد ألف ابن الأنباري صاحب كتاب الإنصاف رسالتين الأولى في الجدل، وهي (الإغراب في جدل الإعراب)، والرسالة الثانية في أدلة النحو تحت عنوان (لمع الأدلة).

ومن أمثلة البعد عن الواقع اللغوي:

١. اسم الإشارة (هنا):

ابن عقيل في شرحه ألفية ابن مالك يشير إلى أنَّ الناظم حصر سبب بناء الأسماء بشبهها للحرف فيقول: ((المبني وهو ما أشبه الحروف، وهو المعني بقوله لشبه من الحروف مدني، أي لشبه مقرب من الحروف، فعلة البناء منحصرة عند المصنف رحمه الله تعالى في شبه الحرف))[٦٩٧].

وهذا الحرف الذي يشبهه الاسم المبني إمَّا أن يكون موجوداً ((نحو متى تقوم، وللشرط نحو متى تقم أقم، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنَّها في الاستفهام كالهمزة وفي الشرط كـ(إن)، ومثال الثاني (هنا)فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ،وذلك لأنَّ الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما، وللنهي لا، وللتمني ليت، وللترجي لعلَّ، ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا))[٦٩٨].

فنجد أنَّ ابن مالك جعل سبب بناء اسم الإشارة (هنا) لأنه أشبه حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، فنلحظ البعد عن الواقع اللغوي بسبب الظنِّ والتخمين والبعد عن اليقين.

٢. القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع:

قال الكوفيون إنَّ الفعل الأول أسبق فهو أولى بالعمل لقوة الابتداء، ولهذا لا يجوز إلغاء (ظننت) إذا وقعت مبتدئة، نحو: ظننت زيدا قائما بخلاف ما إذا وقعت متوسطة، أو متأخرة، نحو: زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت, وكذلك (كان) أما البصريون فقالوا إنَّ

---

(٦٩٧) شرح ابن عقيل: ٢٨/١.
(٦٩٨) المصدر نفسه: ٣٢/١.

الفعل الثاني هو العامل، لقربه وأنَّ الأقرب أقوى، وللقرب تأثير كما في: (جحرُ ضبٍ خربٍ) فأجروا خرب على ضب، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأنَّ الضب لا يوصف بالخراب.[٦٩٩], فنلحظ الأدلة التي يسوقونها بعيدة عن الواقع اللغوي، و حجج عقلية افتراضية يصنعها العقل غير قطعية بل ظنية.

ومن الابتعاد عن الواقع اللغوي ما يُسمَّى بالتمارين غير العملية، إذ نجد النحويين يفتقر تمثيلهم إلى التمارين الواقعية التي تُؤخذ من الكلام العربي المتداول بين الناطقين بالعربية، فهم يلجأون إلى الأمثلة الافتراضية وهي مسالة ليست وليدة حديثة بل منذ عهد النحاة الأوائل، ومن أمثلتها المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي التي سأذكرها مثالاً على التمارين غير العملية.

وقد شاعت التمارين غير العملية عند المدرستين البصرة والكوفة، ولا يكاد يسلم نحوي من اللجوء الى التمارين غير العملية، التي غذَّاها الخلاف بين المدرستين؛ من أجل عرض وجهات النظر بين المدرستين في ميدان القياس[٧٠٠].

وهو يمثِّل البعد عن أساليب اللغة المتداولة، واللجوء إلى تراكيب ومفردات افتراضية، والى يومنا هذا لا نجد كتابا نحويا إلا وعند التمثيل لا يخلو من تراكيب قد ضمنت زيد، وعمر، وبكر، في تراكيب متشابه.

والتمارين غير العملية التي يسوقها النحاة أغلبها مختلف بها، وتحمل أكثر من وجه إعرابي، في هذا الصدد يقول كمال بشر: ((لقد أدى غلوهم في الإعراب وتوجيهاته وتحليل مسائله، على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، إلى الإسراف في التمارين غير العملية والافتراضات الذهنية، وما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها من الواقع اللغوي نصيب .لقد كانوا يجيزون في المثال الواحد أكثر من وجه إعرابي))[٧٠١].

---

(٦٩٩) ينظر الانصاف:٧٧/١
(٧٠٠) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:٥٨٥.
(٧٠١) اللغة العربية بين والوهم وسوء الفهم:١٤١.

ومن أمثلة التمارين غير العملية :

١. جَمْعُ العلم المؤنث بالتاء جَمْعَ مذكر سالم:

وردت هذه المسالة في الإنصاف وهي: أنه هل يجوز جمع (العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم)مثل (طلحة)هل يجوز جمعه على (طلحون) ذهب الكوفيون وابو الحسن بن كَيْسَان يجوز إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلَحون ـ بالفتح ـ كما قالوا (أرضون) حملا على أرضات، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[٧٠٢].

فنلحظ حكمين في مسالة(جَمْع العلم المؤنث بالتاء جَمْعَ المذكر السالم) يتردد بين الجواز والمنع، والتردد في حقيقته ظن اثّر في اصطناع المثال المذكور الذي هو مثال غير عملي .

٢. أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين:

وفي هذا الشأن يقول ابن مضاء القرطبي في باب التنازع في صورة من صوره:((أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين. تقدير الكلام: أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم. ورأيي في هذه المسالة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياسٌ بعيد، لما فيه من الإشكال من الضمائر والتأخير والتقديم))[٧٠٣].

إذ إن الذي فرض هذا المثال البعيد عن الواقع هو الظنُّ، وعدمُ القطع؛ لأنَّ الخلاف في التنازع والآراء المتعددة في تحليله تمثّلُ شكلا من أشكال الظنِّ ، فهذا المثال غير الواقعي منحدر عن مسالة مختلفٌ فيها إلى قولين ظنِّيين، الذي دعا إلى هذا التمثيل وما شابهه هو الظنُّ إذ لو كانت المسالة حكمها يقيني وقطعي لم يحتج النحويون إلى هذا المثال المفترض.

---

(٧٠٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:١/٤٠
(٧٠٣) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي:٩٠.

٣. المسالة الزنبورية:

حين وجَّه الكسائي سؤالا إلى سيبويه ((كيف تقول: كنت أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيَّاهَا؛ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب؟ فقال له الكسائي: لحنت، ثم سأله عن مسألة من هذا النحو نحو: خرجت فإذا عبد الله القائم، والقائم, فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ...))[٧٠٤].

نجد في هذا المثال تكلُّفا وبعداً عن الواقع اللغوي؛ بسبب الظنِّ وعدمِ القطع الذي فتح باب الاحتمال، إذ إنَّ الكسائي لم ينطلق من الواقع المنطوق، فيما مثَّل من هذه المسالة، وإنما انطلقَ من الممكن والافتراض الذي انبثق عن آراء ظنية مختلف فيها بين النحاة.

رابعاً: كثرة العلل النحوية:

العلل النحوية استنزلها النحاة من وحي تفكيرهم اللّغوي، تلك العلل التي تعلقت بالمادة اللّغوية العربية، ونالت حضاً من التجرد الفكري؛ لأنَّ الذي سطر مفرداتها العقل الإنساني فهي محفوفة بطرفين، الطرف الأول المادة اللّغوية، والطرف الثاني العقل المنظِّر لها، الذي لا يستطيع أن يثبتها بالدليل القاطع، بل تبقى رؤية ممكنة للصواب أو الخطأ، فلأنَّها رؤية عقلية يختلف النحاة في تصوّرها، فأثّر ذلك في تعاظمها وازدهارها فهي محتملة.

الاعتماد على التخيّل والظنِّ والمقدمات الكاذبة أدى إلى اختلاف النحويين في تعليل الثوابت وإغراقهم فيما ليس من النحو وفي أمور لا فائدة منها، فقد اختلفوا في تعليل

(٧٠٤) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: ٧٠٢/٢.

الثوابت النحوية المتفق على حكمها بالنطق في اللسان العربي كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر وغيرها، وأوردوا علا من نمط السفسطة التي لا تؤدي إلى شيء، وكذلك أدى اختلافهم إلى افتراض آراء جديدة وإباحة أحكام متعددة في التركيب اللّغوي الواحد، مما أدى إلى فوضى عارمة مترامية الأطراف ألقت الدرس النحوي في متاهة غير معلوم من أين تبدأ والى أين تنتهي(٧٠٥).

وفي ذلك يقول الخليل حينما سئل: أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: ((فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام, وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا؛ لعلة كذا وكذا ... وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول, فليأت بها...))(٧٠٦)

ولا قول أدل على ظنِّية العلل النحوية من هذا النص الذي يُروى عن الخليل وبالخصوص في قوله: (وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنَّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك) فكلمة (جائز أن يكون ...) و(محتمل أن يكون...) هو الظنُّ بعينه.

فمن الملاحظ في قضايا النحو التي وضعها النحاة، وجود العلل والإسراف فيها كما وكيفا، فقد التمسوا لكل شيء في النحو علة، هذا من ناحية الكم، وأما الكيف فقد أعطوا العلة النحوية صبغة العلة الفلسفية(٧٠٧).

---

(٧٠٥) ينظر: الفكر النحوي عند العرب اصوله ومناهجه:٢٧٣.
(٧٠٦) الاقتراح في أصول النحو وجدله:٢٧٣.
(٧٠٧) ينظر: اختلاف النحاة ثماره أثاره :٣٦٥.

يقول ابن السراج: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة, مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا))(٧٠٨).

والعلل النحوية لم يتوقف النحويون عند المستوى الأولي، بل توسعوا فيها إلى علل ثوان وثوالث كمن يسال عن (المؤمنين) في جملة (افلح المؤمنون) لماذا رفع فيجاب؛ لأنَّه فاعل فهذه علة أولى، فيسأل لماذا الفاعل مرفوع فيقال؛ للفرق بين الفاعل والمفعول به،

الخاتمة

وهذه علة ثانية فيسأل لماذا اختص الفاعل بالرفع والمفعول به بالنصب فيجاب أن الرفع أثقل من النصب والمفاعيل أكثر من الفاعل، فأُعْطِي الأخف للأكثر، وهي المفاعيل، وأُعْطِي الأثقل وهو الرفع للفاعل الذي هو اقلٌ(٧٠٩).

(٧٠٨) الأصول في النحو:١/٣٥.
(٧٠٩) ينظر: علل النحو ابن الوراق:٢٦٩.

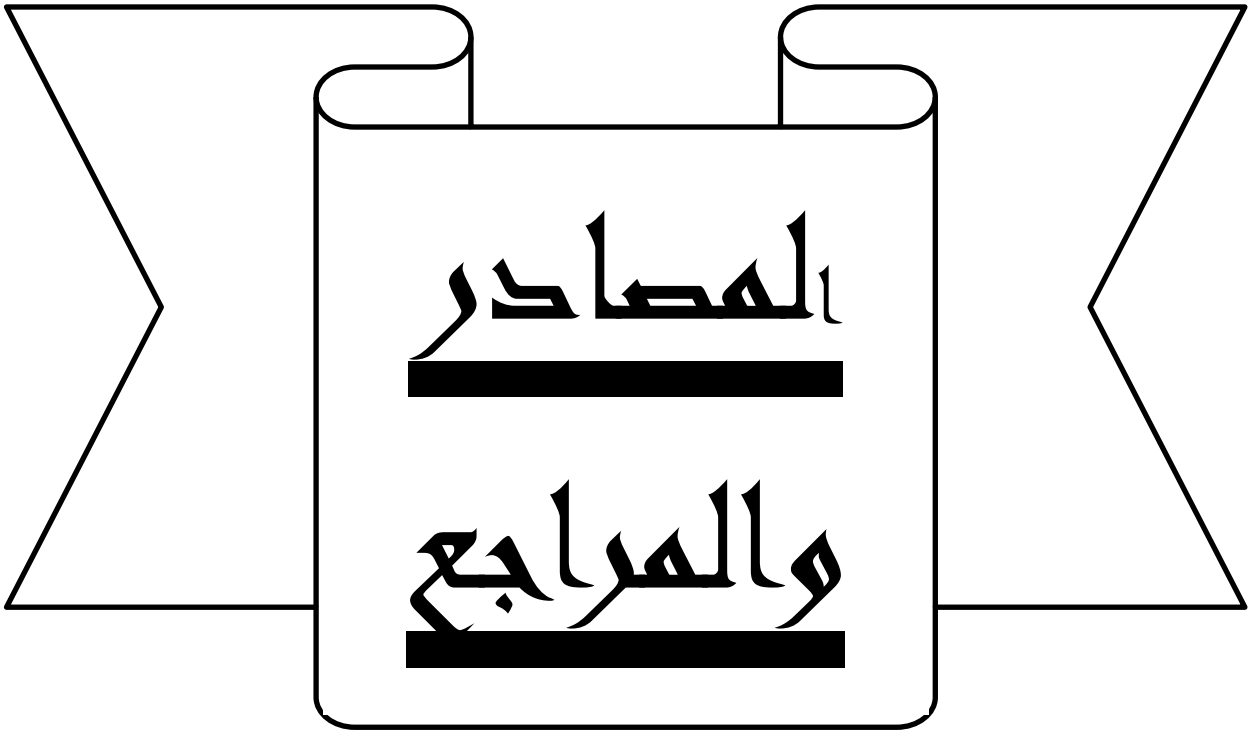
بعد بحث وتفكر مستمرين في المصادر، والمؤلفات النحوية القديمة، والحديثة، سعياً وراء وصفي الظن واليقين، للتعرف على مدى وجودهما في الدرس النحوي، توصَّل البحث إلى النتائج الاتية:

- النحو العربي يتمركز في دائرة نظام متكامل، يبتني ويُستَمدُّ من واقع لغوي، عبر أدلة نقلية وعقلية، تحيطهما ضوابط خاصة، اعتمدها العقل في خطواته الفكرية المؤدية إلى التقعيد النحوي، فمثَّل حقيقة علمية، شكلَّ ميداناً للبحث والدراسة من أجل التوصل إلى نتائج علمية، على مستوى مسائل النحو، والإعراب، والأصول، وهو قابل لأن يقسَّم على ظرفي الظن واليقين.
- دراسة ظاهرة الظن في النحو العربي لها أهمية كبيرة، ودليل ذلك وجودها في البحث ضمن ثلاثة فصول (أسباب، وأشكال، وآثار) كلٌّ فصل يضم تفريعاً وتفصيلاً يتغلغل في عمق الحكم النحوي، وعند تسليط الضوء بهذا الشكل نتعرف على حقيقة المرتكز القائم عليه النظام النحوي، فدراسة الظن تحليل واقعي لشان الحكم النحوي.
- النحو العربي له مرتكز وجودي شكَّل منه نظاما خاصا يحكم المفردات، وهذا المرتكز عبارة عن أصول وأدلة النحو، وعلاقة المعنى بالتوجيه النحوي، وحقيقة ترابط الألفاظ ، فمن جهة المادة اللغوية وما ينحدر عنها من قياس وإجماع وغيرها تستمد القاعدة دليلها، ومن علاقة المعنى بالتوجيه النحوي يتحدد الحكم الإعرابي، ومن طبيعة ترابط الألفاظ يتشكّل النظام النحوي، فهذه ثلاثة أمور يمكن تصورها مرتكزًا وجوديا للدرس النحوي.
- عبر دراسة ظاهرة الظن واليقين في النحو العربي تمَّ بيان بعض العناصر المهمة التي لها دور مؤثر في كيفية تكوَّن الحكم النحوي، والتي منها (تعدد المعاني للمبنى اللفظي، وغياب القرائن، وقابلية اللغة على التأويل، والتعصب، واختلاف الألسن، وضعف الاستقراء، والتمايز وحب الظهور) فقد تمَّ تناولُ هذه المواضيع وغيرها تحت مبحث أسباب الظن، فعند التعرف عليها كأسباب للظن نستكشف علاقتها في التأسيس للمسائل النحوية، أو التوجيه الإعرابي. والقول نفسه في شان مصادر اليقين فعند التعرف عليها

نتعرف على علاقة بعض العناصر التي لها دور في تأسيس القاعدة أو في التحليل النحوي التي منها (المادة اللغوية, وانسجام المعنى، وتوافر القرائن) وغيرها.

- توصَّل البحث إلى أنَّ الظن في النظام النحوي له أسباب ذاتية، أي انَّ طبيعة اللُّغة تفرض أن يكون هناك ظن نحوي، وأسباب خارجية، أي وجود مؤثرات من خارج اللغة تسبِّبُ الظنَّ، وأنَّ الظن له آثار على المجتمع من قبيل (توظيف الآراء الظنية في الصراع المذهبي, والاتساع الدلالي) فإذن نجد اللغة عبر أحد أنظمتها، أنَّها متفاعلة في نفسها عبر الأسباب الذاتية، ومنفعلة من غيرها عبر الأسباب الخارجية، وفاعلة في غيرها عبر آثار الظن، وهذا يوقفنا على حقيقة حيوية العربية، التي تُشْبِهُ الكائن الحي الذي يتأثَّر داخليا وخارجياً ويؤثر بما يحيط به.
- إنَّ أثر وجود الظن في النحو العربي يمثِّل وجهاً آخر للقول الذي يروى عن الرسول الأكرم (ص) (اختلاف أمتي رحمة) إذ بوجود الظنِّ فيه تستفرغ العقول جهدها، من أجل التوصُّل إلى الرأي النحوي الصحيح ،فتتعدَّد الأقوال وتتشعَّب، وبوجوده في الآراء النحوية يُوظَّفُ في تعدد معاني النصوص الدينية، مما يفرز تنوعاً تشريعياً إيجابياً يعطي سعة فقهيةً للإنسان المكلف.
- عند النظر إلى الإحكام، والإتقان في القانون النحوي مع ضخامة مادته التي يتسع الظنُّ فيها بشكل كبير نستكشف كمية الجهود التي بُذِلتْ من أجل الوصول بالمادة النحوية إلى ما عليه الآن؛ لأنَّ مواجهة الظن عند الأمور الفكرية تدعو إلى إعمال الفكر، وبذل الجهد في تقلب الآراء الممكنة، والاطلاع على الآراء المختلفة؛ محاولةً الوصول إلى نتائج هي الأقرب للواقع أو الأصوب.
- كما أنَّ للظن النحوي آثارا إيجابيةً، فأنَّ له آثارا سلبيةً، أخرجت القاعدة النحوية من الغاية التي وضعت من أجلها، التي هي حفظ اللسان عن اللحن، فقد أخرج الظنُ القانونَ النحوي عن هذه الغاية؛ وذلك عن طريق ابتعاد النحويين عن الجانب العملي للنحو، مثل (التمارين غير العملية, وكثرة العلل) وكذلك من مظاهر ابتعاد النحو عن هدفه الأصلي: الاختلاف إلى مدارس نحوية.

- من الأمور التي برزت في البحث في الفصول الثلاثة أثَرُ المعنى في التوجيه النحوي, ففي المبحث الأول من الفصل الأول تمَّ التطرق إليها في (تعدد المعنى للمبنى اللفظي، وفي التنغيم، والمقام, والعلامة الإعرابية) وكذلك ذُكِرتْ العلاقة بين المعنى والنحو في مبحث مصادر اليقين في (انسجام المعنى، ووفرة القرائن) وفي الفصل الثالث تمَّ تناولها في (طبيعة التركيب اللغوي) الذي من أبرز أمثلته القرآن الكريم .
- ابرز البحث نتائج عديدة للظن في النحو شكّلت قسمين آثار إيجابية، وأخرى سلبية، الأمر الذي يدلِّل على الأثر الكبير له، ويعكس أهمية دراسة الظن بوصفها واجهة جديدة للوقوف على واقع النظام النحوي من جهة التقعيد للمسائل النحوية، والنظر في الأصول والتوجيه الإعرابي.
- وظهر في البحث أنَّ النحو حقيقة ثابتة في أصله، ويقين واضح في أمَّهات مسائله، لا يمكن لشخص أن يشكَّ في وجوده، فهو يمثِّل ظاهرةً لغويةً تمَّ كشفُها ووضعُ عناوين ومفاهيم له، شكَّلتْ نظاماً متكاملاً من أنظمة العربية.
- وكذلك أبرز البحث أنَّ الظن له دور في سعة الاستعمال النحوي عبر تعدُّد الجواز، وأنَّ هذا التوسُّع يفسح المجال أمام المتكلم المراعي لقواعد النحو، ويدعو النحويين إلى التريُّث في تخطئة أو تصويب المتكلم من الجهة النحوية؛ لأنَّه كما يقال في المثل (لعلَّ لها عذراً وأنتَ تلومُ).


المصادر
والمراجع

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة:

- الاتجاهات النحوية لدى القدماء (دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة),د حليمة العمايرة ، عمان دار وائل ،(ط.١) ،٢٠٠٦.
- التعريفات،الشريف علي بن محمد الجرجاني،دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،(ط.١) ١٩٨٣م
- الإتقان في علوم القرآن, عبد الرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي (٩١١هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر, الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .
- الاحتجاج، الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨)، تح، محمد باقر الخرسان، تاريخ النشر:١٣٨٦-١٩٦٦م
- أخبار النحويين البصريين, الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨هـ), تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ١٩٦٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ), تح: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, (ط.١) ١٩٩٨م.
- الاستثناء على القاعدة النحوية, د وفاء محمد علي السعيد, دار غيدار للنشر والتوزيع, (ط.١), ٢٠١١م.
- أسرار العربية, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري, أبو البركات, كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ), دار الأرقم بن أبي الأرقم, (ط.١) ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو, جلال الدين السيوطي, دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي, الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (٢١٦هـ), تح: احمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف, مصر, (ط.٧) ١٩٩٣م.

- أصول التفكير النحوي, د. علي أبو المكارم, دار الغريب للنشر والتوزيع, القاهرة, (ط.١), ٢٠٠٦م.
- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث, د. محمد عيد, عالم الكتب, القاهرة, (ط.٦) ١٩٩٧م.
- أصول النحو, المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية, مرحلة الماجستير، كود المادة: GARB5353
- أصول النحو, دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب –فقه اللغة –البلاغة د. تمام حسان, عالم الكتاب ،٢٠٠٠م.
- أصول النحو, د. محمد خان, مطبعة جامعة محمد خيضر ـ بسكرة, ٢٠١٢م.
- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان،(ط.٢) ،٢٠٠٣
- إعراب الحديث النبوي, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(٦١٦هـ), تح: عبد الاله نبهان, مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق, (ط.٢) ١٩٨٦م.
- اعراب الشواهد القرآنية والاحاديث النبوية في شرح ابن عقيل، د. محمد احمد القاسم، المكتبة العصرية, صيدا، بيروت، (ط.١) ٢٠٠٣م.
- إعراب القراءات الشواذ, أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ), تح: محمد السيد أحمد عزّوز, عالم الكتب, بيروت، لبنان, (ط.١)١٩٩٦م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٤٠٣هـ), دار الإرشاد للشئون الجامعية, حمص، سورية، دار اليمامة, دمشق, (ط.٤)، ١٤١٥هـ.
- إعراب القرآن, أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ), وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم, منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت, (ط.١)، ١٤٢١هـ.

- الاغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, أبو البركات بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ), قدّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني, دار الفكر, بيروت, (ط.٢), ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح), دار القلم، دمشق, (ط.١) ١٩٨٩ م.
- أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل مصطفى الساقي، تقديم تمَّام حسان مكتبة الخانجي, القاهرة ١٩٧٧م
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد ، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥-٤٣٦هـ)، تح: ابو الفضل ابراهيم، ناشر ذوي القربى، (ط.١)
- إنباه الرواة على أنباه النحاة, جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية, بيروت, (ط.١) ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٧٧هـ), المكتبة العصرية, صيدا، بيروت, ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف, محمد محي الدين عبد الحميد.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ), تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الايضاح في علل النحو, أبو القاسم الزجاجي, تح: د. مازن المبارك, دار النفائس, بيروت, (ط.٥) ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في التفسير, أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ), تح: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, ١٤٢٠هـ.

- بداية الحكمة, محمد حسين الطباطبائي, مكتبة الطيبة, بغداد، العراق, (ط.١) ، ٢٠١٢م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع, علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ), دار الكتب العلمية, (ط.٢) ١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن, أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية, (ط.١)، ١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية, لبنان ، صيدا، .
- البيان في تفسير القرآن, أبو القاسم الموسوي الخوئي, تح: السيد جعفر الحسيني, دار الثقلين, قم، إيران, (ط.٤), ١٤٢٥هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس, محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ), تح: مجموعة من المحققين, دار الهداية.
- تاريخ آداب العرب, مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (١٣٥٦هـ), دار الكتاب العربي .
- تاريخ النحو, علي نجدي ناصف, دار المعارف, القاهرة.
- التبيان في إعراب القرآن, أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ), تح: علي محمد البجاوي, الناشر: عيسى الحلبي وشركاؤه.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي،ط١ – ٢٠٠٨م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان الأندلسي, تح: د. حسن هنداوي, دار القلم, دمشق (من ١إلى٥)، وباقي الأجزاء, دار كنوز إشبيليا ،(ط.١).

- التعريفات الفقهية, محمد عميم الإحسان المجددي البركتي, دار الكتب العلمية ،(ط.١)٢٠٠٣م.
- تفسير القرآن العظيم, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ), تح: محمد حسين شمس الدين, دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون, بيروت، (ط.١), ١٤١٩هـ.
- تفسير القرآن الكريم، أسامة علي محمد سليمان،: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الاسلامية،http://www.islamweb.net
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل), أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ), حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محي الدين ديب مستو, دار الكلم الطيب، بيروت, (ط.١)، ١٩٩٨م.
- التفكير النحوي عند الرضي الاستراباذي في شرحه على الكافية, د. حسين خضير عباس الغزي, التجليات للنشر والترجمة والتوزيع, القاهرة, (ط.١).
- التوقيف على مهمات التعاريف, زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ), عالم الكتب, , القاهرة, (ط.١)١٩٩٠م
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي), أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, دار الكتب المصرية – القاهرة، (ط.٢)، ١٩٦٤م.
- الجراثيم, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ), تح: محمد جاسم الحميدي، قدم له: د. مسعود بوبو, وزارة الثقافة، دمشق.
- الجملة العربية والمعنى, د. فاضل صالح السامرائي, دار الفكر, الأردن، عمان, (ط.٢)٢٠٠٩م.
- الجملة المحتملة للاسمية والفعلية, د. محمد رزق شعير, مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة.

- جمهرة اللغة, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ), تح: رمزي منير بعلبكي, دار العلم للملايين, بيروت،(ط.١)، ١٩٨٧م.
- الجنة والنار, عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر العتيبي, دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،(ط.٧) ١٩٩٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ), تح: د. فخر الدين قباوة ، الأستاذ محمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان, (ط.١) ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الفية ابن مالك, أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ), دار الكتب العلمية بيروت، لبنان, (ط.١)١٩٩٧م.
- الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر, د. رياض يونس السواد, دار الراية, عمان, (ط.١) ٢٠٠٩م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة, زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (٩٢٦هـ), تح: د. مازن المبارك, دار الفكر المعاصر, بيروت, (ط.١)، ١٤١١هـ.
- الحدود في علم النحو, أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (٨٦٠هـ), تح: نجاة حسن عبد الله نولي, الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, العدد: ١١٢،سنة٢٠٠١م.
- الحيوان, عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (٢٥٥هـ), دار الكتب العلمية ، بيروت, (ط.٢)، ١٤٢٤هـ.
- خزانة الأدب وغاية الأرب, ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (٨٣٧هـ), تح: عصام شقيو, دار ومكتبة الهلال, بيروت، دار البحار, بيروت، الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط.٤)، ١٩٩٧م.

- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ), الهيئة المصرية العامة للكتاب, (ط.٤).
- الخلاف النحوي في المنصوبات, منصور صالح محمد علي الوليدي, عالم الكتب الحديث, إربد، الأردن, (ط.١), ٢٠٠١م.
- الخلاف بين النحويين (دراسة ـ تحليل ـ تقويم), د. السيد رزق الطويل, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, (ط.١)، ١٩٨٥م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ), تح: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق.
- دراسات في اللسانيات العربية المشاكلة ـ التنغيم ـ رؤى تحليلية, د. عبد الحميد السير, الجامعة الهاشمية, (ط.١) ٢٠٠٤.
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون), القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ق١٢هـ), عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص, دار الكتب العلمية, لبنان ، بيروت, (ط.١) ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني, أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ), تح: ياسين الأيوبي, المكتبة العصرية, الدار النموذجية, (ط.١).
- ديوان امرِئ القيس، بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (٥٤٥ م) ،اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت،(ط٢) ،٢٠٠٤ م
- ديوان حسان بن ثابت ،شرحه وقدم له الأستاذ عبد مهنا ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،(ط٨) ١٩٩٤
- ديوان جرير, دار بيروت للطباعة والنشر،١٩٨٦م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب, أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (٢٣١هـ), تح: عبد القدوس أبو صالح, مؤسسة الإيمان, جدة، (ط١.), ١٩٨٢م.

- ديوان زهير بن ابي سلمى ،شرحه وقدّم له الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان (ط١) ١٩٨٨
- ديوان عمر بن ابي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه ،الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي, (ط٢) ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان،(ط١)،١٩٨٧م.
- الرّد عَلى النّحاة, أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (٥٩٢هـ), دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا, دار الاعتصام, ١٩٧٩م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ), تح: علي عبد الباري عطية, دار الكتب العلمية , بيروت, (ط.١)، ١٤١٥هـ.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل, أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ), مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع, (ط.٢),٢٠٠٢م.
- سنن ابن ماجه, ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني, (٢٧٣هـ), تح: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء الكتب العربية, فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شأن الدعاء, أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ), تح: أحمد يوسف الدّقاق, دار الثقافة العربية, (ط.٢) ١٩٩٢م.
- الشاهد الشعري بين سيبويه في كتابه والفرَّاء في معاني القرآن (دراسة نحوية وصفية), د. يحيى بن محمد حكمي, كلية المعلمين في جازان, مركز البحوث, منشورات مركز البحوث سلسلة الاصدارات العلمية المحكمة (٢), (ط.١) ٢٠٠٥م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه, د. خديجة الحديثي, مطبوعات جامعة تكريت, ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ), تح: محمد محي الدين عبد الحميد, دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، (ط.٢٠) ١٩٨٠م.
- شرح أبيات سيبويه, أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ), تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط.١)، ٢٠٠٨ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (٩٠٠هـ), دار الكتب العلمية بيروت، لبنان, (ط.١) ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد), محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ), تح: د. علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر, (ط,١)، ١٤٢٨هـ.
- شرح الكافية الشافية, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ), تح: عبد المنعم أحمد هريدي, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, (ط.١).
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، دار الفكر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد.
-
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ), تح: نواف بن جزاء الحارثي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،(ط١)٢٠٠٤م
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى, ابن هشام, تحقيق: محمد جعفر الكرباسي, دار ومكتبة الهلال, بيروت, لبنان(ط.١), ٢٠٠٣م.

- شرح كتاب سيبويه, أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ), تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (ط.)، ٢٠٠٨م.
- الشعر والشعراء, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ), دار الحديث، القاهرة, ١٤٢٣هـ.
- شرح المفصل للزمخشري, يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ), قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط.١) ٢٠٠١م.
- شرح الورقات في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ) الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ), محمد علي بيضون، (ط.١)١٩٩٧م.
- صبح الأعشى في صناعة الانشاء, أحمد بن علي الزاري القلقشندي, دار الكتب العلمية, بيروت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين, بيروت، (ط.٤) ١٩٨٧م.
- طبقات فحول الشعراء, محمد بن سلّام, بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (٢٣٢هـ), تح: محمود محمد شاكر, دار المدني, جدة.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم, د. أحمد سليمان ياقوت, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ١٩٩٤م.

- العربية والوظائف النحوية (دراسة في اتساع النظام والأساليب), د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ١٩٩٦م.
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت، لبنان, , ١٩٩٤م.
- علل النحو, محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ), المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش, مكتبة الرشد, الرياض، السعودية، (ط.١)، ١٩٩٩م.
- العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ), تح: د. مهدي المخزومي – د. إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال.
- فصول في اللغة والنقد, د. نعمة رحيم العزاوي, المكتبة العصرية, (ط.١), ٢٠٠٤م.
- الفكر النحوي عند العرب (أصوله ومناهجه), د. علي مزهر الياسري, تقديم: د. عبد الله الجبوري, الدار العربية للموسوعات, بيروت، لبنان, (ط.١) ٢٠٠٣م.
- الفهرست, أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (٤٣٨هـ), تح: إبراهيم رمضان, دار المعرفة بيروت ، لبنان, (ط.٢), ١٩٩٧م.
- في اصول اللغة والنحو، د. فؤواد حنا طرزي, مكتبة لبنان ناشرون، (ط.١), ٢٠٠٥م.
- في اللهجات العربية, د. إبراهيم أنيس, مكتبة الأنجلو المصرية, مطبعة أبناء وهبه حسان, ٢٠٠٣م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه, مهدي المخزومي, دار الرائد العربي, بيروت، لبنان, (ط.٢) ١٩٨٦م.
- القاموس المحيط , العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, (ط.٨) ٢٠٠٥م
- القراءات وأثرها في علوم العربية , محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ), مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة, (ط.١) ١٩٨٤م.

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره, د. سعيد جاسم الزبيدي, دار الشروق للنشر والتوزيع, (ط.١), ١٩٩٧م.
- الكامل في اللغة والأدب, محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي, القاهرة,(ط.٣)، ١٩٩٧م.
- كتاب التعريفات, الشريف علي بن محمد الجرجاني, دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان, (ط.١)، ١٩٨٣م.
- كتاب السبعة في القراءات, أحمد بن موسى بن العباس التميمي, أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ), تح: شوقي ضيف, دار المعارف, مصر, (ط.٢), ١٤٠٠هـ.
- الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر, أبو بشر, المعروف سيبويه (١٨٠هـ), تح: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, (ط.٣) ١٩٨٨م.
- الكتاب: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم, محمد بن عبد الله ابن حمد السيف, دار التدمرية, الرياض, (ط.١)، ٢٠٠٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ), دار الكتاب العربي, بيروت, (ط.٣) ١٤٠٧هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ), تح: عدنان درويش – محمد المصري, مؤسسة الرسالة, بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ)،تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان ،(ط.١)١٩٩٨م
- لسان العرب, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ), دار صادر, بيروت، (ط.٣),١٤١٤هـ.
- اللغة بين الفهم وسوء الفهم, د. كمال بشر, دار الغريب للطباعة والنشر, ١٩٩٩م.
- اللغة العربية معناها ومبناها, تمام حسان, عالم الكتب, (ط.٣) ٢٠٠٤م.

- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ), تح: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت.
- لهجات العرب, العلامة المحقق حمد تيمور باشا, المكتبة الثقافية, تقديم: د. إبراهيم مدكور, الهيأة المصرية العامة للكتاب, ١٩٧٣م.
- اللهجات العربية وعلاقتها باللغة العربية الفصحى (دراسة لغوية), محمد شفيع, دراسات الجامعة الإسلامية العالمية, شيتاغونغ, ديسمبر ٢٠٠٧م.
- مجاز القرآن, أبو عبيدة معمر بن مثنى التيمي البصري (٢٠٩هـ), تح: محمد فؤاد سزكين, مكتبة الخانجي, القاهرة, (ط.١).
- مجمع البيان في تفسير القرآن, أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي, تح: هاشم الرسولي المحلاي, دار إحياء التراث العربي, بيروت، لبنان, (ط.١) ١٩٩٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ), وزارة الأوقاف, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ), تح: عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية, بيروت, (ط.١) ١٤٢٢هـ.
- المدارس النحوية, أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (١٤٢٦هـ), دار المعارف.
- المدخل إلى علم أصوات العربية, د. غانم قدوري الحمد, منشورات المجمع العلمي, ٢٠٠٢م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د مهدي المخزومي، دار الرائد العربي, بيروت، لبنان, (ط.٣), ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ), تح: فؤاد علي منصور, دار الكتب العلمية, بيروت، (ط.١) ١٩٩٨م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي, أبو علي النحوي, تحق: د. علي جابر المنصوري, الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان، الأردن, ٢٠٠٢م.
- مسائل خلافية في النحو, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ), تح: محمد خير الحلواني, دار الشرق العربي, بيروت, (ط.١) ١٩٩٢م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم), مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ), تح: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ), تح: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت, (ط.٢)، ١٤٠٥.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير, أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (٧٧٠هـ), المكتبة العلمية, بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي), أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٠هـ), تح: عبد الرزاق المهدي, دار إحياء التراث العربي, بيروت، (ط.١)، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن وإعرابه, إبراهيم بن السري بن سهل, أبو اسحاق الزجاج (٣١١هـ), تح: عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب, بيروت, (ط.١) ١٩٨٨م.
- معاني القرآن, أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ), جامعة أم القرى, مكة المكرمة, (ط.١).
- معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء, (٢٠٧هـ), تح: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, دار المصرية للتأليف والترجمة, مصر (ط.١).

- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب), شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ), تح: إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي، بيروت, (ط.١) ١٩٩٣م.
- معجم الفروق اللغوية, أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، تح: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي, مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين, قم, (ط.١)، ١٤١٢هـ.
- معجم مقاييس اللغة, أحمد بن فارس بن زكريا القزويني, أبو الحسن, (٣٩٥هـ), تح: عبد السلام هارون, دار الفكر, ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, ابن هشام, تح: الفاخوري, دار الجي, بيروت(ط.١) ١٩٩١م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير), أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ), دار إحياء التراث العربي – بيروت, (ط.٣), ١٤٢٠هـ, .
- المفردات في غريب القرآن, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (٥٠٢هـ), تح: صفوان عدنان الداودي, دار القلم، الدار الشامية, دمشق, بيروت, (ط.١) ١٤١٢هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم, مكتبة الهلال, بيروت, (ط.١)، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى), بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تح: د. علي محمد فاخر – د. أحمد محمد توفيق السوداني – د. عبد العزيز محمد فاخر, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، (ط.١) ٢٠١٠م.
- المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ), تح: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت.

- مقدمات في علم القراءات, محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، محمد خالد منصور (معاصر), دار عمار, عمان، الأردن, (ط.١) ٢٠٠١م.
- الملل والنحل, أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (٥٤٨هـ), مؤسسة الحلبي.
- من أسرار اللغة, د. إبراهيم أنيس, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, (ط.٨).
- من تاريخ النحو العربي, سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٤١٧هـ), مكتبة الفلاح.
- المنطق, محمد رضا المظفر, دار الغدير, (ط.٦).
- الموجز في نشأة النحو, د. محمد الشاطر أحمد محمد, مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة, ١٩٨٣م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم, محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (بعد ١١٥٨هـ)، تح: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني, مكتبة لبنان ناشرون, بيروت, (ط.١) ١٩٩٦م.
- الميزان في تفسير القرآن, محمد حسين الطباطبائي, مطبوعات دار الأندلس, بيروت، لبنان, (ط.١), ٢٠١٠م.
- النحو المصفى, محمد عيد، مكتبة الشباب.
- النحو الوافي, عباس حسن (١٣٩٨هـ), دار المعارف (ط.١٥).
- نزول القرآن على سبعة أحرف, مناع بن خليل القطان (١٤٢٠هـ)، مكتبة وهبة – القاهرة، (ط.١) ١٩٩١م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة, الشيخ محمد الطنطاوي, دار المعارف, القاهرة, (ط.١)
- النهاية في غريب الحديث والأثر, مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ), تح: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي, المكتبة العلمية, بيروت، ١٩٧٩م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ), تح: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى،الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، ٢٠٠٠م

الرسائل والأطاريح:

- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط, أحمد خضير عباس, (أطروحة دكتوراه), ٢٠١٠م.
- اختلاف القراءات القرآنية وأثره في اختلاف الإعراب في تفسير (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لشهاب الدين الآلوسي, أحمد علي عبد الله المسيعدين, (رسالة ماجستير), جامعة مؤته, ٢٠١٠م.
- اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي, عبد النبي محمد مصطفى هيبه جعفر, (رسالة ماجستير), جامعة أم درمان الإسلامية, ٢٠٠٩-٢٠١٠م.
- اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية (دراسة وصفية), إبراهيم حمد أحمد جميل الله, (رسالة ماجستير), جامعة أم درمان الإسلامية, ٢٠٠٧م.
- التأويل النحوي في كتب إعراب الحديث النبوي، رسالة ماجستير، عائشة مرزوق اللهيبي ،جامعة أم القرى
- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي, فاطمة محمد طاهر حامد, (أطروحة دكتوراه), جامعة أم القرى, السعودية, ١٤٣٠هـ.
- الأصل والفرع في النحو العربي (ابن الأنباري عينة), عامر غرابة, (رسالة ماجستير), الجمهورية الجزائرية, ٢٠١٢ – ٢٠١٣م.
- الاطراد والشذوذ عند أبي البركات في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف (دراسة وصفية تحليلية), ثالث معلّم شيخ, (رسالة ماجستير), جامعة المدينة العالمية, ٢٠١٣م.

- التأويل النحوي في القرآن الكريم, د. عبد الفتاح أحمد الحموز, (أطروحة دكتوراه), مكتبة الرشد, الرياض, ١٩٨١م.
- تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري (مسائل الخلاف في الأسماء), زمن محمود جواد الجمالي, (رسالة ماجستير), كلية الآداب, جامعة الكوفة, ٢٠٠٦م.
- شرح شواهد قطر الندى, صادق الفحام (١٢٠٥هـ), دراسة وتحقيق, ناصر عبد الاله كاظم دوش, (رسالة ماجستير), جامعة القادسية.
- القراءة الشاذة والاختيار النحوي (دراسة في كتاب إعراب القراءات الشواذ للعكبري), معتصم محمد الحوراني, (رسالة ماجستير), جامعة مؤته, ٢٠٠٩م.
- المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال, نواف مسلم عودة الهوانية, (أطروحة دكتوراه), جامعة مؤته, ٢٠١٠م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره ،عوض حمد القوزي، رسالة ماجستير، عمادة شؤون المكتبات الرياض ١٩٨١م.
- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، د. عبدة الراجحي, دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان, ١٩٧٩م, س–ب ٧٤٩.
- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري, سيف الدين شاكر نوري البرزنجي, (رسالة ماجستير), جامعة ديالى, كلية التربية, ٢٠٠٦م.
- وظائف علامات الإعراب, عمر بورنان, (أطروحة دكتوراه), الجمهورية الجزائرية, جامعة مولود معمري.

البحوث المنشورة:

- اثر التاويل النحوي في فهم النصنغازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية ،اسلامية فكرية العدد :١٥ سنة ١٩٩٨ دولة الامارات العربية المتحدة
- أثر تعدّد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية, د. سامي عوض, وياسر محمد مطره جي, بحث منشور على شبكة الانترنت, مركز تفسير الدراسات القرآنية, ربيع الأول ١٤٣٤هـ.
- أثر الخلافات النحوية, د. محمد فاضل السامرائي, دار غريب للطباعة والنشر, جامعة تعز, علوم اللغة دراسات علمية محكمة, المجلد: ١٠, العدد: ٢, ٢٠٠٧م.
- الأثر الدلالي في التوجيه النحوي من حيث التعدد والاحتمال والمنع, د. محمد قاسم محمد حسين, البيان, العدد: ٤٨٧, فبراير ٢٠١١م, مجلة أدبية ثقافية شهرية تصدر عن رابطة الأدباء في الكويت.
- أثر العقل في توجيه القاعدة النحوية إلى أصلية وفرعية, د. معن عبد القادر بشير, كلية الحدباء الجامعة, مجلة التربية والعلم, المجلد: ١٧, العدد: ٣, ٢٠١٠م.
- أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي, مزيد إسماعيل وروفائيل أنيس مرجان, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, المجلد: ٢٨, العدد: ١.
- اختلاف اللهجات على المستوى التركيبي (كتاب: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي إنموذجاً), محمد عبد الرحمن محمد, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة جازان, مجلة جامعة جازان, فرع العلوم الإنسانية, المجلد: ٢, العدد: ٢, رجب, مايو ٢٠١٣م.
- أسباب الجواز في النحو العربي, سهيلة خطاف عبد الكريم, مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد: العاشر, العدد: الثالث, ٢٠١٢م.

- ❖ أسباب التعدد في التحليل النحوي, د. محمود حسن الجاسم, جامعة حلب, كلية الآداب, قسم اللغة العربية.
- ❖ اقسام الكلمة بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة ذي قار المجلد: ٩ العدد: ١ اذار: ٢٠١٤، الدكتور صيوان خضير خلف، م ب: لؤي طارق علي, جامعة البصرة.
- ❖ بحث في الاشكاليات اللغوية في القرآن (رواية حفص عن عاصم), عادل العمري, بحث منشور على شبكة الانترنت تحت عنوان (رسم لغة المصحف), ٢٠١٧م.
- ❖ التأويل النحوي في ضوء نظرية النظم, د. عبد الله محمد زين بن شهاب, جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا, مجلة كلية التربية, العدد: ١٢, ٢٠١١م.
- ❖ تتبع مواطن الجملة وأثره في النحو العربي, منيرة عبد الله الفريجي, مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب, المجلد:٩, العدد: ١٢, ٢٠١٢م.
- ❖ دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية, د. سامي عوض وعادل علي نعمة, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية, المجلد: ٢٨, العدد: ١, ٢٠٠٦م.
- ❖ القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء, د. إسماعيل شندي, والأستاذ تقي الدين عبد الباسط, جامعة القدس المفتوحة, ٢٠٠٤م.
- ❖ القرائن اللفظية واسم الإشارة في نهج البلاغة, محمد مناضل عباس, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية, جامعة بابل, شباط ٢٠١٥م, العدد: ١٩.
- ❖ المعنى وبناء القواعد النحوية, د. محمود حسن الجاسم, مجلة جامعة دمشق, المجلد: ٢٥, العدد: ١ + ٢, ٢٠٠٩م.
- ❖ ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث, د. محمد إسماعيل بصل وفاطمة بلة, مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها, فصلية محكمة, العدد: الثامن عشر, ١٣٩٣هـ. ش/٢٠١٤م.
- ❖ نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب, د. عبد الحميد مصطفى السيد, مجلة جامعة دمشق, المجلد: ١٨, العدد: ٣+٤, ٢٠٠٢م.